

Distr.: General
27 May 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الجزء الثاني

الشؤون السياسية

الباب 3

الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 لما عدده 11 بعثة سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى. وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة ما مقداره 420 213 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/50

120822 280722 22-07588 (A)



المحتويات

الصفحة

4	أولا - الاستعراض المالي العام
5	ثانيا - البعثات السياسية الخاصة
5	المعلومات الشاملة
7	1 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
8	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
15	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
19	2 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
20	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
31	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
35	3 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
36	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
41	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
43	4 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
44	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
49	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
51	5 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان
52	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
60	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
63	6 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
64	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
72	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
75	7 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

** يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه وفقاً للإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية التي أعيد تأكيدها في الفقرة 13 من القرار 266/72 ألف.

*** تمثيلاً مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

- 76 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 89 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 95 8 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا
- 96 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 105 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 109 9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
- 110 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 119 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 123 10 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي
- 124 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 132 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 135 11 - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان
- 136 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 145 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***

المرفقان

- 151 الأول - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة، بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة
- 154 الثاني - المخططات التنظيمية

أولاً - الاستعراض المالي العام

1 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 للبعثات السياسية الخاصة الـ 11 المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الثالثة ما مقداره 420 213 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويعرض الجدول 1 مقارنة بين الموارد المقترحة لعام 2023 والموارد التي اعتمدتها الجمعية العامة لعام 2022 بموجب قرارها 246/76 ألف.

الجدول 1

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
الزيادة/(النقصان) عام 2023 مقابل عام 2022	مجموع الخصوم غير المتداولة ^(ب)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
البعثة				
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	176,6	14 835,2	14 658,6	13 608,4
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال	(1 461,7)	97 045,5	98 507,2	94 682,2
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا	398,5	3 292,7	2 894,2	3 016,9
فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	256,3	3 781,3	3 525,0	3 378,3
مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان	641,7	10 200,1	9 558,4	8 652,8
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا	544,0	9 074,1	8 530,1	7 285,4
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا	19 170,2	455,0	69 262,0 ^(أ)	69 131,0
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا	654,1	67 454,7	66 800,6	56 030,5
بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة	(5 099,0)	200,0	42 292,0	24 944,5
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي	501,2	22 342,5	21 841,3	20 615,9
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان	10 242,5	750,0	56 319,6	30 362,6
المجموع	26 024,4	1 734,3	394 189,0	331 708,5

(أ) لا يشمل مبلغا قدره 17 945 500 دولار يتصل بسلطة الالتزام لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على النحو المعتمد في قرار الجمعية العامة 246/76 بآء.

(ب) تشكل الاحتياجات "غير المتكررة" جزءا من مجموع الاحتياجات، وهو ما ينطبق على جميع الجداول المماثلة في هذا التقرير.

2 - وتوخيا للإيجاز، لن تتضمن هذه الوثيقة بابا عن الموارد الخارجة عن الميزانية إلا في البعثات التي توقعت موارد خارجة عن الميزانية في عام 2022 أو عام 2023.

ثانيا - البعثات السياسية الخاصة

المعلومات الشاملة

المنظور الجنساني

- 3 - تسترشد البعثات السياسية الخاصة بقرارات مجلس الأمن 1325 (2000) و 1820 (2008) و 1888 (2009) و 1889 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2122 (2013) و 2242 (2015) و 2467 (2019) و 2493 (2019) التي تشكل معا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتتص على إدماج منظور جنساني في العمل السياسي للأمم المتحدة، بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة. وتسترشد البعثات أيضا بقرار الجمعية العامة 100/75 بشأن الاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة الذي أعادت فيه الجمعية العامة تأكيد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وأقرت بأهمية مشاركة المرأة بفعالية وعلى قدم المساواة مع الرجل وإشراكها بصورة كاملة على جميع المستويات وفي جميع المراحل ومن جميع الجوانب في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها.
- 4 - وترد في إطار فرادى البعثات المذكورة في هذا التقرير أمثلة محددة عن كيفية إدماج البعثات السياسية الخاصة منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها.

إدماج منظور الإعاقة

- 5 - تقوم البعثات السياسية الخاصة، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، باستعراض الاستراتيجية بغية مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة عن طريق الرسائل الشاملة للجميع والتوعية والترويج للاستراتيجية من خلال عمل تلك البعثات، بما في ذلك في العمليات السياسية وعمليات السلام. وتدعم البعثات أيضا تدابير التخفيف للتغلب على الصعوبات المتعلقة بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في سبيل كفالة إمكانية الوصول إلى المرافق والمنصات والأمن والبنية التحتية الأخرى من أجل تيسير الوصول إليها واستخدامها بسهولة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة.

أنشطة التقييم

- 6 - ستدعم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التقييم الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل سنتين بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات. ويرد بيان لأنشطة التقييم الخاصة بكل بعثة، حسب الاقتضاء، في إطار البعثات المحددة الواردة في هذا التقرير.

أثر الجائحة

- 7 - كان لاستمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات في البعثات السياسية الخاصة. وترد في هذا التقرير أمثلة محددة في إطار فرادى البعثات.
- 8 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية لاحتياجات وطلبات الدول الأعضاء، تواصل الخطط البرنامجية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام 2023 مراعاة الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف البرنامج على ضوء جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، من المفترض أن تلك الظروف التشغيلية قد تحسنت وأنها تسمح بتنفيذ الولاية باستخدام النهج المعمول بها سابقا. وأي تعديلات مدخلة على المنجزات المستهدفة المقررة ستجري وفقا للأهداف والاستراتيجيات والولايات وسيبلغ عنها ضمن المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

1 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

(200 835 14 دولار)

تصدير

حقق غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عددا من المكاسب الإيجابية في عام 2021، بما في ذلك إجراء انتخابات سلمية في بنن وغامبيا وكابو فيردي والتسوية السلمية للخلافات السياسية من خلال الحوار في توغو والسنغال. ومع ذلك، شهدت المنطقة أيضا بعض الانتكاسات في توطيد المكاسب الديمقراطية بسبب عدد غير مسبوق من التغييرات غير الدستورية في الحكومة في عام 2021 وأوائل عام 2022، بما في ذلك في بوركينا فاسو وتشاد وغينيا وغينيا - بيساو ومالي.

وعلى الصعيد الأمني، استمرت بلا هوادة الهجمات الواسعة النطاق التي تشنها الجماعات الإرهابية والمسلحة على أهداف عسكرية ومدنية. وخلال بعثتي إلى بوركينا فاسو وبلدان حوض بحيرة تشاد (تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا)، شهدت أثر تدهور الحالة الأمنية على السكان، كما يتضح من ارتفاع معدلات التشرد وندرة الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق النائية والمهمشة. وأثار هذا الأمر، إلى جانب نقص فرص العمل والآثار السلبية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، احتجاجات في العديد من البلدان.

وفي عام 2023، أعتزم مواصلة استخدام مساعي الحميدة وجهود الوساطة للمساهمة في إجراء انتخابات سلمية وشاملة وشفافة في بنن وتوغو وسيراليون وغينيا - بيساو وليبيريا وموريتانيا ونيجيريا. وأعتزم أيضا نشر أفرقة تقنية صغيرة متعددة الأبعاد في هذه البلدان خلال فترات ما قبل الانتخابات للتعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لإجراء تقييمات للإنذار المبكر، وهو ما سأسرشد به في مساعي الحميدة.

وسأركز أيضا على تعزيز الشراكات، ليس فقط مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية للقيام بجهود مشتركة في مجال الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك طوال الفترات الانتخابية، ولكن أيضا مع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة لضمان التحليل والتدخلات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، أعتزم تكثيف جهود الدعوة التي أضطلع بها واستخدام قدرة البعثة على عقد الاجتماعات لضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، نظرا لتدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل.

(توقيع) النظيف خاطر محمد صالح

الممثل الخاص للأمين العام

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجّه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

9 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مسؤول عن منع نشوب النزاعات وضمان استدامة السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويستمد المكتب ولايته من الرسائل المتبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2016/88) و S/2016/89 و S/2016/1128 و S/2016/1129 و S/2019/1009 و S/2020/85)، وكذلك من قرار مجلس الأمن 2349 (2017).

10 - وسيواصل المكتب رصد التطورات السياسية، وتحديد ما ينشأ من تهديدات للسلام والأمن، والاضطلاع بأنشطة المساعي الحميدة لمنع نشوب النزاعات، وإدامة السلام وتوطيد جهود بناء السلام والاستقرار السياسي في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وتعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والمتداخلة التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وتقديم الدعم، من خلال أنشطة الدعوة السياسية وعقد الاجتماعات، لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منع نشوب النزاعات وإدارتها وإيجاد تسويات لها. وفي إطار قيامه بذلك، سيعمل المكتب عن كثب مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وسيعزز تعاونها على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

برنامج العمل

الهدف

11 - الهدف الذي تُسهم هذه البعثة في تحقيقه هو تحقيق السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الاستراتيجية

12 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

(أ) تعزيز إجراءاتها المتعلقة بالإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها من خلال الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة والدعوة السياسية في شراكة وثيقة مع الشركاء الوطنيين والإقليميين، مع التركيز بوجه خاص على البلدان التي ستجري انتخابات في عام 2023، وهي بنن، وتوغو، وسيراليون، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وموريتانيا، ونيجيريا، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتوقع الأخطار التي تهدد التماسك الاجتماعي والتصدي لها، والتخفيف من حدة الأزمات المحيطة بالعملات السياسية والدستورية والإصلاحية، ومعالجة التحديات المتعلقة بالحوكمة؛

(ب) تنشيط الشراكات الداخلية والخارجية، بما في ذلك مع الجهات التالية: '1' المؤسسات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وهيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو - غورما، ولجنة خليج غينيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل مواجهة التحديات الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن؛ و '2' منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء التقليديين والدينيين والشباب والنساء؛ و '3' كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة وتعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية؛

- (ج) التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، بسبل منها ضمان تعزيز المنظور الجنساني والمشاركة المجدية للنساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار ومبادرات الوساطة؛ والنهوض بتعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.
- 13 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية لاحتياجات وطلبات الدول الأعضاء، عمّمت البعثة الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويشمل ذلك تحديث إدارة المخاطر والتخطيط للطوارئ وبروتوكولات سلامة القوى العاملة، مع استكشاف طرق جديدة للعمل. وبالنظر إلى أن جزءا كبيرا من عمل البعثة ينطوي على السفر والتعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين في الميدان، تعين على المكتب اعتماد نهج بديلة مثل استخدام المنصات الافتراضية للمشاورات والاجتماعات الإقليمية. وفي حين كان هذا الشكل فعالا في بعض الحالات، فقد ثبت في كثير من الأحيان أنه يمثل تحديا بسبب ضعف الاتصال بالإنترنت في معظم البلدان والطبيعة اللغوية المتنوعة للمنطقة التي تتطلب ترجمة شفوية أثناء الاجتماعات.
- 14 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:
- (أ) منع نشوب النزاعات، وتعزيز الحوارات السياسية الجامعة، إلى جانب توطيد الديمقراطية والاستقرار السياسي من خلال عمليات الإصلاح الدستورية والانتخابية التوافقية؛
- (ب) تعزيز التدابير دون الإقليمية والعابرة للحدود المتخذة لمواجهة التحديات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، وتغير المناخ، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، وديناميات العلاقة بين المزارعين والرعاة، والإرهاب، والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛
- (ج) اتباع نهج أكثر اتساقا وشمولا وتكاملا في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار والعنف الطائفي والنزاع في منطقة الساحل؛
- (د) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛
- (هـ) تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

العوامل الخارجية لعام 2023

- 15 - تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) استمرار تشكيل الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والعنف الطائفي في منطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد ومناطق ليبيناكو - غورما تحديا للسلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية؛
- (ب) التأثير السلبي أيضا لعدم الاستقرار وأوجه القصور في الحوكمة الناجمة عن سلسلة التغييرات غير الدستورية في الحكومة في عامي 2021 و 2022 على بلدان أخرى في المنطقة؛
- (ج) استمرار تزايد النزاعات على الموارد الطبيعية بما يؤثر على العلاقات بين الرعاة والمزارعين، وغيرها من العوامل المرتبطة بالأثر السلبي لتغير المناخ؛
- (د) إجراء الانتخابات في بنن وتوغو وسيراليون وغينيا - بيساو وليبيريا وموريتانيا ونيجيريا في عام 2023؛
- (هـ) استمرار ارتفاع الطلب على المساعي الحميدة التي يبذلها المكتب بسبب احتياجات البلدان التي تمر بتحويلات سياسية تنطوي على عمليات إصلاح مؤسسي، وبسبب الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023؛

- (و) إبداء رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الالتزام بحشد الموارد اللازمة لمواجهة التحديات المطروحة على صعيدي السلام والاستقرار، وتحليهم بالإرادة السياسية اللازمة لكفالة تفعيل آليات السلام والأمن الإقليمية؛
- (ز) التفعيل التام لآلية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للإنذار المبكر والاستجابة، والصكوك الإقليمية الأخرى المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بالحوكمة الرشيدة، على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني؛
- (ح) مواصلة بذل الجهات الشريكة، مثل المنظمات الإقليمية، جهوداً من أجل بناء السلام وتوطيده، بما في ذلك في سياقات ما بعد الانتخابات؛
- (ط) إبداء الالتزام السياسي القوي من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني بالعمل مع الأمم المتحدة في سياق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛
- (ي) مواصلة بلدان المنطقة إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب قانون حقوق الإنسان الوطني والدولي، وفي أعمال معايير سيادة القانون؛
- (ك) مواصلة العمل على الصعيدين السياسي والتقني مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا دعماً للجنة خليج غينيا ومركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا.

16 - وفيما يتعلق بتعاون المكتب مع الكيانات الأخرى، سيكون المكتب شريكاً نشطاً للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ومصرف التنمية الأفريقي، في مجالات بناء ومواءمة القدرات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإيجاد تسويات لها وبناء السلام والحفاظ عليه؛ ومواصلة النهوض بالحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز مراعاة المنظور الجنساني والمشاركة النشطة للنساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار؛ ودعم التدابير الإقليمية المتخذة للتصدي للأخطار العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، وديناميات العلاقة بين المزارعين والرعاة، والإرهاب، والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وسيواصل المكتب أيضاً التعاون مع الجهات الشريكة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال بعثات مشتركة رفيعة المستوى، وبعثات للتقييم التقني وتقصي الحقائق. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب استضافة أمانة الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكفالة تنسيق أعماله.

17 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيعزز المكتب أوجه التآزر مع المنبر الإقليمي للتعاون، ومكتب التنسيق الإنمائي، والمنسقين المقيمين، ومنسقي الشؤون الإنسانية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى من أجل التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه المنطقة. وسيستمر التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتمشيا مع دورَي البعثة في مجال عقد الاجتماعات والدعوة. وسيظل عمل المكتب متسقاً مع أولويات الاستراتيجية المتكاملة، مع التركيز على الأخطار العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن، وعلى جهود مكافحة نزعة التطرف. وسيعمل المكتب عن كثب مع المنسقين المقيمين العاملين في المنطقة التي تغطيها بعثته، وذلك بشأن خطة الحفاظ على السلام، وبشأن مسائل أخرى ذات أولوية. وفي هذا السياق، سيعزز المكتب التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لما يصب في تدابير محددة الأهداف. وسيواصل المكتب توسيع نطاق عمله مع مكتب

الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن القضايا التي تمس كلا من غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك التهديدات التي تشكلها فصائل جماعة بوكو حرام، والنزاعات المتصلة بديناميات العلاقات بين المزارعين والرعاة، والقرصنة، والأمن البحري في خليج غينيا.

18 - وإضافة إلى التوعية بالقضايا التي تمس منطقة حوض بحيرة تشاد، سيدعم المكتب الجهود الهادفة إلى المضي في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، وذلك من خلال الدعوة لتلك الاستراتيجية والمشاركة في لجانها التوجيهية. وسيحافظ المكتب على استمرارية روابطه مع لجنة حوض بحيرة تشاد وأمانة الاستراتيجية الإقليمية. وسيشارك المكتب في الاجتماعات التقنية الرفيعة المستوى لمنتدى حكام حوض بحيرة تشاد بشأن تحقيق الاستقرار والانتعاش في المنطقة.

19 - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وسيشمل دور المساعي الحميدة الذي يؤديه الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إجراء مشاورات مع الجماعات النسائية والشباب، وسيواصل المكتب الدعوة إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 2250 (2015)، فضلا عن القرارات اللاحقة بشأن المرأة والشباب والسلام والأمن من خلال وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية وإقليمية.

20 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستسعى البعثة كذلك إلى تعزيز إدماج منظور الإعاقة داخليا من خلال إيجاد حيز لفرص العمل للمرشحين المؤهلين. وعلى الصعيد السياسي، ستواصل الدعوة إلى إدماج آراء الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع محافل صنع القرار بوصفهم عوامل تغيير في مجالات السلام والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة.

الأداء البرنامجي في عام 2021

مواكبة العمليات الانتخابية في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

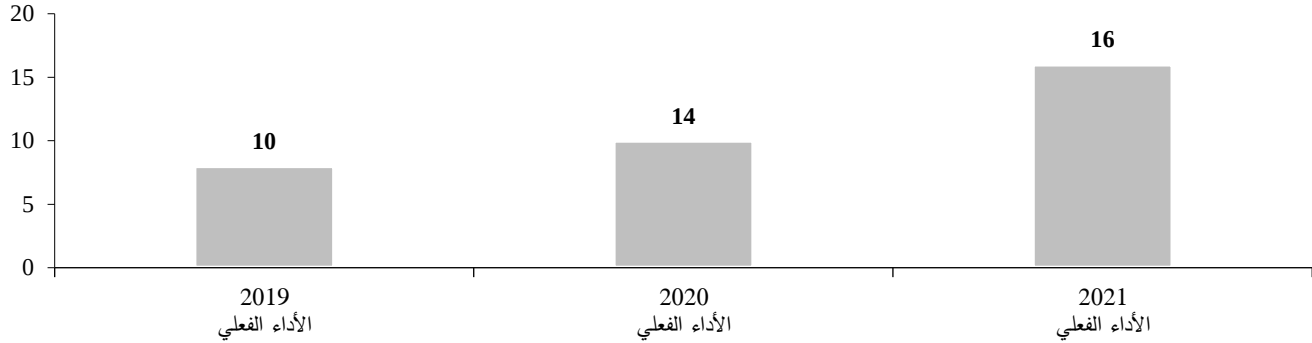
21 - في عام 2021، أجرى الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ما يقرب من 16 بعثة من بعثات المساعي الحميدة والوساطة في جميع أنحاء المنطقة. وبسبب إجراء أربع عمليات انتخابية رئيسية في عام 2021، واجه المكتب تحديا يتمثل في ارتفاع عدد الطلبات لدعم مساعي الوساطة والحوار مع أطراف معنيين متعددين في البلدان المعنية في فترات ما قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. واقترن ذلك بتزايد التهديدات للسلام والأمن التي يشكّلها الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، إلى جانب النزاعات الطائفية الباطنة والنشطة الأخرى. واستجابة لذلك، كثف الممثل الخاص أنشطته في مجال الدبلوماسية الوقائية واضطلع بعدة بعثات سابقة وتالية للانتخابات إلى البلدان التي أجرت انتخابات في عام 2021، بما في ذلك بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وخلال فترة ما قبل الانتخابات في غامبيا، شارك الممثل الخاص أيضا مع اللجنة المشتركة بين الأحزاب، في تيسير منتدى للجهات صاحبة المصلحة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يهدف إلى تخفيف حدة التوترات والدعوة إلى القبول السلمي بنتائج الانتخابات الرئاسية. وعلاوة على ذلك، أجرى الممثل الخاص تنسيقا وثيقا مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في سياق عمليات الانتخابات والإصلاح في المنطقة.

22 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

23 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

مقياس الأداء : عدد المساعي الحميدة وبعثات الوساطة الرفيعة المستوى المضطلع بها للحيلولة دون التوترات المتصلة بالانتخابات ولتوطيد الاستقرار السياسي



أثر الجائحة

24 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات، ولا سيما من حيث إلغاء بعض الفعاليات الخارجية مثل الاجتماع السنوي للمبعوثين الخاصين لمنطقة الساحل. وقد أرجئت بعض الفعاليات إلى عام 2022، مما سمح بإحراز تقدم، وإن كان ذلك مع بعض التأخير.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: الحد من التوتر المرتبط بالانتخابات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

25 - في تشرين الأول/أكتوبر 2021، دعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، اللجنة المشتركة بين الأحزاب في تنظيم منتدى وطني للجهات صاحبة المصلحة بشأن إجراء انتخابات رئاسية سلمية وذات مصداقية في غامبيا. ومن النتائج المهمة للمنتدى توقيع قادة الأحزاب السياسية على "تعهد بالسلام"، أعادوا من خلاله الإعراب عن التزامهم والتزام أحزابهم بضمان إجراء انتخابات سلمية، خالية من خطاب الكراهية، على النحو المبين في مدونة قواعد السلوك ومدونة الأخلاقيات الحالية.

26 - وفي عام 2023، ستجرى سلسلة من الانتخابات الرئاسية أو التشريعية في كل من بنن وتوغو وسيراليون وغينيا - بيساو وليبيريا وموريتانيا ونيجيريا. وستجري البعثة مساعي حميدة وبعثات وساطة رفيعة المستوى للإسهام في إجراء انتخابات ذات مصداقية في هذه البلدان بصورة سلمية. وستوفد أيضا بعثات تقييم تقني للعمل عن كثب مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وستركز هذه البعثات على تحديد ما ينشأ من تهديدات للسلام والأمن أو توترات سابقة للانتخابات ونزع فتيلها.

27 - ويُعرض النقد المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 2).

الجدول 2
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية عموماً في نيجيريا	إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية عموماً في خمسة بلدان في غرب أفريقيا	زيادة المساعي الحميدة وجهود الوساطة لمعالجة التوترات/الخلافات المرتبطة بالانتخابات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل	تعزيز المساعي الحميدة وجهود الوساطة لمعالجة التوترات/الخلافات المرتبطة بالانتخابات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل	زيادة المساعي الحميدة وجهود الوساطة لمعالجة التوترات/الخلافات المرتبطة بالانتخابات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

النتيجة 2: تعزيز الدور القيادي في دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

- 28 - يوفر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل القيادة السياسية والاستراتيجية من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، يشترك الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والممثل الخاص للأمن العام في رئاسة اجتماعات اللجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل التي تُعقد كل سنتين مع المدير المساعد للبرنامج الإنمائي والمدير الإقليمي لأفريقيا، بالتعاون الوثيق مع المنسق الخاص للتنمية في منطقة الساحل.
- 29 - وفي عام 2023، من المتوقع أن تستمر التحديات المتصلة بالحوكمة والقدرة على الصمود والسلام والأمن في الاشتداد في منطقة الساحل. وبناء على ذلك، ستزيد البعثة مشاركتها مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الوطنيين والدوليين الذين يدعمون بلدان الساحل لضمان التصدي لهذه التحديات بطريقة متكاملة تحت مظلة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

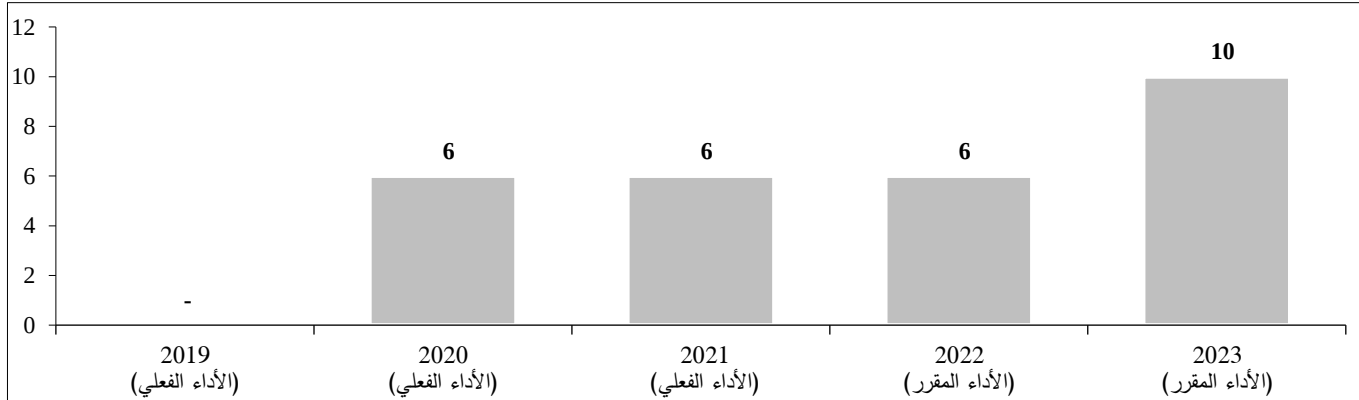
الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

- 30 - كان من الدروس المستفادة للبعثة أن القيادة السياسية التي أظهرها الممثل الخاص لغرب أفريقيا والممثل الخاص للأمن العام لمنطقة الساحل في عقد اجتماعات لكيانات الأمم المتحدة وشركائها وفي مواصلة الدعوة بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل قد أدت دوراً مهماً في التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستكتفِ البعثة دورها في مجال الدعوة وعقد الاجتماعات لتعزيز دعم الشركاء لتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة عن طريق زيادة عدد الاجتماعات والإحاطات الإعلامية التي تنظمها.

- 31 - ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

مقياس الأداء : عدد الإحاطات الإعلامية والاجتماعات الرفيعة المستوى والمشاركات في مجال الدعوة بين قيادة البعثة واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل



المنجزات المستهدفة

32 - يعرض الجدول 3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 3

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية				المقرر الفعلي المقرر المقرر
				لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 - تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن	2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	2	2	2	2
2 - جلسات مجلس الأمن	2	2	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
3 - حلقات عمل بشأن السلام والأمن، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وحقوق الإنسان وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) والقرارات اللاحقة بشأن حقوق المرأة	9	15	9	15
المواد التقنية (عدد المواد)	4	4	4	4
4 - الورقات المواضيعية بشأن السلام والأمن وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية والشباب	4	4	4	4
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة، بما في ذلك بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، من أجل منع نشوب النزاعات في جميع بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومراعاة حقوق الإنسان والجوانب الجنسانية.

التشاور والمشورة والدعوة: إيفاء بعثات رصد إلى بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتحليل التطورات والتهديدات المستجدة وإيجاد نقاط دخول لأنشطة الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات؛ وإيفاء بعثات رصد إلى بوركينا فاسو وغامبيا لدعم مبادرات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام؛ وإيفاء بعثات ما قبل الانتخابات وبعدها إلى البلدان التي تُجري انتخابات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لرصد التوترات المتصلة بالعملية الانتخابية.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: الدعوة والدعم للتصدي على نحو متكامل، على المستوى دون الإقليمي وعبر الحدود، للأخطار المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن، ولا سيما الاضطرابات المرتبطة بالانتخابات والتحديات المتصلة بأوجه القصور في الحوكمة وإصلاح قطاع الأمن والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع والإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛ وإجراء المشاورات بشأن حقوق الإنسان أثناء العمليات السياسية والانتخابية؛ والدعوة إلى التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والدعوة إلى تعزيز التعاون والتنسيق الاستراتيجيين في منطقة الساحل من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية المتكاملة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الرقمية والمطبوعة (كل ثلاثة أشهر)، والحملات الإعلامية، والكتيبات، والنشرات، والمذكرات الإعلامية لتعزيز المساعي الحميدة وأنشطة البعثة، مع تعزيز إبراز البعثة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: اللقاءات الإعلامية والإحاطات الإعلامية والمؤتمرات الصحفية والنشرات الصحفية والبيانات ومقالات الرأي.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات وتعزيز المساعي الحميدة وأنشطة البعثة من خلال الموقع الشبكي ووسائل التواصل الاجتماعي.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 4

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021		
مجموع الاحتياجات الاحتياجات غير المتكررة	الزيادة/(النقصان) عام 2023 مقابل عام 2022	الاعتمادات	النفقات		
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
(33,1)	–	113,5	146,6	60,0	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(79,2)	–	9 292,6	9 371,8	8 541,4	تكاليف الموظفين المدنيين
288,9	–	5 429,1	5 140,2	5 007,0	التكاليف التشغيلية
176,6	–	14 835,2	14 658,6	13 608,4	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

ملاحظة: تستخدم المختصرات التالية في الجداول: أ ع م: أمين عام مساعد؛ و أ ع: وكيل الأمين العام.

الجدول 5

الوظائف

وَأَع أَع م مد 1 مد 2 مد 3 مد 4 ف-3 ف-2 الفرعي	الفئة الفنية والفئات العليا			فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الخدمة فئة			مجموع الموظفين			المتطوعون		
	المجموع الميدانية/ الخدمات الوظيفية الفنية الرتبة الأمم المتحدة			الخدمات الأمنية العامة الدولية الوطنية المحلية			مجموع الموظفين			المتطوعون			المتطوعون		
المعتمد لعام 2022	1	1	2	9	14	10	1	38	6	44	9	22	—	—	75
المقترح لعام 2023	1	1	2	9	14	10	1	38	6	44	9	22	—	—	75
التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

(أ) تشمل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

33 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 للمكتب ما قدره 14 835 200 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي تكاليف إيفاد مستشار عسكري واحد ومستشار شرطة واحد (113 500 دولار)، والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (9 292 600 دولار) لما عدده 44 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 1 أمين عام مساعد، 2 مد-1، 9 ف-5، 14 ف-4، 10 ف-3، 1 ف-2، 6 وظائف من فئة الخدمة الميدانية) و 31 وظيفة وطنية (9 وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و 22 وظيفة من الرتبة المحلية)، علاوة على التكاليف التشغيلية (5 429 100 دولار)، بما يشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (128 300 دولار)، والسفر في مهام رسمية (774 200 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (297 800 دولار)، والنقل البري (74 500 دولار)، والعمليات الجوية (2 691 300 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (680 300 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (782 700 دولار).

34 - ويُقترح استمرار وظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية (الرتبة المحلية) من فئة المساعدة المؤقتة العامة في عام 2023، لضمان الفصل بين المهام والحفاظ على الرقابة الداخلية التي تحكم المعاملات المالية للبعثة.

35 - وقد طُبِّق معدل شواغر قدره 16 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، ومعدل قدره 8 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الوطنية، استناداً إلى أحدث معدلات الشواغر والنشر المتوقع. وتستند التقديرات المتعلقة بالمستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة إلى افتراض شغل الوظائف بالكامل.

36 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين، بسبب زيادة تسوية مقر العمل في السنغال؛ و (ب) زيادة حصة دار الأمم المتحدة الجديدة في داكار من التكاليف، حيث ستستضاف البعثة اعتباراً من عام 2023؛ و (ج) اقتناء حواسيب محمولة من المقرر استبدالها في عام 2023 وتكاليف انتقال دائرة خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من المباني السابقة إلى دار الأمم المتحدة الجديدة، يقابله انخفاضات في الاحتياجات من الموظفين الوطنيين بسبب تطبيق نسبة مئوية أقل للتكاليف العامة للموظفين، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

37 - في عام 2022، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ 464 000 دولار لدعم الأنشطة الرامية إلى ما يلي: بناء قدرات المرأة في مجال السياسة؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاع الأمن؛ ومكافحة خطاب الكراهية والخطاب المثير

للائقسام في حوض نهر مانو؛ وعقد منتدى إقليمي لمستشاري السلام والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وتعزيز منع نشوب النزاعات والتحليل والتنسيق الإقليميين في منطقة الساحل؛ والتصدي لمختلف التهديدات للسلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك تغير المناخ والتطرف والإفلات من العقاب؛ وتعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعيين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

38 - وفي عام 2023، يتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية 500 000 دولار، لمواصلة دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

39 - وتعزى أساسا الزيادة في التقديرات المتوقعة لعام 2023 مقارنة بتقديرات عام 2022 إلى توقع ازدياد معدلات التنفيذ.

2 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

(500 045 97 دولار)

تصدير

يتيح عام 2023 فرصة لتجديد الزخم في جهود الصومال الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة، في أعقاب التشكيل المتوقع لحكومة جديدة في عام 2022. وعلى مدار عام 2023، من المتوقع أن تعزز حكومة الصومال الاتحادية المنتخبة حديثاً الحوار مع الولايات الأعضاء في الاتحاد، مما يؤدي إلى إحراز تقدم ملموس في الأولويات الوطنية للبلد، بما في ذلك عملية مراجعة الدستور، والشمول في العمل السياسي، وتعميق النظام الاتحادي وجهود المصالحة. وسيكون تعزيز المؤسسات الاتحادية للبلد ومؤسساته على مستوى الولايات والمضي قدماً في الاستعدادات لإجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عام 2025 (وهي الأولى في الصومال منذ عام 1969)، بما في ذلك عملية تسجيل الناخبين على الصعيد الوطني ودعم الانتخابات دون الوطنية، حجرَ زاوية في هذه الخطة. وسيشكل الانتقال الأمني أولوية رئيسية أخرى لعام 2023، مع إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال لدعم وتمكين قوات الأمن الصومالية ذات القدرات المتزايدة. وستظل حركة الشباب تشكل أكبر تهديد لأمن الصومال وبسط سلطة الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يواجه الصومال تحديات إنسانية متكررة ومطولة، بما في ذلك الصدمات المناخية المتكررة، مثل الجفاف والفيضانات، وما يتصل بذلك من انعدام الأمن والتشرد. وبينما سيواصل البلد مواجهة تحديات أوسع نطاقاً في طريقه نحو السلام وبناء الدولة، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومنظومة الأمم المتحدة ستحافظان على التزامهما الثابت تجاه الصومال وشعبه، بما يكفل الاتساق والتعاون في دعمهما لجهود السلام والمصالحة، فضلاً عن المساعدة الإنسانية والإنمائية.

(توقيع) جيمس سوان

الممثل الخاص للأمين العام للصومال

ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجّه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

40 - تتولى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المسؤولية عما يلي: (أ) بذل المساعي الحميدة لدعم النهوض بكل من العمليات السياسية الشاملة التي تقودها حكومة الصومال الاتحادية والمصالحة؛ و (ب) تقديم الدعم التقني والتشغيلي واللوجستي لإجراء انتخابات شاملة للجميع مع تمثيل المرأة ومشاركتها؛ و (ج) تقديم المساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن وإجراء تحسينات على مؤسسات سيادة القانون، فضلا عن دعم النهج الشامل إزاء الأمن وتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال؛ و (د) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتقديم الدعم على نطاق المنظومة لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتقدم البعثة أيضا المشورة والدعم الاستراتيجيين لتعزيز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات وجذب الاستثمارات والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات المالية الدولية. وقد خُددت ولاية البعثة في قرار مجلس الأمن 2102 (2013) الذي أنشأ البعثة، وُجِّدَت في قراراته اللاحقة 2158 (2014) و 2221 (2015) و 2232 (2015) و 2275 (2016) و 2358 (2017) و 2408 (2018) و 2461 (2019) و 2516 (2020) و 2540 (2020) و 2592 (2021)، وقد مدد المجلس بموجب هذا القرار الأخير ولاية البعثة حتى 31 أيار/مايو 2022.

41 - وطلب مجلس الأمن أيضا إلى البعثة، بموجب قراره 2592 (2021)، أن تواصل تنسيق جهود الأمم المتحدة لتحقيق أقصى قدر من النُهج والبرمجة المشتركة. ويشمل ذلك دعم الانتخابات وفقا للإطار المتفق عليه في 27 أيار/مايو 2021 على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد ومستوى الدوائر؛ ومواصلة أنشطة الدعوة لتحقيق التقدم في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ وتعزيز التعاون مع الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، على سبيل المثال استجابة للأثار الضارة لتغير المناخ؛ والعمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة لضمان أن يكون الدعم الدولي المقدم إلى الصومال مراعيًا لاعتبارات النزاع وأن يعزز التجانس على أساس الفهم المشترك للمخاطر والفرص المتاحة لتحقيق السلام والتنمية.

برنامج العمل

الهدف

42 - الهدف الذي تسهم فيه هذه البعثة هو تحقيق السلام والأمن والاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية في الصومال من خلال تنفيذ الولاية التي حددها مجلس الأمن وبما يتماشى مع أولويات حكومة الصومال الاتحادية.

الاستراتيجية

43 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

(أ) دعم الحكومة في تحقيق أولوياتها الوطنية، من خلال التوعية والمسااعي الحميدة والمشورة الاستراتيجية، بالتنسيق مع الشركاء، من أجل استكمال عملية مراجعة الدستور واعتماد البرلمان لدستور معدل، وتعميق النظام الاتحادي والسياسة الشاملة للجميع؛

- (ب) دعم إصلاح قطاع الأمن، والمضي قدماً في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، وتيسير تنفيذ النهج الشامل للأمن امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بالتنسيق مع الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال والشركاء؛ ومواءمة مبادرات تحقيق الاستقرار مع الأولويات المحددة في الخطة الانتقالية؛ وزيادة تعزيز قدرة السلطات الصومالية على التخفيف من خطر المتفجرات؛
- (ج) تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية إلى الهيئة التشريعية في مراجعة التشريعات المتعلقة بالانتخابات البرلمانية المباشرة، وإلى هيئات إدارة الانتخابات في إجراء تسجيل الناخبين الاتحاديين والتحصير للانتخابات الاتحادية ودون الوطنية المباشرة؛
- (د) الدعوة إلى اتفاقات سياسية شاملة للجميع بشأن القضايا المعلقة ودعم المبادرات التي يقودها الصوماليون من أجل الحل السلمي للنزاعات المحلية، بما يتماشى مع إطار المصالحة الوطنية؛
- (هـ) تقديم المشورة الاستراتيجية بشأن وضع نظام اتحادي للعدالة، وتعزيز سيادة القانون، وتنسيق دعم بناء القدرات، بسبل منها الحوار المجتمعي؛
- (و) تقديم الدعم التقني للحكومة الاتحادية للوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل؛
- (ز) تقديم المشورة الاستراتيجية، بالتنسيق مع الشركاء، للقيادات النسائية والمجتمع المدني والحكومة الاتحادية والدول الأعضاء الاتحادية لضمان مشاركة المرأة وتمثيلها في المجالات العامة والقيادة وصنع القرار.
- 44 - وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة ممارسة دورها في مجال عقد الاجتماعات من خلال دعم حكومة الصومال الاتحادية في مجال التنسيق بين الشركاء الدوليين بشأن الأولويات الوطنية للصومال، وبناء توافق في الآراء والدعوة إلى إرسال رسائل مشتركة واتباع نهج برنامجية. وستدمج البعثة في أنشطتها مواضيع شاملة لعدة قطاعات مثل حقوق الإنسان، والشؤون الجنسانية، والشباب، والشمول، وتغير المناخ، والقدرة على الصمود.
- 45 - وفيما يتعلق بعام 2023، ستدعم المنجزات المستهدفة المقررة للبعثة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء حالياً على صعيد إدارة مكافحة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة دعم احتياجات الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد فيما يتعلق بالاستجابة لكوفيد-19، بما في ذلك حملة التطعيم، والمساعدات الإنسانية لضمان حرية حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود الدولية، وعند الطلب، دعم الحملات الإعلامية المتعلقة بكوفيد-19 التي تقودها الحكومة.
- 46 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء، حددت البعثة مجموعة من أفضل الممارسات على أساس التجارب المستمدة خلال جائحة كوفيد-19. ويشمل ذلك منصات مختلطة تسمح بالمشاركة عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي في مبادرات بناء القدرات. ومع ذلك، وأخذاً في الاعتبار القيود التي تتطوّر عليها المنصات الإلكترونية والمختلطة، التي تقيد التواصل وتمنع بناء الثقة أو النقاش بشأن القضايا الحساسة، زادت البعثة عدد اجتماعاتها القائمة على الحضور الشخصي منذ عام 2021، مع تنفيذ تدابير التخفيف من مخاطر كوفيد-19.
- 47 - ومن المتوقع أن يحقق العمل المذكور أعلاه النتائج التالية:
- (أ) الوفاء بالتزامات البعثة المنصوص عليها في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2021-2025، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية بشأن السياسة الشاملة للجميع والأمن وسيادة القانون والتنمية والنمو الاقتصادي؛
- (ب) تقديم الدعم للحكومة الصومالية في تنفيذ خطة التنمية الوطنية؛
- (ج) دفع عجلة الانتقال الأمني، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال المعاد تشكيلها.

العوامل الخارجية لعام 2023

48 - تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) توقع الاستئناف الكامل للحوار السياسي بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والتركيز على النهوض بالأولويات الوطنية؛
- (ب) التزام الإدارة الجديدة بتنفيذ خريطة الطريق لاستكمال عملية بناء الدولة في الصومال، وفقا لمرفق الاتفاق المؤرخ 27 أيار/مايو 2021؛
- (ج) إحراز تقدم في عملية مراجعة الدستور، مع وجود بعض المسائل الخلافية التي لا تزال بحاجة إلى الاهتمام؛
- (د) تولي الصومال تدريجياً المسؤولية عن المسائل الأمنية، وإحراز الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد تقدماً نحو بناء المؤسسات الأمنية والقضائية على النحو المنصوص عليه في هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية للصومال؛
- (هـ) استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف النزاع باعتبارها مصدراً للقلق؛
- (و) استمرار حركة الشباب بوصفها أكبر تهديد لأمن الصومال واستقراره، يليه العنف بين العشائر؛
- (ز) بقاء الشباب الصومالي معرضاً للتطرف والتجنيد من جانب الجماعات المتطرفة، ولا سيما حركة الشباب؛
- (ح) استمرار تأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بعدم المساواة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان؛
- (ط) مواجهة البلد صدمات متكررة متصلة بالمناخ، بما في ذلك الجفاف والفيضانات؛
- (ي) استمرار تقديم مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً الدعم للانتقال الأمني في الصومال.

49 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستواصل البعثة العمل عن كثب مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال بما يتمشى مع الأولويات الاستراتيجية والتشغيلية، بسبل منها منتدى التنسيق للقيادات العليا الذي يضم رؤساء البعثة الانتقالية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، وآليات التنسيق الأخرى. وسيواصل أيضاً من خلال التنسيق والتعاون بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ضمان الامتثال وتعزيز المساءلة وتنفيذ تدابير الوقاية والتخفيف في إطار الاستجابة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. وسيكون لهذا التعاون أهمية خاصة في سياق النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية.

50 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، تواصل البعثة جهودها الرامية إلى مواصلة تعزيز التكامل والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والنهوض بالأولويات المحددة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (2021-2025)، ودعم أولويات الحكومة الجديدة، التي يتوقع أن تستند إلى خطة التنمية الوطنية التاسعة (2020-2024) بشأن السياسات الشاملة، والأمن والعدالة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

51 - وتواصل البعثة إدماج المنظورات الجنسانية في أنشطتها ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك دعم زيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي والحياة الاقتصادية وجهود المصالحة وبناء السلام.

52 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وضعت البعثة بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، خطة عمل مشتركة في عام 2021. وستستعرض البعثة التقدم المحرز في تنفيذها وستحدد الدروس المستفادة في عام 2022 من أجل تحديث الخطة، حسب الاقتضاء.

أنشطة التقييم

53 - وجّه تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمرأة والسلام والأمن في البعثات الميدانية، فيما يتعلق بالانتخابات والتحويلات السياسية، الذي أنجز في عام 2021، الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023.

54 - ومن المقرر في عام 2023 إجراء تقييم بشأن التحول الرقمي، تمشيا مع رؤية الأمين العام لـ "الأمم المتحدة 2020".

الأداء البرنامجي في عام 2021

بناء بيانات بشأن الانتخابات ومركز لتسوية المنازعات دعما لإجراء الانتخابات

55 - بدأ في عام 2020 بناء المقر الدائم للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بما في ذلك مركز لتسوية المنازعات الانتخابية ومركز لإدارة الأصول الانتخابية، منفصل عن أي مجمع حكومي، وتم الانتهاء من الأعمال الرئيسية في عام 2021. وسيتمكن هذا المجمع للجنة، الموجودة حاليا في مجمع فيلا صوماليا الحكومي، من أن تعمل بكامل طاقتها وأن تكون مستقلة وأن تتيح للجهات صاحبة المصلحة مزيدا من إمكانية الوصول للجمهور في بيئة آمنة ومحيدة. ومن المقرر أن تنقل اللجنة مقرها الرئيسي إلى المرافق الجديدة في عام 2022.

56 - وعينت حكومة الصومال الاتحادية لجانا مخصصة، بدلا من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بما في ذلك لجنة تسوية المنازعات الانتخابية، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، للتعامل مع الشكاوى الانتخابية. وقد دعمت الأمم المتحدة وشركاؤها هذه المبادرات بوصفها عنصرا رئيسيا في العملية الانتخابية غير المباشرة الجارية لتعزيز الشفافية والمصداقية والتخفيف من مصادر التوتر. وفي حين أدت الخلافات بين الجهات السياسية صاحبة المصلحة إلى بعض التأخير، تم الانتهاء من انتخابات مجلس الشيوخ للبرلمان الاتحادي في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

57 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 6).

الجدول 6

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
-	الشروع في توفير الدعم للجنة المستقلة للانتخابات في تشييد هيكل أساسي آمن معزز، بما في ذلك تشييد مستودع آمن	الانتهاء من تشييد مجمع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بما في ذلك مكاتب اللجنة والأمانة العامة، ومركز لمعالجة البيانات، ومركز لتسوية المنازعات الانتخابية، ومركز لإدارة الأصول الانتخابية
	الشروع في تشييد مركز تسوية المنازعات الانتخابية، بدعم من صندوق بناء السلام	

2019 (الأداء الفعلي)

2020 (الأداء الفعلي)

2021 (الأداء الفعلي)

كانت لجنة تسوية المنازعات الانتخابية قيد
الخدمة، وتم الفصل في ثلاث شكاوى انتخابية
في عام 2021

أثر الجائحة

58 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات، ولا سيما في المجالات التالية: (أ) المشاورات وحلقات العمل/جلسات العمل مع النظراء بشأن التفاوض والوساطة والمصالحة، وحوارات السياسات لقيادات المجتمع المدني النسائية وعضوات البرلمان ومجلس الشيوخ؛ و (ب) حلقات عمل لبناء قدرات المجتمع المدني بشأن رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها فيما يتعلق بأداء قوات الأمن الصومالية؛ و (ج) حلقات عمل بشأن بناء السلام، ومنع نشوب النزاعات، وتسوية النزاعات، والوساطة، وعملية مراجعة الدستور؛ و (د) التدريب في مجال حماية المدنيين. وقد تأثرت الأنشطة المقررة سلبا بسبب القيود المفروضة على الحركة. وحيثما كان ذلك عمليا، أعادت البعثة تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل ومناسبات بناء القدرات الأخرى ليتسنى تنظيمها عبر شبكة الإنترنت أو في شكل مختلط.

59 - وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة الاحتياجات اللوجستية للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد فيما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-19. وشمل ذلك دعم حملة التطعيم، وبذل المساعي الحميدة لضمان حرية حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود الدولية، والقيام بالحملات الإعلامية المتعلقة بكوفيد-19 التي تقودها الحكومة. ودعمت البعثة قوة الشرطة الصومالية ودوائر الشرطة الحكومية الخمس في وضع إجراءات تشغيلية للشرطة بشأن كوفيد-19. وأدى ذلك إلى مواصلة تقديم خدمات ضبط النظام الأساسية ورسائل التوعية المتسقة للحد من خطر العدوى. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد الدعم المقدم من جانب الأمم المتحدة الحكومة الاتحادية في إدارة كل من القيود المفروضة على الحركة والتجمعات مع المساهمة في الوقت نفسه في صحة الشرطة ورفاهها.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: بث روح الثقة لدى الجمهور في مؤسسات الأمن والعدالة خلال الانتقال الأمني وفي أعقاب

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

60 - أسهم عمل البعثة، بالتنسيق مع الشركاء، في جهود بناء القدرات وتشكيل القوات دعما لقوات الأمن الصومالية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. وأسهم عمل البعثة أيضا في وضع استراتيجية الأمم المتحدة لسيادة القانون. بيد أن الهدف المقرر المتمثل في التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن نموذج للعدالة والمؤسسات الإصلاحية لم يتحقق، نظرا للجمود السياسي الانتخابي الذي طال أمده. وقد تأخر تعيين أعضاء مفوضية الجهاز القضائي وإنشاء المحكمة الدستورية للسبب نفسه.

61 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 7).

الجدول 7
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	مراجعة الخطة الانتقالية للصومال	مراجعة وإصدار الخطة الانتقالية للصومال، وتحقيق التنسيق التقني من خلال نهج شامل للهيكل الأمنية	توفير قوات أمن صومالية قادرة ومقبولة وميسورة التكلفة وخاضعة للمساءلة الحماية للسكان المدنيين ممارسة الهيئات الرقابية المدنية الخارجية رقابتها على قوات الأمن وضع آليات تنسيق استراتيجي عملية داخل قطاع الأمن، مع توسيع نطاق نموذج الشرطة الاتحادية	قيام بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال بتسليم قوات ومؤسسات الأمن الصومالية مواقع ومهام إضافية ذات أولوية تعزيز آليات مراقبة مخزونات الذخيرة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، وفقا للاستراتيجية الوطنية لإدارة الأسلحة والذخائر زيادة التنسيق بين الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم في الصومال الحوار المجتمعي بشأن العدالة وسيادة القانون يُسترسد به في تعزيز نموذج جديد للعدالة والإصلاحات تحسين إنفاذ القانون البحري، واعتماد وسن استراتيجية وطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة وقانون وطني لتحديد الأسلحة، إلى جانب قانون للعفو
	من عواصم الولايات الأعضاء في الاتحاد خطة لبناء القدرات والتطوير المؤسسي لدعم الهياكل التنفيذية والتشريعية للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لتحسين الرقابة المدنية على قطاع الأمن تطوير هياكل الحوكمة البحرية في الصومال ومشاركة المرأة في القطاع البحري لدعم جهود الاقتصاد الأزرق الأوسع نطاقا	كفلت البرامج المشتركة لسيادة القانون والحوكمة الأمنية قيام الهياكل التنفيذية والتشريعية للحكومة الاتحادية والدول الأعضاء في الاتحاد بتقديم الدعم لتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال كفلت هياكل إدارة الأسلحة والذخائر في الصومال الامتثال للإبلاغ من جانب لجنة مجلس الأمن عملا بالقرار 751 (1992) المتعلق بالصومال أنشأت مؤسسات الحوكمة البحرية في الصومال أطرا تنظيمية محلية، وتتفق الحكومة الاتحادية والدول الأعضاء في الاتحاد على استراتيجية المرأة في القطاع البحري		

النتيجة 2: التقدم المحرز في عملية مراجعة الدستور في الصومال والتحديات التي تواجهها

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

62 - أسهم عمل البعثة في وضع مذكرات تسليم المهام من جانب اللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور، ووزارة الشؤون الدستورية، ولجنة الرقابة المشتركة التابعة للبرلمان الاتحادي لتيسير استئناف عملية استعراض الدستور بمجرد تشكيل حكومة اتحادية جديدة. ولم يتحقق الهدف المقرر المتمثل في اعتماد الدستور الاتحادي المؤقت المراجع من جانب البرلمان الحادي عشر بسبب الخلافات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن تقاسم السلطة والنظام الاتحادي المالي. بالإضافة إلى ذلك، أصدر الرئيس مرسوماً في كانون الأول/ديسمبر 2020 يعلق فيه عملية مراجعة الدستور حتى تشكيل برلمان جديد بعد الانتخابات.

63 - ويُعرض النقص المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8).

الجدول 8

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	إنجاز المؤسسات الثلاث المكلفة الاستعراض التقني للفصول الـ 15 من الدستور المؤقت ووضعها الصيغة النهائية لمشروع الدستور المؤقت المستعرض	وضعت مذكرات تسليم المهام من جانب اللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور، ووزارة الشؤون الدستورية، ولجنة الرقابة المشتركة التابعة للبرلمان الاتحادي لتيسير استئناف عملية استعراض الدستور بمجرد تشكيل حكومة جديدة	اعتماد البرلمان المواد المعدلة ومواءمة الإطار الدستوري بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد	إنجاز معظم عملية مراجعة الدستور، مع وجود بعض المسائل الخلافية التي لا تزال بحاجة إلى الاهتمام

النتيجة 3: إيجاد سبل بديلة لتسوية المنازعات ومبادرات حوار مجتمعي شامل للحد من النزاع وتوفير مساحة لتوسيع

نطاق الوصول إلى خدمات العدالة والأمن الأساسية

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

64 - من خلال النهج الشامل للإطار الأمني، قدمت البعثة الدعم للحكومة الاتحادية وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد في مجال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار وخطط تحقيق الاستقرار في الولايات، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت تقديم الدعم التقني والمشورة بشأن منع التطرف العنيف المفوضي إلى الإرهاب. وفي المناطق التي تم استردادها حديثاً من حركة الشباب، وهي مناطق في شبيلي السفلى، سمح الدور القيادي للإدارة المحلية في مجال المشاركة المجتمعية بتدخلات ناجحة من جانب الجهات الفاعلة في مجال الأمن والاستقرار، مع التركيز على التعافي المبكر والحوكمة والوصول إلى العدالة في أعقاب العمليات العسكرية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

- 65 - الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة هو أنه في حين لا تزال العمليات العسكرية وأنشطة تحقيق الاستقرار تكتسي أهمية بالغة لتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، فإنها تتطلب جهوداً تكميلية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستدعم البعثة، مع شركائها، مبادرات تسوية المنازعات والحوار على الصعيد المحلي. وقد أدى الدعم المقدم لمشروع تجريبي في بيدواه يركز على السبل البديلة لتسوية المنازعات إلى نتائج مشجعة، بما في ذلك مشاركة القيادات النسائية في جهود تسوية النزاعات. ومن المقرر اتخاذ مبادرات مماثلة في مواقع أخرى، وهي مبادرات تهدف إلى دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المنقحة بشأن منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب مع استكمال جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام.
- 66 - ومن المتوقع أن يسهم هذا العمل في المشاركة النشطة للجهات الصومالية صاحبة المصلحة في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين المنقحتين لمنع ومكافحة التطرف العنيف وبرنامج تأهيل المنشقين المعاد تعديله، والذي يهدف إلى تعزيز الحوار والتسامح وتحويل مسار النزاعات نحو السلام.
- 67 - ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 9).

الجدول 9

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	نهج "الحكومة بأكملها" بقيادة الحكومة من أجل تحقيق الاستقرار ومنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته	تحقيق تبادل المعلومات والتخطيط المشترك بين الجهات صاحبة المصلحة المعنية بتحقيق الاستقرار، وذلك بالنسبة للمناطق التي سيتم استردادها في إطار الخطة الانتقالية للصومال	آليات التنسيق والتخطيط المشترك بين الجهات الفاعلة في مجال الأمن والمعنية بتحقيق الاستقرار هي طريقة راسخة للعمل ولأخذ مختلف الجهات الفاعلة والديناميات السياسية في الاعتبار، مع زيادة نهج القوة الناعمة، وإيجاد سبل لمعالجة النزاع من خلال الحوار السياسي	مشاركة الجهات الصومالية صاحبة المصلحة بنشاط في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمنع التطرف العنيف ومكافحته وبرنامج تأهيل المنشقين المعاد تعديله
	بدء مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته في كانون الأول/ديسمبر 2021	توقف عقد اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة للبرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم بسبب التطورات السياسية		إطلاق مبادرات بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات في مواقع إضافية

المنجزات المستهدفة

68 - يعرض الجدول 10 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 10

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
4	4	4	4	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
4	4	4	4	1 - تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن
4	4	4	4	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الوثائق)
4	4	4	4	2 - جلسات مجلس الأمن
باء - توليد المعارف ونقلها				
2	2	4	4	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
2	2	4	4	3 - مشاريع مشتركة بشأن برنامج لمكافحة الفساد تابع للأمم المتحدة، ودعم الانتخابات العامة، وتمكين المرأة سياسياً، فضلاً عن مشروع لتحقيق الاستقرار
297	258	221	247	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
12	3	8	3	4 - حلقات دراسية لدعم وضع قوانين لحماية الطفل
4	4	-	-	5 - حلقات دراسية عن تنسيق وتنفيذ الاتفاقات السياسية المبرمة على الصعيد الاتحادي بشأن سيادة القانون وتحديد الحجم الصحيح لقوات الأمن الصومالية
2	2	-	3	6 - حلقات دراسية عن النفقات العامة الموجهة نحو الأمن والعدالة
8	5	3	7	7 - حلقات عمل بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات (حماية المرأة)
6	6	2	6	8 - حلقات عمل بشأن إنشاء وتفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
14	14	14	19	9 - حلقات عمل مواضيعية بشأن قضايا حقوق الإنسان مع المجتمع المدني، مثل تلك التي تتناول مسائل الأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال، ومشاركة المجتمع المدني، والالتزامات الأساسية في مجال حقوق الإنسان، وبشأن الرصد والإبلاغ عن أداء قوات الأمن الصومالية في مجال حقوق الإنسان وقدرتها على تعزيز الثقة في المجتمعات المحلية
12	4	16	6	10 - حلقات عمل لفائدة فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، بمن فيهم الأطفال والنزاع المسلح، والإبلاغ عنها (8 أيام)
2	2	-	2	11 - حلقات عمل لتعزيز قدرات البرنامج الوطني لتأهيل المنشقين وتنسيق تنفيذه
20	6	30	6	12 - حلقات عمل بشأن الدعوة وبناء القدرات من أجل إقامة نظام عدالة ميسور التكلفة وبدء العمل بالنموذج الاتحادي للعدالة والإصلاحات
20	20	30	15	13 - حلقات عمل لحرس السجون بشأن إدارة السجون
8	8	4	6	14 - حلقات عمل بشأن الرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية
5	8	3	6	15 - حلقات عمل بشأن تنفيذ الأولويات البحرية وفقاً لاستراتيجية الموارد البحرية والأمن البحري للصومال وتعزيز التشريعات وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في وكالات إنفاذ القانون البحري
6	6	4	6	16 - حلقات عمل لدعم بناء القدرات المؤسسية من أجل تنفيذ هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية للصومال

17 -	حلقات عمل بشأن نظام النزاهة لتعزيز قدرات السلطات الوطنية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد	1	1	1	1
18 -	حلقات عمل ودورات تدريب وبناء القدرات بشأن اتباع نهج شامل إزاء تحقيق الاستقرار الأمني من أجل استعراض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار واستكمالها، واستعراض الخطط الحكومية لتحقيق الاستقرار وتطويرها واستكمالها	7	7	1	7
19 -	حلقات عمل على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات بشأن منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك مع الشركاء الدوليين	6	6	9	6
20 -	عقد حلقة دراسية وطنية للشباب، بالشراكة مع وزارات الشباب والرياضة في حكومة الصومال الاتحادية/الولايات الأعضاء في الاتحاد، بشأن أولويات الشباب فيما يتعلق بالصومال	7	7	-	7
21 -	حلقات عمل وعمليات تقييم ومشاورات و/أو دورات تدريب لدعم المؤسسات على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد مع تقديم المشورة بشأن إدارة الأسلحة والذخائر للحد من المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون	12	40	17	40
22 -	التدريب في مجال حماية المدنيين	18	12	8	12
23 -	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريبية بشأن الإطار القانوني الانتخابي، بما في ذلك وضع ضوابط للمنهج المتعلق بالتربية المدنية وتنقيف الناخبين الخاص باللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وضوابط لخطط العمل الرامية إلى تعزيز تفاعل اللجنة مع الجهات المعنية بالانتخابات على الصعيدين الوطني ودون الوطني وبشأن الدروس المستفادة لتقييم الأداء وإنجاز العمليات الانتخابية	27	20	3	20
24 -	حلقات عمل بشأن منع أعمال العنف خلال الانتخابات ضد القيادات النسائية والتصدي له	2	2	2	2
25 -	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية بشأن التشاور مع الجهات صاحبة المصلحة والإجراءات وتسوية النزاعات، فضلا عن تقديم التدريب للجنة على عمليات إدخال البيانات	15	10	3	10
26 -	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب في مجالات الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي وتغطية الحملة الانتخابية القائمة على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد	16	16	16	16
27 -	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب متنوعة ينظمها الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بشأن تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال/نموذج العمل الشرطي الجديد/النهج الشامل إزاء الأمن	14	6	14	16
28 -	حلقات دراسية لدعم اللجنة المعنية بالحياة السياسية الشاملة في إطار خطة التنمية الوطنية	6	6	4	6
29 -	حلقات عمل بشأن بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وزيادة جهود الوساطة وتسوية النزاعات	5	5	3	5
30 -	حلقات عمل بشأن عملية مراجعة الدستور، بما في ذلك مناقشات بشأن مواءمة الدساتير	5	5	3	5
31 -	حلقات عمل فنية لمساعدة المجلس الوطني للشباب/المجلس الاستشاري للشباب في الصومال	6	6	3	6
32 -	حلقات عمل لبناء قدرات المجتمع المدني على رصد أداء قوات الأمن الصومالية في مجال حقوق الإنسان وقدرتها على تعزيز الثقة في المجتمعات المحلية، والإبلاغ عنهما، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات	7	6	-	4
33 -	المشاورات مع النساء من قادة المجتمع المدني والنساء العضوات في البرلمان وفي مجلس الشيوخ، وحلقات العمل/جلسات العمل لفائدتهن بشأن الوساطة والمصالحة والتفاوض والحوارات المتعلقة بالسياسات العامة	8	15	20	15
المنشورات (عدد المنشورات)					
34 -	تقارير الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية عن حرية التعبير و/أو حماية المدنيين في الصومال، وحقوق الإنسان في العملية الانتخابية في الصومال	2	2	1	2
35 -	موجز وطني وتقارير على مستوى المقاطعات عن مؤشر الهشاشة ونموذج النضج	32	32	32	34

36 -	تقارير عن التحليلات والإجراءات والعمليات والممارسات الفضلى المتعلقة بالتخفيف من الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع	8	8	8	8
37 -	صحائف وقائع بشأن الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الصومال	2	-	2	1
38 -	تقرير دراسة عن تجربة المرأة الصومالية وتطلعاتها في مجال السلام والسياسة في البلد	-	-	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: المساعدة في حل الخلافات فيما بين الجهات صاحبة المصلحة بعد الانتخابات؛ وتيسير الحوار السياسي بين الجهات صاحبة المصلحة في الانتخابات، بما في ذلك الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والجهاز التشريعي، وتقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في النهوض بالأولويات الوطنية، بما يتماشى مع ملحق الاتفاق المؤرخ 27 أيار/مايو 2021، بما في ذلك عملية مراجعة الدستور وتنفيذ هيكل الأمن الوطني؛ وتيسير المصالحة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع المجتمع المدني بشأن التحول إلى النظام الاتحادي، وعملية مراجعة الدستور، وإدارة النزاعات المحلية وحلها، وعملية المصالحة الوطنية؛ وتقديم المشورة بشأن صياغة الدستور المنقح؛ وتقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية لهيئات إدارة الانتخابات على المستويين الاتحادي ودون الوطني والبرلمان والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنقيحات الإطار القانوني الانتخابي والعمليات الانتخابية؛ والدعوة لدى السلطات الاتحادية وسلطات الولايات والمجلس الاستشاري الوطني الصومالي والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بمن فيها شيوخ العشائر، واللجان الانتخابية، والسياسيون، ومجلس المرشحين للرئاسة، من أجل تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في القيادة وعمليات صنع القرار السياسي بشكل عام، في الانتخابات المقبلة وفي نتائجها، والمشاركة في أدوار القيادة السياسية في مؤسسات الحكومة؛ وتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن امتثال التشريعات الوطنية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك السياسات التي تعنى بالعنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال في النزاعات المسلحة؛ وتقديم المشورة إلى وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان، والقيادات النسائية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمشرعين، واللجان البرلمانية والاضطلاع بأنشطة الدعوة مع هذه الجهات لتعزيز إطار الحماية الوطني وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات المساءلة، بسبل منها آليات سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بشأن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وبشأن التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان لعام 2022، وبشأن تقييمات العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وبشأن التصدي للانتهاكات التي ترتكبها القوات الدولية والوطنية؛ وتقديم المشورة إلى البرلمان وحكومة الصومال الاتحادية والدول الأعضاء في الاتحاد بشأن تشريعات قطاع الأمن والإصلاحات وتدابير الميزانية، بما في ذلك الإدارة المالية المستدامة لقطاع الأمن؛ والتشاور مع الحكومة الاتحادية والجهات صاحبة المصلحة في المؤسسات الأمنية في الدول الأعضاء في الاتحاد بشأن الإطار القانوني لتنفيذ هيكل الأمن القومي، بما في ذلك برنامج مدروس لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وآليات التنسيق واستدامة أنشطة تحقيق الاستقرار والتخطيط المشترك في مجال أنشطة الدعوة بين قوات الأمن والجهات الفاعلة في مجال تحقيق الاستقرار في المناطق المستهدفة؛ والمشاورات والتخطيط والدعوة مع الجهات صاحبة المصلحة في مجال العدالة في الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل إنشاء مؤسسات عاملة ومستقلة وخاضعة للمساءلة في مجال سيادة القانون، في إطار جهود الإصلاح الأوسع نطاقاً؛ وتقديم المشورة إلى وزارة الموانئ والنقل البحري بشأن الاقتصاد البحري، وتعزيز الإدارة البحرية الصومالية ودور المرأة في القطاع البحري؛ وإسداء المشورة بشأن السياسات والمسائل التقنية إلى الحكومة الاتحادية ونظرائها من الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن التخفيف من خطر المتفجرات، وبشأن إدارة الأسلحة والذخائر، إلى جانب المبادرات المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وإجراء التحقيقات المتعلقة بها؛ بما في ذلك بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحماية الطفل؛ ورصد ومتابعة الحوادث التي تشارك فيها قوات الأمن بدعم من الأمم المتحدة، من خلال سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

التوعية: أربع حملات استراتيجية طويلة الأجل للرسائل تستهدف الجماهير الصومالية التي تتواصل بشأن أعمال الأمم المتحدة في الصومال، بما في ذلك بشأن القضايا المواضيعية من خلال رئاسة فريق الأمم المتحدة للاتصالات - الصومال، وتنسيق الاتصالات، وأخذ زمام المبادرة في الحملات المشتركة للرسائل؛ والتعاون مع المجتمع المدني (من قبيل رابطات وسائط الإعلام ومجموعات الشباب) من أجل عقد مناسبات لإحياء احتفالات الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة بالسياق الصومالي، وتوسيع أهداف الأمم المتحدة في مجال الرسائل؛ والدعم في مجال الإعلام وتغطية الوسائط المتعددة بشأن الزيارات التي يقوم بها مسؤولون رفيعو المستوى من الأمم المتحدة إلى الصومال، حسب الاقتضاء؛ ودعم وتوجيه أنشطة التوعية المحددة الهدف، حسب الاقتضاء، على أساس مخصص.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: بناء علاقات عمل مع وسائط الإعلام الصومالية والدولية للمساعدة على ضمان فهم أفضل لعمل الأمم المتحدة في الصومال وتطوير قطاع الاتصالات الصومالي من خلال برامج بناء القدرات للمكاتب الإعلامية التابعة لوسائط الإعلام والحكومة؛ وتنظيم مؤتمرات صحفيين على الأقل لقيادة الأمم المتحدة والترتيب لإجراء مقابلات وتغطيات إعلامية أخرى مع مسؤولي الأمم المتحدة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: أربع منصات رقمية (وسائل التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام الرقمية) تنتج محتوى متعدد اللغات ومتعدد الوسائط، يشمل ما لا يقل عن 200 عنصر (بما في ذلك البطاقات والرسوم البيانية ومقاطع الفيديو) لنشرها على وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات عبر الإنترنت؛ وبالنسبة للمنصات التقليدية، إنتاج برامج إذاعية باللغة الصومالية، تشمل ما لا يقل عن 50 حلقة من برنامج "الطريق إلى السلام" وما لا يقل عن 25 حلقة من برنامج "تاكولو"، تستهدف الجماهير الصومالية؛ وإنتاج سلسلة من البرامج الإذاعية بشأن مواضيع ذات أولوية عالية على أساس مخصص، مثل دعم الأمم المتحدة للتصدي للجفاف؛ وأربعة تقارير فصلية مستكملة للأمم المتحدة باللغة الانكليزية، تسلط الضوء على عمل منظومة الأمم المتحدة في الصومال، موجهة إلى شركاء الحكومة الصومالية والشركاء الدوليين والمانحين؛ وتقديم الدعم في مجال التصميم والإنتاج لمجموعة من النشرات الإخبارية الرقمية التي تبرز أعمال الأمم المتحدة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 11

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	2022	2023	الفرق	
النفقات	الاعتمادات	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الزيادة/النقصان عام 2023 مقابل عام 2022	فئة الإنفاق
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)=(3)-(2)
15 197,8	16 284,3	16 305,2	—	20,9
39 637,8	41 478,3	41 996,9	—	518,6
39 846,4	40 744,6	38 743,4	—	(2 001,2)
94 682,2	98 507,2	97 045,5	—	(1 461,7)
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)				

الجدول 12

الوظائف

فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها															الموظفون الوطنيون	الفئة الفنية والفئات العليا															
الخدمة فئة																مجموع الموظفين	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	الميدانية/ الخدمات العامة	الوظائف الفنية	الرتبة	الفرعي	2-ف	3-ف	4-ف	5-ف	1-مد	2-مد	أ ع م	أ ع	أ ع
المعتمد لعام 2022															1	2 ^(ب)	1	8 ^(ب)	30	50	37	—	129	57	—	186	85	45	18	334	
المقترح لعام 2023															1	2 ^(ب)	1	8 ^(ب)	30	51	38	1	132	57	—	189	86	45	19	339	
التغير															—	—	—	—	—	1	1	1	3	—	3	1	—	1	5		

(أ) إحدى الوظائف المؤقتة ممولة بنسبة 50 في المائة ويجري تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

(ب) تشمل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

69 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال 97 045 500 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليف نشر 625 فردا من أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة و 14 ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة (200 16 305 دولار)، والمرتبات والتكاليف ذات الصلة (900 41 996 دولار) لما قدره 189 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 2 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 8 مد-1، 30 ف-5، 51 ف-4، 38 ف-3، 1 ف-2، 57 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)، و 131 وظيفة وطنية (86 وظيفة لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و 45 وظيفة من الرتبة المحلية)، و 19 من متطوعي الأمم المتحدة، و 23 فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات، إضافة إلى التكاليف التشغيلية (400 38 743 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (800 694 دولار)،

والسفر في مهام رسمية (1 249 800 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (19 511 700 دولار)، والنقل البري (1 148 100 دولار)، والعمليات الجوية (6 585 900 دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (5 876 500 دولار)، والخدمات الطبية (1 282 100 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (2 394 500 دولار).

70 - وطُبِّقَ معدل شواغر قدره 15 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية المستمرة، في حين طُبِّقَ معدل شواغر نسبته 50 في المائة على الوظائف الخمس المقترح إنشاؤها في عام 2023. وطُبِّقَ معدل شواغر نسبته 14 في المائة على التقديرات المتعلقة بوظائف الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وآخر نسبته 17 في المائة على الوظائف من الرتبة المحلية. وطُبِّقَ معدل شواغر نسبته 11 في المائة على التقديرات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة وآخر نسبته 13 في المائة على الأفراد المقدمين من الحكومات. ومع مراعاة متوسط الانتشار الفعلي في عام 2022 والجدول الزمني المتوقع للنشر في عام 2023، تستند تقديرات أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة إلى افتراض النشر الكامل، وإلى تطبيق عامل تأخير النشر بنسبة 20 في المائة على تقديرات أفراد شرطة الأمم المتحدة.

71 - وفي عام 2023، يتضمن ملاك الموظفين التكميلي المقترح إنشاء خمس وظائف، على النحو المفصل أدناه:

مكتب نائب ممثل الأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)

(أ) إنشاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون البيئة (ف-4) في مقديشو. سيركز شاغل المنصب على تنفيذ العناصر البيئية لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفقاً للفقرة 15 من قرار مجلس الأمن 2592 (2021)، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري. وهناك حاجة متزايدة إلى المشورة البيئية والمشورة المتعلقة بتغير المناخ بسبب الأثر المتزايد لتغير المناخ على الصومال وما يتصل بذلك من طلبات للحصول على الدعم من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ومن شأن هذا المنصب أن يدعم قيادة البعثة بشأن جميع المسائل البيئية والمسائل المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك تقديم تحليل مستكمل للأسباب والعواقب البيئية للنزاعات وانعدام الأمن، وتوفير تقييمات للمخاطر واستراتيجيات لإدارة المخاطر؛

(ب) إنشاء وظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج (ف-3) في مقديشو. تبلغ نسبة الشباب الصومالي نحو 70 في المائة من سكان الصومال، وإدماجهم ضروري لتحقيق السلام المستدام. وسيقدم شاغل هذا المنصب المشورة إلى قيادة البعثة بشأن إدماج الشباب وإشراكهم في المسائل المتصلة بالسياسة والحد من النزاعات وبناء السلام، والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن المسائل المتصلة بالشباب. وسيدعم شاغل هذا المنصب أيضاً تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للشباب من أجل الصومال (2022-2026) واستراتيجية الشباب لعام 2030: استراتيجية الأمم المتحدة بشأن الشباب من أجل الصومال؛

مكتب رئيس الموظفين

(ج) إنشاء وظيفة واحدة لموظف تقييم معاون (ف-2) في مقديشو في مكتب رئيس الموظفين. البعثة في طور استكمال سياستها المتعلقة بالتقييم. وسيكون شاغل هذه الوظيفة مسؤولاً مباشرة أمام رئيس الموظفين وسيكفل القدرة المكرسة على إجراء تقييمات ذاتية سنوية. ومن شأن أنشطة التقييم هذه أن تتيح للبعثة تحديد المسائل الشاملة التي تثير القلق والاستفادة من الأفكار المتعمقة المكتسبة من نتائج التقييم، بغية النهوض بالتزامات تحسين المنظمة وإدارة التغيير تمشياً مع رؤية الأمين العام؛

وحدة التعافي المجتمعي وبسط سلطة الدولة والمساءلة

(د) إنشاء وظيفة لموظف معاون لشؤون التنسيق (موظف فني وطني) في بلدين. مع الانتقال من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال والتقدم المتوقع في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، من المتوقع أن يزداد عبء عمل وحدة التعافي المجتمعي وبسط سلطة الدولة والمساءلة في المناطق التي استُردت حديثاً من حركة الشباب. ومن شأن شاغل هذا المنصب أن يدعم قدرة وزارة الداخلية في هرشيبيلي وقدرتها على التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال تحقيق الاستقرار على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم الموظف المعاون لشؤون التنسيق أيضاً المساعدة إلى الوزارة في وضع أنشطة تحقيق الاستقرار وتسلسلها وتنفيذها بفعالية تمثياً مع الخطة الانتقالية؛

المكتب المتكامل للشؤون الجنسانية

(هـ) إنشاء وظيفة لموظف للشؤون الجنسانية (من متطوعي الأمم المتحدة) في مقديشو. سيكون شاغل هذه الوظيفة مسؤولاً أمام كبير المستشارين في الشؤون الجنسانية (ف-5) وسيساعد على تلبية الطلبات المتزايدة للمكتب للنهوض بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والجهود الداخلية التي تبذلها الأمم المتحدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وجهودها المتصلة بالتكافؤ بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، سيقوم موظف الشؤون الجنسانية بالتنسيق الوثيق مع الموظفين الوطنيين المعاونين المعنيين بالشؤون الجنسانية في الميدان لتعزيز أثر عمل البعثة في مجال الشؤون الجنسانية على مستوى الولاية.

72 - وفي عام 2023، يقترح إدخال تغيير على الهيكل التنظيمي، أي تغيير في الإبلاغ من جانب المكاتب الميدانية ومكاتب الاتصال بحيث سيتم عن طريق رئيس الموظفين إلى الممثل الخاص للأمين العام. وتنفذ البعثة ولايتها على الصعيد الدولي من خلال المكاتب الميدانية في الولايات الأعضاء في الاتحاد في الصومال، فضلاً عن مكتب اتصال في نيروبي. ويرأس المكاتب الميدانية رؤساء المكاتب الذين يعمل كل منهم كأكثر ممثلين للأمم المتحدة في دولهم الأعضاء الاتحادية ذات الصلة، وهم مسؤولون عن كفالة الاتساق على نطاق المنظومة بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على مستوى الولايات. ورئيس المكتب مسؤول عن قيادة تحويل المكاتب الميدانية التابعة للبعثة إلى مراكز متكاملة تنفذ منها الأمم المتحدة في الصومال الأولويات الاستراتيجية المتفق عليها والنهج المحلية. ومن المتوقع أيضاً أن تكون المكاتب الميدانية بمثابة منبر للمجتمع الدولي لتيسير التعاون بين جميع الجهات صاحبة المصلحة على مستوى الولايات. وبينما لا يزال رؤساء المكاتب يتلقون التوجيه العام من الممثل الخاص للأمين العام ويقدمون تقاريرهم إليه، يقترح أن يكونوا مسؤولين أمام الممثل الخاص للأمين العام عن طريق رئيس الموظفين، الذي يضطلع بالمسؤولية العامة عن الهياكل والعمليات المتكاملة. وسيعمل نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية والممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم، كموظفين إضافيين مكلفين بإعداد التقارير لرؤساء المكاتب، حيث سيقدمون التوجيه والإرشاد الاستراتيجيين بشأن المسائل التي تقع في نطاق مسؤوليتهم. ومن المتوقع أن يكفل التغيير المقترح في التسلسل الإداري الاستمرارية في التوجيه الاستراتيجي، مع تحسين النهج المتكاملة، وتقديم الدعم في الوقت المناسب، والإشراف الفعال على المكاتب الميدانية.

73 - ويقترح أيضاً أن تستمر في عام 2023 وظيفة واحدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لرئيس إدارة البرامج (مد-1)، في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، للإشراف على عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة، وقيادة التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، وتقديم المشورة لقيادة البعثة بشأن المسائل المتعلقة بالألغام، والإشراف على

تنفيذ خطة العمل، وقيادة العمل مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

74 - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات لعام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من التكاليف التشغيلية في إطار ما يلي: (أ) العمليات الجوية، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض التكاليف المضمونة للأسطول نتيجة لعقد الأسطول الجديد، فضلاً عن انخفاض رسوم التشغيل والصيانة؛ و (ب) انخفاض الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم في إطار العمليات الجوية والمرافق والبنية التحتية، فضلاً عن النقل البري، بسبب استبعاد رسوم التعبئة لمرة واحدة للوقود والزيوت ومواد التشحيم التي تم تكبدها في عام 2022 مع العقد الجديد؛ و (ج) المرافق والهياكل الأساسية، بسبب انخفاض تكاليف الخدمات الأمنية نتيجة لزيادة تقاسم التكاليف مع فريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بقوافل الحماية المتنقلة المسلحة في مقديشو والانخفاض المقرر في القوافل الشهرية في عام 2023 مقارنة بعام 2022، استناداً إلى الاتجاهات التاريخية والاحتياجات التشغيلية، وانخفاض الاحتياجات من معدات السلامة والأمن بسبب توافر المخزونات الكافية؛ (د) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، بسبب انخفاض الاحتياجات من خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها، والرعاية الاجتماعية وغيرها من الخدمات. ويقابل انخفاض الاحتياجات من التكاليف التشغيلية جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، ويرجع ذلك أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف مرتبات الموظفين الدوليين؛ و (ب) زيادة التكاليف التي يتحملها متطوعو الأمم المتحدة؛ و (ج) اقتراح إنشاء ثلاث وظائف دولية (1 ف-، 4 ف-، 3 ف-، 2 ف-)، ووظيفة واحدة من الفئة الفنية الوطنية، ووظيفة واحدة من متطوعي الأمم المتحدة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- 75 - في عام 2022، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ 173 100 دولار لدعم الأنشطة المقررة المتعلقة بالسلام والمصالحة في الصومال.
- 76 - وفي عام 2023، يتوقع أن تواصل الموارد الخارجة عن الميزانية البالغ قدرها 100 000 دولار دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.
- 77 - ويعزى النقصان في الموارد الخارجة عن الميزانية المقدرة في عام 2023 مقارنة بعام 2022 إلى الانخفاضات المتوقعة في تمويل المانحين.

3 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

(700 292 3 دولار)

تصدير

على الرغم من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك كوفيد-19 والتطورات في أفغانستان المجاورة، تواصل تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في وسط آسيا وتوسيع نطاقه خلال العام الماضي. وواصلت دول المنطقة جهودها لزيادة تعزيز العمل الإقليمي في مواجهة المخاطر والتحديات والتحديات المشتركة.

وفي علامة فارقة مهمة، التقى قادة وسط آسيا الخمسة في 6 آب/أغسطس 2021 في اجتماعهم التشاوري الثالث، مما يدل على التزام واضح بترسيخ الديناميكيات الإيجابية في المنطقة. وكان لي شرف حضور ذلك الاجتماع ونقل دعم الأمم المتحدة الثابت للتعاون الإقليمي، والتشديد على التقدم المحرز في التصدي للتحديات المشتركة مثل الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والاتجار بالمخدرات وتغير المناخ. وقد أكدت من جديد دعم الأمم المتحدة للجهود الإقليمية الجارية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ومع التحديات الجديدة التي تشكلها الحالة في أفغانستان، والتوترات على الحدود بين قيرغيزستان وطاجيكستان، والتدهور البيئي، والإصلاحات المؤسسية والتشريعية المستمرة في بلدان المنطقة، هناك طلب مطرد على دعم وخبرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. وفي عام 2023، سيحفز المركز الإقليمي عمله لتعزيز الحوار الإقليمي بشأن استخدام المياه العابرة للحدود والمناخ، وتنفيذ المبادرات الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في وسط آسيا.

وسيعقد المركز الإقليمي أشكاله الإقليمية، بما في ذلك اجتماعات نواب وزراء الخارجية، مما ييسر التعاون والحوار والثقة فيما بين بلدان المنطقة.

(توقيع) ناتاليا غيرمان

الممثلة الخاصة للأمين العام

رئيسة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجّه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

78 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا مسؤول عن دعم السلطات الوطنية في تحديد ومعالجة الأخطار القائمة والناشئة التي تهدد السلام والأمن الإقليميين. وقد حُدّدت ولاية المركز المفتوحة المدة في رسالتين متبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2007/279 و S/2007/280).

79 - ويضطلع المركز الإقليمي بدور محوري في جهود الدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا، ويوفر منصة للحوار الإقليمي بشأن أشد التحديات إلحاحاً التي تعوق تحقيق الأمن والاستقرار. وتبذل الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة المركز الإقليمي مساعيها الحميدة في وسط آسيا لتعزيز التعاون الإقليمي، عن طريق عقد اجتماعات مع السلطات والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

80 - وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز الإقليمي في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات في وسط آسيا من خلال التواصل مع حكومات المنطقة، والعمل، بموافقتها، مع الأطراف المعنية الأخرى بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛ ورصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها وتزويد الأمين العام بأحدث المعلومات المتصلة بجهود منع نشوب النزاعات؛ والبقاء على اتصال مع المنظمات الإقليمية المعنية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للولايات المحددة لتلك المنظمات؛ وتوفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، ودعم الجهود التي يبذلها المنسقون المقيمون والممثلون التابعون لمنظومة الأمم المتحدة، بما يشمل مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛ والبقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة على نطاق أوسع.

81 - ويستترشد المركز الإقليمي في عمله الحالي ببرنامج عمل مدته خمس سنوات للفترة 2021-2025 اعتمد في الاجتماع السنوي لنواب وزراء الخارجية في كانون الأول/ديسمبر 2020.

برنامج العمل

الهدف

82 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا.

الاستراتيجية

83 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

(أ) العمل بانتظام مع العواصم والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء المعنية في المنطقة. وسيضطلع المركز الإقليمي أيضاً بمهام بذل المساعي الحميدة في مجال الدبلوماسية الوقائية لفائدة أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، علاوة على رصد وتحليل التطورات الإقليمية والبقاء في الوقت نفسه على اتصال مع المنظمات الإقليمية والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بالنيابة عن الأمين العام. وسينفذ المركز، باستخدام

التمويل المتاح له من خارج الميزانية، أنشطة من قبيل اجتماعات كبار المسؤولين، ومنتديات الخبراء، وحلقات العمل، ودورات التدريب لدعم التعاون فيما بين بلدان المنطقة وزيادة القدرات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) عقد منتديات خبراء تحضيرية يسترشد بها في الاجتماعات الاستشارية السنوية لرؤساء دول وسط آسيا. وستواصل تنظيم اجتماع سنوي لنواب وزراء الخارجية في وسط آسيا. وسيعمل المركز الإقليمي أيضاً، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، على تشجيع زيادة المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة، من خلال إشراك كبار القيادات السياسية النسائية في المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية عن طريق المنصة الإقليمية لتجمع القيادات النسائية في وسط آسيا؛

(ج) تعزيز الترتيبات المتعلقة بإدارة المياه العابرة للحدود في المنطقة. وعلى وجه التحديد، سيركز المركز الإقليمي عمله على تعزيز ودعم المبادرات المتعلقة بالمياه والطاقة والتعاون البيئي والمناخي. ويجري تنفيذ استراتيجية المركز الإقليمي للمياه للفترة 2022-2025 بمشاركة وثيقة من جميع دول المنطقة الخمس. ومن خلال عقد سلسلة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل، سيسعى المركز الإقليمي إلى زيادة معرفة صانعي القرارات بالقانون الدولي للمياه، وأفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم، والخيارات الممكنة لعقد ترتيبات إقليمية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والظروف الخاصة بوسط آسيا؛

(د) تنفيذ المرحلة الرابعة من المشروع المشترك مع مكتب مكافحة الإرهاب على أساس خطة العمل المشتركة الجديدة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. وإضافة إلى ذلك، سيواصل المركز، من خلال مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية، جهوده لإشراك الشباب في بعض الأماكن الأكثر معاناة من التهميش في المنطقة. وسيواصل المركز الإقليمي إقامة شراكات مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية بشأن تنفيذ مشاريع لتعزيز الدبلوماسية الوقائية في المنطقة. ولا تزال التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف، وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن إدارة المياه العابرة للحدود، والآثار المتنامية لتغير المناخ، وتزايد عدد الشباب الباحثين عن فرص جديدة، تطرح تحديات رئيسية أمام تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة؛

(هـ) دعم دول وسط آسيا الخمس في التصدي للتهديدات الناشئة للأمن والاستقرار والمساعدة الإنسانية خلال حالات الطوارئ، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19 والحالة الإنسانية المعقدة في أفغانستان. وستوضع المقترحات ذات الصلة وستطرح على المناقشة في اجتماع نواب وزراء الخارجية في عام 2023.

84 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية لاحتياجات الدول الأعضاء، عمّمت البعثة الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة كوفيد-19. وسيواصل المركز الإقليمي تنفيذ ولايته في المجالات الرئيسية ذات الأولوية ذات الصلة بصون السلام والاستقرار في المنطقة، وتعديل عملياته قدر الإمكان باستخدام المنصات الإلكترونية وغيرها من الأدوات المبتكرة.

85 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تحسين التعاون الإقليمي فيما بين الحكومات الوطنية في مجال التصدي للتهديدات عبر الوطنية للإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فضلا عن التصدي للتحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة المياه والموارد الطبيعية؛

(ب) تعزيز تأهب الحكومات ودول وسط آسيا، من خلال تعزيز التعاون وبناء الثقة في المنطقة، لمشاركة أعمق في تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة، بما في ذلك على منصات رفيعة المستوى مثل الاجتماع الاستشاري لرؤساء الدول.

العوامل الخارجية لعام 2023

86 - تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) استمرار التزام حكومات المنطقة الخمس والجهات الوطنية صاحبة المصلحة بالدبلوماسية الوقائية والتعاون الإقليمي؛
- (ب) استمرار بلدان المنطقة الخمسة في رصد التطورات في أفغانستان وتعزيز التأهب لمواجهة التهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة للتطرف العنيف والإرهاب، والاتجار بالمخدرات، وأزمة اللاجئين. ومواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان والدعوة من أجلها.

87 - ويراعي المركز الإقليمي المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. ويشجع البلدان المشاركة فيه على كفالة التوازن بين الجنسين في وفودها وعلى إدراج المسائل الجنسانية في جداول الأعمال لثلاث حلقات عمل إقليمية تُعقد على مستوى الخبراء لفائدة مسؤولين من دول وسط آسيا وأفغانستان، بشأن المسائل المتصلة بالدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة. ويولي المركز الإقليمي أيضاً الاهتمام الواجب لإدماج مواضيع شاملة لعدة قطاعات مثل الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، والمناخ والأمن، في أنشطته البرنامجية، فضلاً عن مواصلة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة بالنسبة للكيان.

88 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، فإن المركز الإقليمي على اتصال برابطة الدول المستقلة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات ذات الصلة. وسيتابع المركز الإقليمي عمليات التبادل مع المؤتمر المعني بالتفاعل وتدبير بناء الثقة في آسيا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وسيواصل المركز الإقليمي الممارسة المفيدة المتمثلة في عقد اجتماعات تنسيق ثلاثية بين المركز ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

89 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون المركز الإقليمي تعاوناً وثيقاً مع المنسقين المقيمين في البلدان الخمسة، ومكتب التنسيق الإنمائي، والكيانات الممثلة في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، بما في ذلك البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن المسائل الجنسانية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومكتب مكافحة الإرهاب بشأن مكافحة الإرهاب، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن قضايا المياه، واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن المياه والبيئة والمناخ. ويقدم المركز الإقليمي توجيهاً سياساتياً عاماً إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال الدبلوماسية الوقائية، لضمان الاتساق والتكامل في الجهود المبذولة من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام. كما سيواصل المركز التعاون مع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية من قبيل البنك الدولي. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بأفغانستان، يقوم المركز بتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة بصفة منتظمة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

الأداء البرنامجي في عام 2021

الحفاظ على الزخم الإقليمي الإيجابي وحشد الإرادة السياسية

90 - في عام 2021، واصل المركز الإقليمي دعم الديناميات الإقليمية الإيجابية على مختلف مستويات المجتمع، بسبل شملت تنفيذ المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز ثقافة الوقاية في صفوف الشباب والشابات، ودعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا، وكذلك من خلال إطلاق المنبر الرفيع المستوى للحوار المتمثل في تجمع القيادات النسائية في وسط آسيا. وعُقد منتدى تاريخي للتجمع مباشرة بعد الاجتماع التشاوري الثالث لرؤساء دول وسط آسيا، مما يدل على الأهمية المتزايدة لمشاركة المرأة في المنطقة. وبالشراكة مع دول وسط آسيا، وضع المركز الإقليمي استراتيجيته الجديدة لتوفير

الدعم في مسائل المياه والطاقة والتعاون في مجالي البيئة والمناخ في المنطقة للفترة 2022-2025 كمُنبر لتعزيز الحوار الإقليمي وبناء الثقة.

- 91 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، عقد المركز الإقليمي الاجتماع السنوي الحادي عشر لنواب وزراء الخارجية، الذي بحث سُبُل مواصلة دعم جهود بلدان المنطقة في المجالات المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية. وشهد الاجتماع إطلاق المرحلة الرابعة من مشروع مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وعلى هامش الاجتماع، أجرى المركز الإقليمي الحوار الثالث بين الحكومات والشباب في وسط آسيا في إطار مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية.
- 92 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 13).

الجدول 13 مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
زيادة مشاركة مختلف الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، من خلال مبادرة الشباب الجديدة ومشروع المياه	التوسع في إشراك مجموعات إضافية من أجل إجراء مناقشات أكثر شمولاً وتنظيماً من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان من خلال تجمع القيادات النسائية في وسط آسيا	كفالة المركز الإقليمي مواصلة إشراك مجموعات إضافية من أجل إجراء مناقشات أكثر شمولاً من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على أساس المبادرات الجديدة ونقاط التدخل المناسبة للمركز

النتيجة المقررة لعام 2023

تعزيز التفاعل الإقليمي في وسط آسيا للتصدي للمخاطر والتهديدات الحالية والمستجدة للسلام والأمن

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

- 93 - أسهم عمل المركز الإقليمي في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا من خلال الدبلوماسية الوقائية، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في ضمان زيادة مشاركة مجموعات إضافية لإجراء مناقشات أكثر شمولاً فيما بين حكومات وسط آسيا الخمس في التصدي لتهديدات الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وكذلك التحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة الموارد المائية والطبيعية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

- 94 - تَمَثَّل الدرس المستفاد بالنسبة للمركز الإقليمي في أن الاجتماعات الإلكترونية مع السلطات أصبحت أقل انفتاحاً وتفاعلاً. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستسعى البعثة جاهدة إلى زيادة عدد الاجتماعات التي تُعقد في شكل مختلط، حسب الإمكان، بما في ذلك المشاركة في مناسبات إقليمية مختلفة.
- 95 - وسيواصل المركز الإقليمي دعم دول وسط آسيا في اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز السلام والثقة، وإجراء مناقشات أكثر شمولاً وانفتاحاً على أساس المبادرات الجديدة.
- 96 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 14).

الجدول 14
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
زيادة مشاركة مختلف الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، من خلال مبادرة الشباب الجديدة واستراتيجية المياه	التوسع في إشراك مجموعات إضافية من أجل إجراء مناقشات أكثر شمولاً وتنظيماً من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان	يكفل المركز الإقليمي مواصلة إشراك مجموعات إضافية من أجل إجراء مناقشات أكثر شمولاً من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على أساس المبادرات الجديدة للمركز	يسهم المركز الإقليمي في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا من خلال دعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلام والثقة في المنطقة عن طريق إجراء مناقشات أكثر شمولاً وانفتاحاً واتخاذ مبادرات جديدة لدول المنطقة والمركز	ويساعد المركز الإقليمي على حفز التفاعل الإقليمي في وسط آسيا للتصدي للمخاطر والتهديدات التي تواجه السلام والأمن من خلال ما أعربت عنه دول المنطقة من التزام بتعزيز السلام والثقة وإقامة مناقشات شاملة ومفتوحة.

المنجزات المستهدفة

97 - يعرض الجدول 15 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 15

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء					
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	2	2	2	2	
1 - جلسات مجلس الأمن	2	2	2	2	
باء - توليد المعارف ونقلها					
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	3	3	3	3	
2 - حلقات عمل بشأن الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة	3	3	3	3	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة بشأن المسائل المتصلة بالدبلوماسية الوقائية، مثل المياه، والطاقة، والتعاون البيئي والمناخي، والاتجار بالمخدرات، ومكافحة الإرهاب.					
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات بشأن التطورات السياسية والأمنية في المنطقة والبحث عن مجالات للتعاون الأوثق؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة المتعلقة باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا.					
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال					
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات ومجموعات مواد إعلامية عن أنشطة البعثة؛ وإصدار نشرة الإنذار المبكر المتعلقة بالمياه العابرة للحدود لحوض بحر آرال، وإصدار الحولية السنوية للمياه: وسط آسيا وحول العالم، وإصدار منشورات في إطار مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية.					
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإصدار نشرات صحفية بشأن أنشطة البعثة					
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات من خلال الموقع الشبكي للبعثة؛ والموقع الشبكي لمصفوفة الأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف (https://unrcca.unmissions.org/mapping-pvact-activities-5)؛ وتعهّد وتحديث بوابة "Water Unites" كمصدر للمعلومات للأنشطة المائية والمناخية الإقليمية.					

100 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين بسبب ما يلي: (أ) الزيادة في مضاعف تسوية مقر العمل في تركمانستان؛ (ب) تطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة بالنسبة للموظفين الوطنيين، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، يقابلها انخفاض في الاحتياجات من التكاليف التشغيلية تحت بند إطار النقل البري، بسبب استبعاد اعتماد مخصص لاقتناء المركبات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

101 - في عام 2022، يُتوقع رصد موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ 420 000 دولار لاجتماع نواب وزراء خارجية بلدان وسط آسيا، ومنتدى للخبراء من وسط آسيا يهدف إلى إعداد توصيات للاجتماع التشاوري لرؤساء دول وسط آسيا وسلسلة من الأنشطة في إطار مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية ترمي إلى تعزيز ثقافة الدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات في صفوف الشباب من دول وسط آسيا، وتهدف عموماً إلى تقديم المساعدة والدعم إلى الحكومات في بناء القدرات في مجال منع نشوب النزاعات.

102 - وفي عام 2023، يُتوقع رصد موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ 715 000 دولار لإعادة إطلاق مشروع للتعاون الإقليمي في وسط آسيا بشأن إدارة المياه العابرة للحدود، مع تجديد نطاق الأنشطة، ولدعم تجمع القيادات النسائية في وسط آسيا لتوفير قيادة مؤثرة داخل بلدان المنطقة وفيما بينها. وسيُموَّل أيضاً الاجتماع السنوي لنواب وزراء خارجية بلدان وسط آسيا، فضلاً عن الأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية، من موارد خارجة عن الميزانية. ومن المقرر عقد العديد من الاجتماعات في شكل مختلط.

103 - وتُعزى الزيادة في الموارد المقدَّرة الخارجة عن الميزانية التي ستُستخدم في عام 2023 مقارنة بعام 2022 إلى زيادة السفر لحضور الاجتماعات التي تُعقد بالحضور الشخصي وفي شكل مختلط وإلى المزيد من الأنشطة في إطار استراتيجية المركز الإقليمي الجديدة لتوفير الدعم في مسائل المياه والطاقة والتعاون في مجالي البيئة والمناخ في المنطقة للفترة 2022-2025.

4 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(300 781 3 دولار)

تصدير

عندما توليئت مسؤولياتي كرئيس للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في نيسان/أبريل 2021، بدأت على الفور مشاورات مع كلا الطرفين من أجل الدعوة إلى عقد دورة للجنة المختلطة لتسوية المناطق المتبقية المتنازع عليها على طول حدودهما البرية المشتركة. ونتيجة لهذا العمل المكثف، اجتمعت اللجنة المختلطة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 للمرة الأولى منذ سبع سنوات ووافقت على تسوية منطقتين من المناطق الست المتبقية المتنازع عليها. وقد كنت أنا نفسي شاهدا على حسن النية والالتزام القوي من جانب رؤساء الوفود خلال الاجتماعات المباشرة التي نظمتها قبل الدورة، والتي أتاحت إجراء مناقشات صريحة ومثمرة بغية إيجاد حلول توفيقية.

وأعترمت مواصلة تحاوري مع الطرفين لاستثمار الزخم بهدف التوصل إلى تسوية نهائية لجميع نقاط الخلاف المتبقية ومن أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع تثبيت الأعمدة. وعلاوة على ذلك، سأبذل قصارى جهدي لتعبئة الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لتمويل المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية لفائدة السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود، وسأواصل جهودي الدعوية لضمان تنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والمشاريع الإنمائية العابرة للحدود التي من شأنها أن تعزز الثقة والتعاون بين البلدين.

والدعم الذي يقدمه مكتبي لكفالة التنفيذ الكامل للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في عام 2002، وللمبادرات العابرة للحدود ومبادرات بناء الثقة، يسهم إسهاما كبيرا في منع نشوب نزاعات محتملة على طول حدود البلدين وفي تعزيز الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

(توقيع) النظيف خاطر محمد صالح

رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 104 - تتولى لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة المسؤولية عن تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 بشأن النزاع الحدودي والإقليمي القائم بين الكامبيرون ونيجيريا. وتشمل المسؤوليات المنوطة بها تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية ولترسيم الحدود البحرية؛ وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد، وعلى طول الحدود، وفي شبه جزيرة باكاسي؛ ومعالجة أوضاع السكان المتضررين؛ وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.
- 105 - ويستمد فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة ولايته الحالية من عمليات تبادل المذكرات التالية بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن: S/2017/78 و S/2017/79، و S/2018/1130 و S/2018/1131، و S/2019/1012 و S/2019/1013، و S/2020/1322 و S/2020/1323، ومؤخراً S/2021/1069 و S/2021/1070.

برنامج العمل

الهدف

- 106 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو إتمام تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكامبيرون ونيجيريا بطريقة منظمة وسلمية.

الاستراتيجية

- 107 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:
- (أ) تيسير التعاون بين الطرفين لحل نقاط الخلاف الأربع المتبقية في تعليم الحدود البرية؛
 - (ب) دعم الطرفين في نصب أعمدة حدودية إضافية على طول الحدود البرية؛
 - (ج) إعداد مشاريع الخرائط لتسجيل تعليم الحدود في شكل بياني والسعي إلى أن يتحقق منها خبراء من الطرفين خلال جلسات العمل المشتركة؛
 - (د) تنظيم وإدارة اجتماعات لجنة الصياغة لوضع الصيغة النهائية لبيان الحدود عند الانتهاء من رسم الخرائط النهائية؛
 - (هـ) الرصد المنتظم لأوضاع السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود وتشجيع المشاريع الإنمائية العابرة للحدود بوصفها تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك دعم سبل العيش، وإمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، وبناء القدرات، والطاقة الخضراء، والأمن؛
 - (و) مواصلة جهود جمع الأموال في أوساط المانحين الدوليين والشركاء المتعددي الأطراف لتمويل أنشطة تعليم الحدود ومشاريع بناء الثقة للسكان المتضررين من عملية تعليم الحدود؛
 - (ز) تعزيز التعاون دون الإقليمي والممارسات الجيدة في إدارة الحدود الدولية عن طريق نشر الدروس المستفادة من اللجنة المختلطة.

108 - وبالنسبة لعام 2023، ستدعم المنجزات المستهدفة المقررة للبعثة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء حاليا على صعيد إدارة تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة إنكاء وعي المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية خلال الاستعدادات الروتينية لنصب الأعمدة والتواصل مع الطرفين، الكامبيرون ونيجيريا، لضمان الامتثال لتدابير التصدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك تطعيم الخبراء العاملين في هذا المجال.

109 - ومن المتوقع أن يُسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسار الحدود، وكذلك بشأن كيفية التعليم المادي للحدود البرية؛
- (ب) التعليم المادي للحدود البرية المشتركة بين الكامبيرون ونيجيريا من خلال نصب الأعمدة الحدودية وتثبيتها؛
- (ج) وضع الخرائط النهائية للحدود، وبعد ذلك يتم إعداد بيان بشأن الحدود تُقيد فيه الإحداثيات الميدانية للأعمدة؛
- (د) تعزيز الدعم لأعمال تعليم الحدود وتحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين؛
- (هـ) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بإدارة الحدود.

العوامل الخارجية لعام 2023

110 - تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) تظل الدولتان الطرفان، الكامبيرون ونيجيريا، ملتزمتين بحكم محكمة العدل الدولية، وكذلك بخطة العمل التي اعتمدتها اللجنة المختلطة؛
- (ب) يستسمح ظروف السلامة والأمن بمواصلة العمليات الميدانية دون عوائق؛
- (ج) سيستمر توفير الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك التبرعات الإضافية، لعمليات تعليم الحدود ونصب الأعمدة ومبادرات بناء الثقة.

111 - وتراعي اللجنة المختلطة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وتشمل الأمثلة على ذلك استهداف الجماعات النسائية لتنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية في مجالات مياه الشرب وبناء القدرات لتوفير فرص العمل ومد المجتمعات المحلية بشبكة الكهرباء. وستواصل اللجنة المختلطة القيام بزيارات ميدانية منتظمة على طول الحدود البرية لرصد احترام الحقوق القانونية للسكان المتضررين ورفاههم، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب، وكذلك على سائر الفئات الضعيفة.

112 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تتعاون البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطريين في الكامبيرون ونيجيريا من أجل وضع تدابير لبناء الثقة بشكل مشترك وفقا لاحتياجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية وضمان تهيئة ظروف مؤاتية لإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية المستدامة عبر الحدود. ويستضيف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في مقره في داكار، أمانة اللجنة المختلطة. ويقدم المكتب الدعم الإداري واللوجستي إلى اللجنة المختلطة.

113 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستواصل البعثة السعي إلى إدماج منظور الإعاقة في أنشطتها عن طريق تحديد وتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بين السكان المتضررين من خلال إنكاء الوعي.

الأداء البرنامجي في عام 2021

التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن الحدود يتيح البدء بصياغة بيان الحدود النهائي

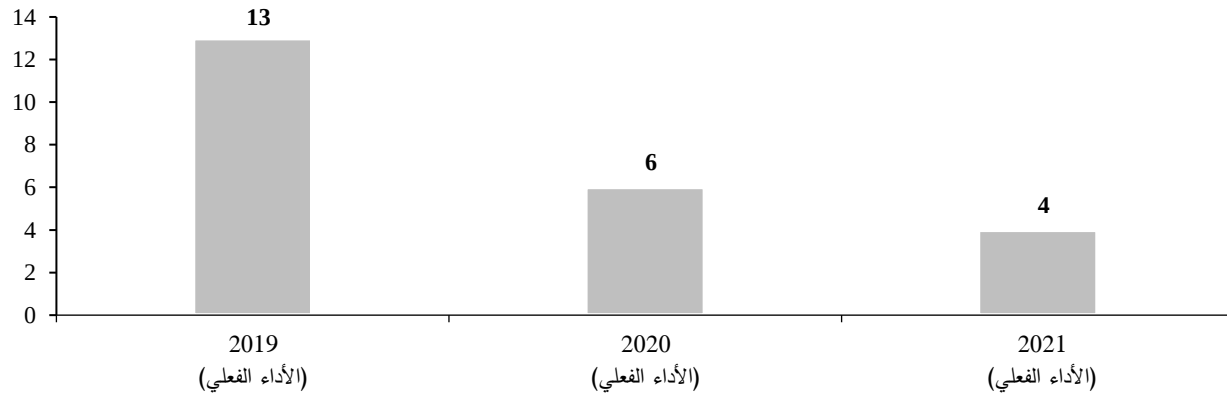
114 - خلال عام 2021، أجرى رئيس اللجنة المختلطة مشاورات مكثفة مع رئيسي الوفدين النيجيري والكاميروني للتوفيق بين المواقف المتباينة بشأن نقاط خلاف محددة. وأدى ذلك إلى توصل الوفدين إلى اتفاق على عقد دورة للجنة المختلطة في ياوندي يومي 19 و 20 تشرين الثاني/نوفمبر للمضي قدماً في التوصل إلى تسوية للمناطق المتنازع عليها. وخلال الدورة، تم التوصل إلى اتفاق بشأن نقطتين من نقاط الخلاف الست. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان على الإطار المرجعي لتيسير التقييم الميداني للمناطق الأربع المتبقية المتنازع عليها.

115 - وتشمل مشاريع بناء الثقة لصالح السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود المزمع إجراؤها في كلا البلدين تحسين الأمن الغذائي، وتوفير إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، وبناء القدرات لتوفير فرص العمل، وتوفير إمكانية الحصول على الطاقة، وتعزيز الأمن. وتعاونت البعثة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كلا البلدين لتحديد مجالات التعاون للمبادرات المشتركة بهدف مساعدة السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود.

116 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

مقياس الأداء : عدد نقاط الخلاف



النتيجة المقررة لعام 2023

التوصل إلى توافق في الآراء بين الكاميرون ونيجيريا

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

117 - أسهم عمل البعثة في تسوية 9 نقاط من أصل 13 من نقاط الخلاف على طول الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا والاتفاق عليها، وفي نصب 329 من الأعمدة الإضافية، تمثل 62 في المائة من الحدود المفترض تعليمها. ولم يتحقق الهدف السنوي بالكامل بسبب التفسيرات المتباينة من جانب الطرفين لبعض الفقرات الواردة في حكم محكمة العدل الدولية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

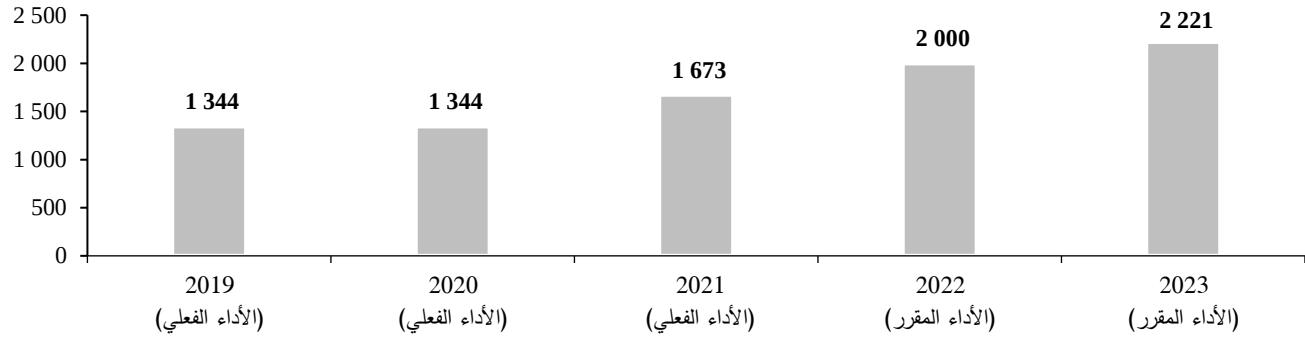
118 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن إشراك قيادة الوفدين في اجتماعات ثنائية وعقد دورة للجنة المختلطة يؤديان إلى تسوية مبكرة لنقاط الخلاف بين الطرفين. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستعقد البعثة اجتماعات أكثر انتظاماً للجنة المختلطة

وستواصل إشراك القيادة والخبراء التقنيين من الدولتين الطرفين على نحو مكثف لإحراز مزيد من التقدم نحو تسوية مجالات الخلاف الأربعة المتبقية. وستكفل اللجنة المختلطة أيضا استمرار تنفيذ البروتوكولات الأمنية التي يعتمدها الطرفان لإتاحة تعزيز الوصول إلى مواقع العمل من أجل تثبيت الأعمدة.

119 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

مقياس الأداء : عدد الأعمدة المنصوبة (العدد التراكمي)



المنجزات المستهدفة

120 - يعرض الجدول 18 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 18

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
2	2	2	2
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن			
2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
2	2	2	2
2 - جلسات مجلس الأمن			
باء - توليد المعارف ونقلها			
المواد التقنية (عدد المواد)			
9	10	20	22
3 - بيان لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة			
2	2	1	3
4 - تقرير عن اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود			
3	3	3	3
5 - تقرير اللجنة التوجيهية للمشايخ وفريق الرصد التقني			
4	4	16	16
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بطريقة سلمية، بما في ذلك المسائل المتصلة بتعليم الحدود والتعاون عبر الحدود؛ وبذل المساعي الحميدة أيضا لبناء توافق في الآراء بشأن عملية تعليم الحدود.

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة التقنية إلى خبراء من الكاميرون ونيجيريا من أجل تيسير تسوية نقاط الخلاف؛ والدعوة إلى التعاون عبر الحدود وإنجاز مشاريع اجتماعية - اقتصادية يستفيد منها 177 000 من السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود؛ وزيادة وعي المجتمعات المحلية المتضررة في المنطقة الحدودية بين الكاميرون ونيجيريا.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثة لتقصي الحقائق والرصد المنتظم بشأن إنجاز أعمال نصب الأعمدة الحدودية؛ والبيانات الميدانية والتحقق من الخرائط؛ وإيفاد بعثتين لرصد حالة حقوق الإنسان ورفاه السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود على طول الحدود البرية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إنتاج مواد جغرافية مكانية رقمية بشأن 6 117 من المواقع المتفق عليها التي تبين الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار كتيبات ومناشير ومجموعات مواد إعلامية، وعقد مناسبات خاصة للترويج لأنشطة البعثة، وبالأخص عملية تعليم الحدود، ولتعزيز التعريف بها.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإصدار نشرات صحفية وإجراء مقابلات مع وسائل الإعلام بشأن أنشطة البعثة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات المتعلقة بالبعثة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 19
 الموارد المالية

بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021		
مجموع الاحتياجات الزيادة/(النقصان) عام 2023 مقابل عام 2022	الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
فئة الإنفاق					
(16,5)	–	58,8	75,3	63,9	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
161,5	–	1 929,2	1 767,7	1 711,9	تكاليف الموظفين المدنيين
111,3	–	1 793,3	1 682,0	1 602,5	التكاليف التشغيلية
256,3	–	3 781,3	3 525,0	3 378,3	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 20
 الوظائف

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا															
مجموع الموظفين	الخدمة فئة	المجموع الميدانية/ الخدمات	الوظائف الفنية	الرتبة الأمم	المتطوعو	و أ ع أ ع م	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	الفرعي	الخدمات الأمنية العامة	الدولية	الوطنيون	المحلية	المتحدة
11	—	2	—	9	—	1	8	—	—	6	2	—	—	—	—	—	11
11	—	2	—	9	—	1	8	—	—	6	2	—	—	—	—	—	11
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

121 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للجنة المختلطة في عام 2023 ما قدره 3 781 300 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي إيفاد مستشار عسكري واحد (58 800 دولار)، والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (1 929 200 دولار) لتسع وظائف دولية (2 ف-5، و 6 ف-4، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفتين وطنيتين (من الرتبة المحلية)، والتكاليف التشغيلية (1 793 300 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (530 100 دولار)، والسفر في مهام رسمية (202 300 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (213 100 دولار)، والنقل البري (54 500 دولار)، والعمليات الجوية (196 300 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (376 400 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (220 600 دولار).

122 - وبالنسبة لعام 2023، لا يُقترح أي تغيير في عدد ومستويات الوظائف. وفيما يتعلق بالوظائف الدولية، طُبِّق معدل شواغر قدره 5 في المائة على تقديراتها، بينما استُتد في التقديرات المتعلقة بالوظائف الوطنية إلى افتراض أن تُشغَل كامل الوظائف، وذلك على أساس معدل شغل الوظائف مؤخرًا.

123 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 أساسًا إلى ما يلي: (أ) الاحتياجات الإضافية المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين، نظرًا لتطبيق نسبة مئوية أعلى فيما يخص تكاليف الموظفين العامة بالنسبة للوظائف الدولية، وذلك استنادًا إلى تجربة نفقات عام 2021 وإلى زيادة مضاعف تسوية مقر العمل في السنغال في عام 2022؛ (ب) الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالتكاليف التشغيلية في إطار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، من أجل استبدال المعدات القديمة واقتناء خدمات الإعلام والنشر فيما يتعلق بإذاعة المعلومات ونشرها، يقابلها انخفاض في تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بسبب تطبيق المعدلات الجديدة لبدلات الإقامة المقررة للبعثة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

124 - في عام 2022، تُقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ 2,3 مليون دولار لدعم نصب الأعمدة على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.

125 - وفي عام 2023، يُتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية 1,4 مليون دولار لمواصلة دعم مشروع تثبيت الأعمدة. وستواصل اللجنة المختلطة أنشطة جمع الأموال لتنفيذ المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية لصالح السكان المقيمين في جوار المناطق التي تجري فيها عملية تعليم الحدود.

126 - ويُعزى الانخفاض في الموارد المقدَّرة الخارجة عن الميزانية التي ستُستخدم في عام 2023 مقارنة بعام 2022 إلى انخفاض عدد الأعمدة المحددة لعملية النصب.

5 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان

(100 200 10 دولار)

تصدير

يواجه لبنان أزمة مالية واقتصادية غير مسبقة، تفاقم بسبب انعدام الاستقرار السياسي والمؤسسي وتداعيات جائحة كوفيد-19 وهي تؤثر سلباً على أمن واستقرار البلد. ويؤدي ذلك أيضاً إلى تفاقم الأزمة الإنسانية التي تؤثر على اللاجئين السوريين والفلسطينيين، فضلاً عن المجتمعات المحلية اللبنانية المضيفة. وتتطلب الطبيعة الفريدة والمعقدة للأزمة وحجمها الهائل برنامجاً متعدد السنوات للتعافي والإصلاح ومعالجة شاملة للتحديات المجتمعية والاقتصادية والحكومية التي يواجهها البلد. وستكون هذه هي الاعتبارات الرئيسية الكامنة وراء تدخلات مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان في عام 2023: اتصالات مع مجموعة من المؤسسات الحكومية لتمكين اتخاذ إجراءات حاسمة لتجاوز الأزمة، ومع الشركاء الدوليين لضمان استمرار دعمهم للشعب اللبناني واستقرار لبنان، فضلاً عن أشكال أخرى من مبادرات التخفيف من حدة الأزمات والدبلوماسية الوقائية.

وسيواصل مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، إعطاء الأولوية لتيسير الدعم المقدم إلى لبنان في تصديده للأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية التي طال أمدها. ومن خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في عام 2022 وفي الفترة المقبلة، ستظل المساعي الحميدة للمنسقة الخاصة حاسمة في الحفاظ على الزخم السياسي نحو الإصلاحات وإعادة هيكلة الاقتصاد، والترويج للحكومة الفعالة والعدالة والمساءلة، وتعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء لبنان والنأي به عن النزاعات الإقليمية. وسيواصل المكتب، بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، دعم هذا البلد في الوفاء بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن 1701 (2006) وغيره من القرارات ذات الصلة؛ وتشجيع الاتفاق على الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان وترسيمها من خلال محادثات يستضيفها المكتب؛ والنهوض بسائر تدابير بناء الثقة بين الطرفين تُقضي إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع على النحو المتوخى في القرار 1701 (2006).

(توقيع) يوانا فرونييتسكا

المنسقة الخاصة، مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

127 - منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان هي أرفع مسؤولية في الأمم المتحدة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) وهي ممثلة الأمين العام لدى حكومة لبنان والأحزاب السياسية والأوساط الدبلوماسية في لبنان. وتستمد المنسقة الخاصة ولايتها من قرار مجلس الأمن 1701 (2006)، فضلاً عن المقررات اللاحقة التي اتخذها مجلس الأمن، بما في ذلك S/2007/86 و S/2007/86 و S/PRST/2015/7 و S/PRST/2016/10. وتقدم المنسقة الخاصة التوجيه السياسي وتعزز الاتساق في جميع أنشطة المنظمة. وتقود نائبة المنسقة الخاصة والمنسقة المقيمة، التي تعمل منذ عام 2012 أيضاً منسقة للشؤون الإنسانية، فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني، وهي مسؤولة عن تخطيط وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في لبنان. وشدد مجلس الأمن، في قراره 2433 (2018)، على ضرورة تعزيز التعاون بين مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بهدف تحسين فعالية البعثتين وكفاءتهما. وقد أورد الأمين العام توصياته في هذا الصدد في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن (S/2018/1182). وشجع المجلس، في قراره 2485 (2019) و 2591 (2021)، الأمين العام على مواصلة هذه الجهود، بسبل منها تقييم القوة المؤقتة.

128 - وتمشياً مع الأولويات التي اعتمدتها مجموعة الدعم الدولية للبنان، ومع رؤية الأمين العام بشأن الوقاية، يقوم المكتب بتنظيم عمله استناداً إلى ثلاث ركائز استراتيجية للتدخل هي: (أ) السلام والأمن؛ (ب) الاستقرار؛ (ج) دعم تحقيق الاستقرار والتنمية. وينعكس هذا النهج الذي يشمل "لبنان بأسره" في الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة. وفي عام 2022، ستطلق الأمم المتحدة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة مع الحكومة اللبنانية، استكمالاً لخطة لبنان للاستجابة للأزمة وإطار الإصلاح والإنعاش وإعادة الإعمار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وخطة الاستجابة لحالات الطوارئ.

129 - ولا تزال الحالة السياسية المعقدة في خضم أزمة اقتصادية ومالية عميقة في لبنان تتطلب بذل المساعي الحميدة السياسية من جانب المنسقة الخاصة، وتقديم الدعم من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويظل استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة ضرورياً لدعم الجهود اللبنانية والدولية الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) وتعزيزه. وداخل أراضي لبنان، فإن الاستمرار في الاحتفاظ بالأفراد المسلحين والأصول والأسلحة من غير ما يتبع لسلطة حكومة لبنان لا يزال يقوض سلطة الدولة اللبنانية ويهدد بإشعال فتيل النزاع مجدداً. وفي هذا الصدد، أدت التحديات المواجهة في الحفاظ على القانون والنظام وحماية الطابع السلمي للاحتجاجات الشعبية المستمرة إلى استنزاف قدرة قوات الأمن، ولا سيما الجيش اللبناني، على الوفاء بواجبات متباينة بموجب القرار 1701 (2006). وفي غضون ذلك، تُعرق انتهاكات إسرائيل المتواصلة لسيادة لبنان برأ وجواً الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين الطرفين. وتتعاظم هذه التحديات في سياق إقليمي يتسم بالتقلب ويطرح المزيد من مخاطر التصعيد وامتداد التداعيات إلى لبنان.

برنامج العمل

الهدف

130 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو منع نشوب نزاعات بين إسرائيل ولبنان والتخفيف من حدتها عملاً بالوقف الحالي للأعمال العدائية وسعيًا إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف، وبسط سلطة الدولة وتوطيدها بما يدعم سلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي.

الاستراتيجية

131 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

(أ) بذل مساعيها الحميدة لدى الطرفين سعياً لتوفير فرص بناء الثقة، ونزع فتيل التوترات من خلال الدبلوماسية المكوكية، ومعالجة انتهاكات القرار 1701 (2006) قبل أن تتصاعد إلى نزاعات، والعمل على تسوية الالتزامات المعلّقة لكلا الطرفين بموجب القرار 1701 (2006). وسيُنجز هذا العمل بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبالتعاون مع سلطات الدولة اللبنانية المعنية، بما فيها الجيش اللبناني، وتمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن؛

(ب) الدعوة إلى اعتماد إصلاحات رئيسية هيكلية واقتصادية وفي مجال الحوكمة لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة وتلبية مطالب الشعب اللبناني وتطلعاته. وسيتم ذلك وفقاً للالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الاقتصادي من أجل التنمية من خلال الإصلاحات مع القطاع الخاص في عام 2018 والالتزامات لبنان بإتمام المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ برنامج عادل لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وإصلاحه والإصلاحات في مجال الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك بما يتماشى مع إطار الإصلاح والإنعاش وإعادة الإعمار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لعام 2021. وسيعمل المكتب من أجل استمرار تقديم الدعم الدولي للمؤسسات الأمنية التابعة للدولة في وقت تُستفد فيه موارد الدولة وتزايد فيه التوترات الداخلية، وذلك تمشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وسيواصل المكتب تشجيع المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل للبنان في تلبية احتياجاته الإنسانية المتزايدة. وسيتم تنفيذ هذا العمل المشترك بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك بالتعاون مع سلطات الدولة اللبنانية المعنية والمجتمع المدني، وبالشراكة مع البلدان المانحة الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية وأعضاء مجموعة الدعم الدولية للبنان، ويهدف هذا العمل إلى بسط وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وتحقيق فعالية أكبر في الحوكمة والعدالة والشفافية والمساءلة وتقديم الخدمات العامة في جميع أرجاء البلد.

132 - وبالنسبة لعام 2023، ستدعم المنجزات المستهدفة المقررة للبعثة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء حالياً على صعيد إدارة تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وستركز هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة على تنسيق وتخطيط ورصد الاستجابة للجائحة ودعم استمرارية الخدمات الصحية في سياق الجائحة، ولا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً، وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء المعنيين من خلال نائبة المنسقة الخاصة، التي تعمل أيضاً بصفة منسقة مقيمة ومنسقة للشؤون الإنسانية في لبنان.

133 - ومن المتوقع أن يُسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) الوفاء بالالتزامات الأطراف في الوقف الحالي للأعمال العدائية؛

(ب) تهيئة بيئة مؤاتية للحوار بهدف معالجة الالتزامات الواقعة بموجب القرار 1701 (2006) التي لا تزال دون تنفيذ، وذلك سعياً للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف.

العوامل الخارجية لعام 2023

134 - تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) ستستمر التحديات التي تواجه توافق الآراء الدولي بشأن لبنان، مع أن هذا التوافق قائم؛

- (ب) لا بدّ من وجود وحدة سياسية متضامنة وقيادة مسؤولة لكي يمضي البلد قدماً في تنفيذ خطته الإصلاحية الشاملة، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي وتأمين تمويل دولي طويل الأجل؛
- (ج) بينما يمكن أن تهدأ الحالة إلى حد ما بعد مرور جائحة كوفيد-19، فإن التداعيات الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية المترتبة عليها يمكن أن تبقى محسوسة على مدى فترة أطول؛
- (د) أدت الأزمة الاقتصادية والمالية التي طال أمدها في لبنان إلى تآكل مؤسسات الدولة، مما قلل من قدرتها على توفير الخدمات العامة الأساسية وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وسيظل استمرار ارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة، والبطالة التي طال أمدها، وتزايد الفقر، والتحديات الإنسانية مصادر لعدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية؛
- (هـ) سيستمر تأثر الأمن والاستقرار الداخليين للبنان بالبيئة الإقليمية المتوترة والمتقلبة؛
- (و) سيستمر استمرار وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في البلد تحديات؛
- (ز) سيبقى وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل سارياً، مما قد يتيح إحراز مزيد من التقدم بما يتوافق مع القرار 1701 (2006)، ومواصلة جهود بناء الثقة؛
- (ح) سيستمر الطرفان في ارتكاب انتهاكات للقرار 1701 (2006) وستستمر التوترات، بما في ذلك بشأن شيوخ الأسلحة وانتشارها في لبنان خارج نطاق سلطة الدولة، فضلاً عن انتهاك سيادة لبنان وسلامة أراضيه؛
- (ط) سيعتمد تعزيز بسط سلطة الدولة جنوب نهر الليطاني وعلى طول الحدود على النمط المتعلق بمتطلبات القانون والنظام في الأماكن الأخرى من البلد، بما في ذلك أوضاع الميزانية للمؤسسات الأمنية التابعة للدولة.
- 135 - وتتعاون البعثة تعاوناً وثيقاً مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006). وعملاً بطلب تعزيز كفاءة البعثة وفعاليتها على النحو الذي كلف به مجلس الأمن في قراره 2433 (2018) و 2485 (2019)، الذي نُوج بتقييم للقوة المؤقتة صدر في 1 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/473)، تواصل البعثتان تعميق التعاون والعمل المشترك مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين للحفاظ على وقف الأعمال العدائية وتعزيز القطاع الأمني وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، بما في ذلك بما يتماشى مع البيان الصادر عن مؤتمر روما الثاني المؤرخ 15 آذار/مارس 2018. وفي عام 2019، أنشئ منتدى استراتيجي يجمع بين القوة المؤقتة والمكتب لتقييم آثار التطورات في لبنان والمنطقة على تنفيذ القرار 1701 (2006). ويواصل هذا المنتدى عقد اجتماعات منتظمة لإعداد تقييمات مشتركة بهدف تعزيز الفعالية والكفاءة في كلتا البعثتين. وتقدّم القوة المؤقتة الدعم إلى المكتب في مجالات الشؤون المالية والمشتريات والهندسة والاتصالات والخدمات الطبية والنقل واللوجستيات بموجب مذكرة تفاهم مبرمة بين القوة والمكتب. ويستفيد المكتب أيضاً من وجود كيانات الأمم المتحدة الأخرى في البلد، بحيث تتضافر جميع أدوات الأمم المتحدة السياسية والأمنية والإنمائية لدعم استقرار لبنان.
- 136 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تتسق البعثة مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية ومجموعة الدعم الدولية للبنان والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، للحفاظ على التوافق في الآراء وحشد الدعم من أجل استقرار لبنان وسيادته ومؤسسات الدولة فيه، بسبب منها عقد اجتماعات لأعضاء مجموعة الدعم الدولية للاتفاق على توجيه رسائل منسقة إلى القيادة السياسية في لبنان والاضطلاع بأنشطة الدعوة لديها، فضلاً عن إصدار بيانات مشتركة.
- 137 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، وسعياً إلى تعزيز تكامل الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في لبنان، تُجري المنسقة الخاصة، بالاشتراك مع نائبة المنسقة الخاصة/المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية، اتصالات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي والمانحين الدوليين، عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري ومنتدى التنمية في لبنان. وأدى تعزيز شراكة الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى إثراء المساعي

الحميدة التي بذلها المكتب والتحليلات التي أجراها خلال فترة الأزمة. كما أطلقت جهود تعاونية مشتركة بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري في مجالات منها مكافحة الفساد، والحوكمة الرشيدة، إلى جانب دعم مشروع لصندوق بناء السلام يُكرّس لأنشطة المصالحة بعد النزاع.

138 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. ويكفل المكتب، في سياق مهمة المساعي الحميدة المنوطة به ودعمه تعزيز مؤسسات الدولة، أن تشارك في مشاوراته السياسية النساء المسؤولات في الحكومة وقوات الأمن والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. كما عمل المكتب على دعم اعتماد خطة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن في عام 2019، وفي عام 2020 دعم تنفيذها بالشراكة مع كيانات الفريق القطري. ويدعم المكتب المناقشات التي تجري بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن الإصلاح الانتخابي، بما في ذلك ما يتعلق بإدراج حصة جنسانية وزيادة عدد المرشحات في القوائم الانتخابية. كما يشارك المكتب في المناسبات التي تسلط الضوء على الفرص والتحديات المتعلقة بمشاركة النساء وانخراطهن في تعبئة المجتمع المدني في الحياة السياسية، وذلك في إطار جهوده الدعوية.

الأداء البرنامجي في عام 2021

تعزيز الظروف اللازمة للمضي في بسط سلطة الدولة اللبنانية وتوطيدها

139 - في عام 2021، عقد المكتب، بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات، منتدى انتخابيا على مستوى السفراء لمناقشة استعدادات لبنان للانتخابات النيابية لعام 2022 والمساعدة الدولية ذات الصلة. واعترافا بالدور الحاسم الذي يضطلع به الجيش اللبناني في ضمان استقرار لبنان، شاركت المنسقة الخاصة في رئاسة مؤتمر وزاري عُقد في 17 حزيران/يونيه لتعبئة الدعم الطارئ للجيش اللبناني. ومنذ ذلك الحين، استمرت آلية للمتابعة، يشترك في رئاستها الجيش اللبناني والمكتب، في الاجتماع مع البلدان المانحة المهمة. ولتقييم المعونة الطارئة المقدمة إلى الجيش اللبناني والحصول على معلومات مستكملة عن احتياجاته، نظم المكتب والجيش اللبناني اجتماعا للسفراء في بيروت في 17 أيلول/سبتمبر قدم خلاله الجيش طلبا مستكملا لتلبية الاحتياجات الأساسية. ونظرا لفقدان القوة الشرائية بسبب تخفيض قيمة العملة، بذلت جهود أيضا لتيسير الدفع الاستثنائي لأجور الأفراد التابعين للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي لفترة مؤقتة، وذلك من خلال آلية تابعة للأمم المتحدة.

140 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 21).

الجدول 21
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
الاتفاق على آلية متابعة المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات مع الشركات من أجل تتبّع التنفيذ	موافقة الأحزاب السياسية على المبادرة التي تقودها فرنسا، مع انتظار التنفيذ	اتفاق الأحزاب السياسية على برنامج إصلاح شامل من أجل اختتام المفاوضات بنجاح مع صندوق النقد الدولي
اعتماد ميزانية الدولة لعام 2019	تأخر الحكومة في إعداد ميزانية عام 2021	اعتماد ميزانية الدولة لعام 2022
إحالة ميزانية الدولة لعام 2020 من مجلس الوزراء إلى البرلمان في غضون المواعيد النهائية الدستورية	بسبب استقالة الحكومة	إحالة ميزانية الدولة لعام 2022 من مجلس الوزراء إلى البرلمان
التخطيط لإجراء انتخابات فرعية لشغل الشواغر؛ وإجراء انتخابات فرعية في طرابلس وصور	اعتماد تشريع ينشئ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	تقديم دعم ناجح للسلطات اللبنانية في التخطيط لانتخابات عام 2022 والتحضير لها
اعتماد استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود		

تأثير الجائحة

141 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولاية من خلال تقييد دور المساعي الحميدة للمنسقة الخاصة في تعزيز أهداف القرار 1701 (2006). كما حدث البروتوكولات الصارمة المتعلقة بكوفيد-19 في إسرائيل وما يتصل بها من قيود مفروضة على السفر من نطاق المبادرات الرامية إلى معالجة المسائل المعلقة بُغية التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف. وفي لبنان، تفاقم تأثير الجائحة بسبب الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية المتصاعدة وقطاع صحي منهك، الأمر الذي تطلب من البعثة أن تفرض تدابير وقائية قوية لتجنب المزيد من حالات العدوى بفيروس كوفيد-19 في صفوف موظفي الأمم المتحدة. فقد تم تقليص الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي مع المحاورين الخارجيين وعُقدت الاجتماعات داخل فريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات وإدارة البرامج والأفرقة العاملة الشاملة لعدة قطاعات عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، ودعماً لحكومة لبنان، واصلت المنسقة الخاصة، مع نائبة المنسقة الخاصة/المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية، تنسيق الاستجابة للأثر الاجتماعي - الاقتصادي المباشر لكوفيد-19 وتمكين الأمم المتحدة من تقديم الدعم عن طريق سد الثغرات الحادة في الأدوية، وشراء معدات الوقاية الشخصية، وزيادة القدرة على التدبير العلاجي السريري، وتوفير المعلومات للجمهور، وتعزيز قدرات الموارد البشرية والقدرات المختبرية، مع التركيز على العاملين في الخطوط الأمامية في مجال الرعاية الصحية وعلى السكان المعرضين للخطر في لبنان. وعلى الصعيد الداخلي، حافظت البعثة على أسلوب تناوبي مجمّع للفريق، وقللت من التنقل والوجود في المكاتب لضمان سلامة الموظفين مع كفالة استمرارية تصريف الأعمال.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: دعم الإصلاح المؤسسي والعملية الديمقراطية بعد الانتخابات، وتنفيذ خطة الإصلاح المالي والاقتصادي

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

142 - في عام 2021، ساهم عمل البعثة في دعم الإصلاح والعملية الديمقراطية، وهو ما شكل أداء مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في اعتماد قانون انتخابات منقح.

143 - وبالنسبة لعام 2023، سيدعم المكتب الإصلاح المؤسسي والعملية الديمقراطية، لتعزيز المساءلة والشرعية السياسية والجدوى والاستدامة الاقتصادييتين. وستكون هذه شروطاً حاسمة لكي يفي لبنان بالكامل بالتزاماته وتعهداته بموجب قرار مجلس الأمن 1701 (2006). وسيعمل المكتب، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من مجموعة الدعم الدولية، على الدعوة من أجل التفعيل الكامل للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المنشأة حديثاً، وذلك للتشجيع على وضع حد للفساد، وتعزيز المساءلة العامة، وبناء ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية. وعلى نحو مماثل، سيواصل المكتب، مع شركائه، الضغط من أجل تنفيذ برنامج لصندوق النقد الدولي واعتماد الإصلاحات المالية وإصلاحات الاقتصاد الكلي اللازمة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد ولكي يستعيد لبنان إمكانية الوصول إلى فرص التمويل الدولية.

144 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 22).

الجدول 22

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إجراء الانتخابات الفرعية للمناصب التي تم إخلؤها في صور وطرابلس	بدء مناقشات في البرلمان بشأن قانون جديد للانتخابات	اعتماد قانون الانتخابات المنقح	إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدها، وفقاً لقانون الانتخابات الجديد	متابعة تنفيذ خطة الإصلاح بما يتماشى مع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي

النتيجة 2: تيسير زيادة الدعم الدولي للمؤسسات الأمنية التابعة للدولة من خلال التعجيل بتقديم المساعدة في المجالات المطلوبة الأكثر إلحاحاً

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

145 - لمعالجة الأثر السلبي القوي للآزمات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية على قدرات قوات أمن الدولة، سيواصل المكتب تنسيق الدعم الدولي المقدم إلى الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، مع التركيز على احتياجاتها الطارئة والموارد اللازمة للحفاظ على تأهبها التشغيلي العام في سياق من الاستقرار المالي والتحديات. وتمشيا مع القرار 2591 (2021)، سيسعى المكتب إلى تيسير مواصلة تقديم الدعم الدولي والمعزز إلى جميع المؤسسات الأمنية التابعة للدولة، من خلال تقديم مساعدة إضافية وعاجلة في المجالات التي تشد فيها الحاجة إلى الدعم، بما في ذلك الاحتياجات اللوجستية وأعمال الصيانة اليومية في مجالات مكافحة الإرهاب وحماية الحدود والقدرات البحرية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

146 - تُمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن التقييم الذي أجراه المكتب والمانحون الدوليون في الوقت المناسب للقيود المفروضة على ميزانية المؤسسات الأمنية التابعة للدولة واحتياجاتها التشغيلية الملحة كان عاملاً أساسياً في التصدي في وقت مبكر لأثر الأزمة الاقتصادية الحادة على الموظفين. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل البعثة العمل بطريقة منسقة مع كل من المؤسسات الأمنية التابعة للدولة والمانحين الدوليين لتوقع أوجه القصور المحتملة وتوجيه الدعم الدولي للاستجابة بشكل كافٍ للاحتياجات الأكثر إلحاحاً وحيوية للمؤسسات الأمنية التابعة للدولة في لبنان. وستكون المتابعة الدقيقة للدعم، مقترنة بالامتثال الصارم للمبادئ التوجيهية لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أمراً أساسياً لضمان استمرار الدعم المقدم من المانحين الدوليين.

147 - يُعرّض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 23).

الجدول 23
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	-	-	تعبئة المساعدة الطارئة	مواصلة تقديم الدعم للجيش
			المقدمة إلى الجيش	اللبناني وقوى الأمن الداخلي
			اللبناني وقوى الأمن	المتتالاً لسياسة بذل العناية
			الداخلي من خلال الدعم	الواجبة في مراعاة حقوق
			الذي يوفره مكتب منسقة	الإنسان
			الأمم المتحدة الخاصة	
			لشؤون لبنان وفقاً لسياسة	
			بذل العناية الواجبة في	
			مراعاة حقوق الإنسان	

المنجزات المستهدفة

148 - يعرض الجدول 24 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 24

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	3	3
1 - تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006)		3	3	3	3

تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
3	3	3	3	3
3	3	3	3	3
2 - جلسات مجلس الأمن				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة دعماً لمنع نشوب النزاعات وبسط سلطة الدولة وتوطيدها؛ وبذل المساعي الحميدة بشأن الانتخابات والسلام والاستقرار، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية؛ والعمل المكثف مع الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، وكذلك مع أوساط المانحين، لتيسير استمرار تقديم المساعدة إلى قوات الأمن؛ واتخاذ تدابير لبناء الثقة بين إسرائيل ولبنان، في مسائل منها النزاع على الحدود البحرية. التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع المحاورين اللبنانيين والإسرائيليين بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006)؛ ومشاورات مع مجموعة الدعم الدولية للبنان والجهات المعنية الأخرى من المنطقة بشأن ضمان استقرار لبنان؛ ومشاورات بشأن خطة الإصلاح في مجالي الاقتصاد والحوكمة وبشأن أولويات التنمية؛ وتقديم المشورة بشأن مساءلة الحكومة، وصياغة سياسات الحوكمة، وإصلاحات الإدارة العمومية؛ والقيام بأنشطة دعوية لدى الشركاء الدوليين لدعم جهود لبنان في بسط سلطة الدولة، بما في ذلك تعزيز وكالات الخدمات الأمنية؛ وإجراء مشاورات بشأن الإدارة المتكاملة للحدود الفاصلة بين لبنان والجمهورية العربية السورية؛ والقيام بأنشطة دعوية بشأن معايير حقوق الإنسان الأساسية وتدابير الحماية التي يمكن أن يكون لها تأثير في الأمن والاستقرار على المدى الطويل، وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان في لبنان؛ والقيام بأنشطة دعوية بشأن مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية ووجود تمثيل لهم فيها؛ والقيام بأنشطة دعوية لدى الشركاء الدوليين لدعم لبنان في أن يستمر المانحون في التعامل معه ورصد الموارد له في الوقت الذي يستجيب فيه لبنان لمتطلبات وجود اللاجئين الفلسطينيين والسوريين على أراضيه، مع مراعاة احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: القيام بأنشطة توعوية لدعم تنفيذ القرار 1701 (2006) والأولويات الرئيسية الأخرى المتصلة بخطة لبنان المتعلقة بالسلام المستدام والتنمية وحقوق الإنسان؛ والاضطلاع بأنشطة لتعزيز العلاقة مع الشركاء وأصحاب المصلحة اللبنانيين الرئيسيين؛ والعمل مع الشباب، بمن فيهم طلاب الجامعات، ودعم تمكين المرأة وتمثيلها، ولا سيما في الانتخابات النيابية؛ والقيام بأنشطة توعوية من خلال مناسبات خاصة من قبيل يوم الأمم المتحدة واليوم العالمي للمرأة للتواصل بشكل أكثر فعالية مع أصحاب المصلحة المحليين بهدف نشر معرفة أوسع بالعمل الجاري من خلال المواد الإعلامية الخاصة بمكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان وأنشطة التوعية المشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الترويج لأولويات منظومة الأمم المتحدة من قبيل أهداف التنمية المستدامة. العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية، وإصدار بيانات صحفية، وتقديم إحاطات بشأن المعلومات الأساسية، وإجراء مقابلات، ونشر مقالات رأي والقيام بغير ذلك من أشكال التعامل مع وسائط الإعلام من أجل التواصل بشكل استراتيجي بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006)؛ وإصدار البيانات الصحفية لمجموعة الدعم الدولية للبنان فيما يتعلق بصون أمن لبنان واستقراره وسيادته وتنفيذ القرار 1701 (2006). المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعميق الفهم والدعم على الصعيدين المحلي والوطني لمهمة مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان ودعمه لتنفيذ القرار 1701 (2006) على الموقع الشبكي أو وسائل التواصل الاجتماعي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 25

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
مجموع الاحتياجات (الزيادة/النقصان) عام 2023 مقابل عام 2022	الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
641,7	-	8 861,8	8 220,1	7 312,9
-	-	1 338,3	1 338,3	1 339,9
641,7	-	10 200,1	9 558,4	8 652,8
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 26

الوظائف

الوظائف	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا																	
الوظائف	مجموع الموظفين	الخدمة فئة	المجموع	الخدمات الميدانية/الوظائف الفنية	الخدمات الأمنية العامة	الفرعي	2-ف	3-ف	4-ف	5-ف	1-مد	2-مد	أع م	أع ع	أع م	أع ع	أع م	أع ع	أع م
الوظائف	مجموع الموظفين	الخدمة فئة	المجموع	الخدمات الميدانية/الوظائف الفنية	الخدمات الأمنية العامة	الفرعي	2-ف	3-ف	4-ف	5-ف	1-مد	2-مد	أع م	أع ع	أع م	أع ع	أع م	أع ع	أع م
الوظائف	مجموع الموظفين	الخدمة فئة	المجموع	الخدمات الميدانية/الوظائف الفنية	الخدمات الأمنية العامة	الفرعي	2-ف	3-ف	4-ف	5-ف	1-مد	2-مد	أع م	أع ع	أع م	أع ع	أع م	أع ع	أع م
82	-	58	5	19	-	7	12	-	1	6	2	1	-	1	1	2022	المعتمد	عام	2022
83	-	60	5	18	-	6	12	-	1	6	2	1	-	1	1	2023	المقترح	عام	2023
1	-	2	-	(1)	-	(1)	-	-	-	-	-	-	-	-	-		التغير		

(أ) وظيفة ممولة بنسبة 50 في المائة ويجري تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

149 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للمكتب في عام 2023 ما قدره 10 200 100 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (8 861 800 دولار) اللازمة لما عدده 18 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 1 أمين عام مساعد، 1 مد-1، 2 ف-5، 6 ف-4، 1 ف-3، 6 وظائف من فئة الخدمة الميدانية) و 65 وظيفة وطنية (5 وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و 60 وظيفة من الرتبة المحلية)، والتكاليف التشغيلية (1 338 300 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (12 000 دولار)، والسفر في مهام رسمية (170 000 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (693 400 دولار)، والنقل البري (76 800 دولار)، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (239 900 دولار)، والتكاليف الطبية (17 300 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (128 900 دولار).

150 - وفي عام 2023، يُقترح إدخال التغييرات التالية على الملاك الوظيفي التكميلي:

- (أ) تحويل وظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم الأمن إلى وظيفة مساعد إداري (من الرتبة المحلية) لتعزيز بناء القدرات الوطنية؛
- (ب) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الإعلام (من الرتبة المحلية) في وحدة شؤون الإعلام، لدعم جميع جوانب احتياجات البعثة من الاتصالات، ولا سيما لتعزيز وجودها على وسائط الإعلام الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي لدعم تنفيذ المكتب لولايته وكفالة تقديم خدمات الاتصالات الاستراتيجية دون انقطاع وبصورة مستدامة.
- 151 - وطُبِّق معدل شواغر قدره 5 في المائة على التقديرات المتعلقة بجميع الوظائف الدولية. وتستند التقديرات المتعلقة بوظائف الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية إلى افتراض أن تُشغَل كامل الوظائف، بينما طُبِّق معدل شواغر قدره 3 في المائة على التقديرات المتعلقة بوظائف الرتبة المحلية. وبالنسبة لوظيفة الرتبة المحلية المقترح إنشاؤها، يطبَّق معدل شواغر قدره 35 في المائة وفقاً للممارسة المتبعة في الميزنة، وذلك مراعاةً للوقت اللازم للاستقدام.
- 152 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 إلى زيادة الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين نتيجة لزيادة مضاعف تسوية مقر العمل في لبنان في عام 2022.

6 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

(100 074 9 دولار)

تصدير

في عام 2023، سيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا دعم الهيكل الإقليمي للسلام والأمن في وسط أفريقيا بعد الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وستواصل البعثة بناء قدرات التحالف الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا مع دعم تفعيل شبكة الوسيطات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي أنشئت في عام 2021.

وفي عام 2023، من المقرر أن تُجري خمسة بلدان في المنطقة دون الإقليمية انتخابات، وهي: جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون، وتجري معظمها في سياق سياسي مستقطب. وفي هذه البيئات، سيدعم المكتب منابر الحوار السياسي وسيوسع نطاق تواصله مع الحكومات والجهات الفاعلة السياسية بُغية تعزيز الحوار السياسي كأداة للوقاية.

وستدعم البعثة أيضا الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل بناء هيكل دون إقليمي للحكومة، مرتبط بهيكل الحكومة في أفريقيا، لتعزيز الحكومة الرشيدة وسيادة القانون.

وبما أن الاستقرار الإقليمي في وسط أفريقيا يواجه تحديات أمنية تستدعي استجابة جماعية، فإن المكتب سيقدم الدعم للجهود الإقليمية الموجهة نحو التصدي لتلك التهديدات.

ويمكن للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من خلال الاستفادة من إصلاحها المؤسسي واستخلاص الدروس من جائحة كوفيد-19 التي أظهرت المنطقة قدرة استثنائية على مجابعتها منذ عام 2020، أن تؤدي دورا هاما في التصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجه المنطقة. ولن يدخر المكتب جهدا لتعزيز موقف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوصفها الجهة الفاعلة الإقليمية الرئيسية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام في وسط أفريقيا.

(توقيع) فرانسوا لونسيني فال

الممثل الخاص للأمم العام لوسط أفريقيا

ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

153 - يتولى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا المسؤولية عن منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والأمن في وسط أفريقيا. وقد حُدِّدت ولاية المكتب من خلال تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2009/697 و S/2010/457). ومن خلال تبادل آخر للرسائل (S/2021/719 و S/2021/720)، مُدِّت الولاية حتى 31 آب/أغسطس 2024.

154 - وتحدد الولاية الحالية أربعة أهداف لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، هي: (أ) رصد التطورات السياسية والأمنية في وسط أفريقيا والقيام بالمساعي الحميدة نيابة عن الأمين العام لمنع نشوب النزاعات وحلها، والمساعدة في الحفاظ على السلام، وتقديم المشورة للأمين العام وكيانات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن المسائل المتعلقة بالحفاظ على السلام في وسط أفريقيا؛ (ب) تعزيز القدرات دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات والوساطة في بلدان المنطقة دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حقوق الإنسان والأبعاد الجنسانية؛ (ج) دعم وتعزيز جهود الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك من منظور حقوق الإنسان ومن المنظور الجنساني؛ (د) تعزيز الاتساق والتنسيق في أعمال الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية في مجالي السلام والأمن. كما سيواصل المكتب استضافة أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وتنسيق تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة للتصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة وتأثيره، ودعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل الإقليمية بشأن مكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا.

برنامج العمل

الهدف

155 - الهدف الذي تُسهم هذه البعثة في تحقيقه هو منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

الاستراتيجية

156 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

(أ) الاضطلاع بأنشطة المساعي الحميدة لمساعدة البلدان على منع وقوع الأزمات السياسية والعنف المتصل بالانتخابات وعلى تسوية النزاعات والأزمات الناشئة عن العمليات السياسية والانتخابية بصورة سلمية، وتشجيع إجراء انتخابات شاملة وسلمية؛

(ب) بناء القدرات الإقليمية والوطنية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، بسبل منها توفير الدعم للمؤسسات والمنابر الوطنية للحوار السياسي حيثما وُجدت. وفي الحالات التي لا توجد فيها هذه المؤسسات والمنابر، ستقوم البعثة بالدعوة إلى إنشائها وتعبئة كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الشركاء لدعم تفعيلها؛

(ج) الاستفادة من شراكاتها مع المنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، في مجالات منع نشوب النزاعات

والوساطة والإنذار المبكر، بما في ذلك تعزيز مشاركة النساء والشباب وغيرهم من الجهات الفاعلة في استراتيجيات بناء السلام وتحقيق السلام المستدام؛

(د) إجراء تحليل منتظم للإنذار المبكر لإثراء جهود الدبلوماسية الوقائية والمسااعي الحميدة، وتسايط الضوء على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في وسط أفريقيا، وتعبئة الدعم للدبلوماسية الوقائية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة وأشكال التمثيل الإقليمي لكيانات الأمم المتحدة؛

(هـ) تعزيز اتساق عمل الأمم المتحدة بشأن قضايا السلام والأمن في وسط أفريقيا من خلال إجراء مشاورات منتظمة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في المنطقة دون الإقليمية، وتنسيق جهود كيانات الأمم المتحدة الموجهة نحو تنفيذ الإطار الإقليمي لمنع نشوب النزاعات، ودعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في اعتماد و/أو تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق السلام المستدام تتماشى مع الإطار؛

(و) كفالة عقد الاجتماعات الوزارية نصف السنوية للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بصورة منتظمة بوصفها منبرا لبناء الثقة بين الدول الأعضاء التي ستواصل استخدامها لمناقشة التهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن الإقليميين، ولا سيما بهدف منع أو معالجة النزاعات والأزمات التي قد تؤدي إلى خلق أو تفاقم التوترات بين الدول أو التي قد تمتد إلى خارج الحدود الوطنية؛

(ز) مواصلة دعم نهج إقليمي لمعالجة الأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد، في إطار الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد؛

(ح) العمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتحسين التنسيق بين دول وسط وغرب أفريقيا والمنظمات والآليات الإقليمية بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، بسبل منها تعزيز قدرة مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا وحشد الدعم الدولي. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أيضا الضغط من أجل زيادة مواءمة مبادرات الأمن البحري من جانب الجهات الفاعلة غير الإقليمية مع الاستراتيجيات والجهود الإقليمية.

157 - وبالنسبة لعام 2023، ستدعم المنجزات المستهدفة المقررة للبعثة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء حاليا على صعيد إدارة تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين التنسيق بين الدول الأعضاء بشأن التأثير العابر للحدود والتأثير الإقليمي للجائحة على التكامل والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي، فضلا عن تنمية القدرات الإقليمية لمواصلة العمل على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في سياق الجائحات أو الكوارث، بما في ذلك الأداء المنتظم للمؤسسات والآليات ذات الصلة. وستدعم البعثة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها من خلال حشد الدعم الدولي للاستراتيجية الإقليمية ودعم المنطقة في استخلاص الدروس من جائحة كوفيد-19 لبناء القدرات الإقليمية على توقع آثار الجائحات والكوارث والتصدي لها، ولا سيما على السلام والأمن. وسيستهدف هذا الدعم على وجه التحديد استمرار عمل المؤسسات والمنابر لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام في حالة حدوث جائحة أو كارثة.

158 - ومن المتوقع أن يُسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) إجراء عمليات انتخابية سلمية في المنطقة دون الإقليمية، مع وجود آليات وقائية ذات صلة بالعنف المحتمل المتصل بالانتخابات؛

- (ب) منع وقوع العنف المتصل بالانتخابات أو التخفيف من حدته وبدء أو مواصلة عمليات الحوار السياسي بمساعدة بعثات مشتركة للإنذار المبكر والمساعي الحميدة يوفدها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى البلدان التي تُجري انتخابات أو تواجه أزمة سياسية؛
- (ج) إحراز الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تقدما نحو اعتماد إطار إقليمي للحكومة في وسط أفريقيا؛
- (د) عقد اجتماعين وزاريين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا وإيفاد مكتب اللجنة لزيارتين ميدانيتين إلى بلدان مختارة بشأن قضايا الساعة المتصلة بالسلام والأمن الإقليميين في وسط أفريقيا؛
- (هـ) فهم مشترك للتحديات والأولويات الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن فيما بين كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، وإدماج الدوافع المستجدة للنزاعات، بما في ذلك تغير المناخ؛
- (و) زيادة تنسيق جهود الأمم المتحدة لدعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن السلام والأمن والحكومة؛
- (ز) اعتماد و/أو تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق السلام المستدام تتماشى مع الإطار الإقليمي لمنع نشوب النزاعات في ثلاثة بلدان على الأقل؛
- (ح) تحسين التنسيق الأقليمي بين وسط وغرب أفريقيا بشأن الأمن البحري في خليج غينيا.

العوامل الخارجية لعام 2023

159 - تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يصبح جاهزا للعمل بكامل طاقته، مع إنشاء جميع المؤسسات والآليات المعنية بالسلام والأمن وتزويدها بالموارد الكافية لعملها. ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومفوضية الجماعة الاقتصادية يستمران في تعاونهما ومشاورتهما المنتظمة أو يعززانهما، ويعتمدان خطة عمل مشتركة وينفذانهما، في إطار مذكرة تفاهم جديدة بين المفوضية والأمم المتحدة بشأن قضايا السلام والأمن؛
- (ب) مواصلة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التزامها بإنشاء إطار إقليمي للحكومة، والعمل بصدق من أجل اعتماد وتنفيذ معايير وآليات إقليمية للحكومة، والتماس أو قبول الدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، تحقيقا لهذه الغاية؛
- (ج) بقاء المشهد السياسي مستقطبا في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، في ضوء تنامي المطالب على فتح المجال السياسي وتحسين الأطر الانتخابية، مما يزيد من مخاطر العنف أو النزاع السياسي مع استمرار انعدام الثقة في المؤسسات العامة، الأمر الذي يدفع بعض أصحاب المصلحة إلى المطالبة بمنابر محايدة لمناقشة الإصلاحات السياسية والانتخابية والمؤسسية الرئيسية؛
- (د) عقد الانتخابات المقرر إجراؤها في بلدان المنطقة وفقا للأطر الزمنية الدستورية والقانونية، وقبول البلدان المعنية المشاركة السياسية من جانب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمنع و/أو تسوية أعمال العنف والأزمات المتصلة بالانتخابات؛
- (هـ) نشوب توترات أو استمرارها أو تصاعدها بين عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية بشأن مسائل الأمن عبر الحدود، مما يستدعي تعزيز دور المؤسسات والآليات الإقليمية، الذي تقبله الدول المعنية ويدعمه الشركاء الدوليون، لتهدئة التوترات وبناء الثقة وتسوية النزاعات سلميا؛

(و) إظهار مفوضية الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء في الجماعة التزاما حقيقيا بإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك التحالف الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا والمنظمات النسائية والشبابية، في أنشطة الجماعة الاقتصادية في مجال السلام والأمن، بما في ذلك الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وصنع السلام. وعمل التحالف بكامل طاقته، بموارد بشرية كافية، وبدعم من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وشركائها؛

(ز) اعتماد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لوائح إقليمية والبدء في تنفيذها بشأن الرعي والترحال الرعوي في وسط أفريقيا، وتقديمها الدعم للآليات الوطنية والمحلية في منع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة والتصدي لها سلميا، واتخاذ تدابير جماعية لتعزيز الترحال الرعوي السلمي عبر الحدود.

160 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك دعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) واعتماد خطط العمل الوطنية وتنفيذها. وتواصل البعثة دعوتها لتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، فضلا عن تمثيل المرأة تمثيلا كافيا في مناصب صنع القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتعمل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والشركاء الخارجيين لتعزيز قدرات النساء في مواقع صنع القرار وفي الوساطة. وسيدعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تفعيل وبناء قدرات شبكة الوسيطات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر 2021 والتي أقرها رؤساء الدول خلال المؤتمر العشرين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عُقد في برازافيل في كانون الثاني/يناير 2022. وتكفل البعثة، في تحليلها والتقارير التي تقدمها، تصنيف البيانات والمعلومات حسب نوع الجنس، وأن تولي التحليلات والتوصيات الاعتبار الواجب لحالة المرأة والاحتياجات الخاصة بها. وخلال زيارات تقصي الحقائق والمساعي الحميدة، تكفل البعثة القيام بقدر كاف من التشاور والعمل مع النساء والجماعات النسائية. كما تُدمج الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك حماية حقوق المرأة، في تحليل النزاعات والإنذار المبكر وأعمال الدبلوماسية الوقائية التي تضطلع بها البعثة.

161 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، تدعو البعثة إلى أن تكون العمليات السياسية والانتخابية في المنطقة مراعية لاعتبارات الإعاقة، وذلك بتشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشجع البعثة أيضا وتدعم تبادل الخبرات بين دول المنطقة في مجال إدماج منظور الإعاقة، مما ييسر اعتماد تدابير تراعي خصوصيات السياقين الإقليمي والوطني. كما تدمج البعثة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في تحليلها والتقارير التي تقدمها، وتضمن التشاور والعمل على النحو المناسب مع المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء أنشطة تقصي الحقائق والإنذار المبكر والمساعي الحميدة.

162 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تُجري البعثة تحليلات وأنشطة مشتركة بشأن تحديات السلام والأمن الإقليمية مع المكاتب الإقليمية الأخرى. وتنفذ أنشطة الإنذار المبكر والمساعي الحميدة الخاصة بكل بلد بالتنسيق الوثيق مع مكاتب المنسقين المقيمين المعنيين. ويجري تحليل أنشطة الإنذار المبكر والمساعي الحميدة، قدر الإمكان، بالاشتراك أو بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

163 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تواصل البعثة عقد اجتماعات منتظمة لكيانات الأمم المتحدة الموجودة في وسط أفريقيا من أجل تحقيق فهم مشترك للتحديات الرئيسية للسلام والأمن في وسط أفريقيا وبناء أو تعزيز أوجه التآزر في عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الإطار الإقليمي لمنع نشوب النزاعات. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى،

وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتحديات عبر الحدود وعبر الأقاليم التي تواجه السلام والأمن، وذلك لتجنب الازدواجية وضمان الاتساق في أنشطة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية.

أنشطة التقييم

164 - من المقرر إجراء تقييم لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في عام 2023.

الأداء البرنامجي في عام 2021

نزع فتيل التوترات في السياقات الانتخابية

165 - في عام 2021، أجريت عدة بلدان تقع ضمن اختصاص مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، شملت تشاد وسان تومي وبرينسيبي والكونغو، انتخابات رئاسية في سياق من التوترات السياسية ومخاطر العنف المتصل بالانتخابات. وفي جميع هذه البلدان الثلاثة، رصد المكتب الحالة عن كثب في الفترة التي سبقت الانتخابات، بما في ذلك عن طريق نشر بعثات لتقصي الحقائق على المستوى التقني. وشجعت البعثة أيضا الحوار السياسي، بسبل شملت المنابر الدائمة أو المخصصة المنشأة لهذا الغرض، بُغية تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات شاملة وسلمية.

166 - وقبل الانتخابات في تشاد والكونغو، قام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ببعثة مشتركة لتقصي الحقائق والتقييم مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، حُدِّت فيها مخاطر العنف والنزاعات وقُدِّمت توصيات لممارسة المكتب مساعيها الحميدة. وأوفد المكتب أيضا بعثة مماثلة إلى سان تومي وبرينسيبي، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي الكونغو، نظم المكتب حلقة عمل لبناء قدرات وسائط الإعلام لضمان إسهامها في عملية سلمية.

167 - وعموما، وعلى الرغم من بعض التوترات، أسهمت أنشطة الإنذار المبكر والمسايع الحميدة التي اضطلع بها المكتب في إجراء انتخابات سلمية في تشاد وسان تومي وبرينسيبي والكونغو.

168 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 27).

الجدول 27

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
زيادة التزام الدول التي تشهد إجراءات عمليات انتخابية وعمليات حوار أدى إلى التوصل إلى توافق عملي في الآراء وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية	تأخر إحراز التقدم نحو اعتماد تشريعات إقليمية بشأن الرعي من قبل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ونحو اعتماد سياسات مشتركة وبرامج مشتركة من قبل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك بسبب التدابير التقييدية المتعلقة بكوفيد-19 وعملية الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	الحد من الحوادث المرتبطة بالانتخابات وزيادة عدد المبادرات الرامية إلى إجراء حوار بناء وشامل في المنطقة دون الإقليمية

تأثير الجائحة

169 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات، ولا سيما في ما يلي: (أ) إلغاء الأنشطة المتصلة بدعم التحالف الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا؛ (ب) إلغاء مشاركة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في الاجتماع السنوي لمستشاري ومنسقي الشؤون الجنسانية في نيويورك؛ (ج) عقد اجتماعات لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا افتراضيا وفي شكل مختلط في عام 2021؛ (د) عقد اجتماع رؤساء كيانات الأمم المتحدة الموجودة في وسط أفريقيا افتراضيا (بدلا من الاجتماع بالحضور الشخصي). وحيثما كان ذلك عمليا، واصلت البعثة استخدام جميع الوسائل المتاحة لضمان تنفيذ ولايتها، مع التقيد الصارم بالتدابير الوقائية التي تتفادها الدول لمكافحة انتشار الفيروس. واستعانت البعثة برحلات جوية خاصة، عند التوصية بها، واستخدمت التداول بالفيديو، وعرضت إجراء اختبارات الإصابة بكوفيد-19 على موظفيها، وشجعت على تطعيم الموظفين ومعاليتهم، في جملة تدابير. وأدى هذا النهج إلى تحسن كبير في تنفيذ البرامج في عام 2021، على عكس عام 2020، عندما تعيّن إعادة جدولة معظم الأنشطة.

170 - وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل دعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19، ضمن النطاق العام للأهداف، واصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إذكاء وعي الدول الأعضاء بمسؤوليتها عن الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الإنسان والجهود المبذولة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، في الوقت الذي تتصدى فيه للجائحة. ودعت البعثة أيضا إلى اتباع نهج إقليمي إزاء الجائحة، ولا سيما فيما يتعلق بأثرها على السلام والأمن.

النتيجة المقررة لعام 2023

منع العنف المتصل بالانتخابات أو التخفيف من حدته تمشيا مع إعلان مالابو بشأن الانتخابات الديمقراطية

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

171 - في عام 2023، ستجري خمسة بلدان على الأقل في المنطقة انتخابات مختلفة. وقد شهدت معظم هذه البلدان مؤخرا أعمال عنف متصلة بالانتخابات، بما في ذلك بعض البلدان التي لم تعالج بعد المظالم الناجمة عن العمليات الانتخابية الأخيرة معالجة كاملة وكافية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، في الاجتماع الوزاري الخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، اعتمد "إعلان بشأن الانتخابات الديمقراطية والسلمية بوصفها وسيلة لتعزيز الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في وسط أفريقيا" (إعلان مالابو)، أكدت فيه الدول الأعضاء مجددا التزامها بتنظيم انتخابات دورية وديمقراطية وسلمية ضمن الجداول الزمنية الدستورية والقانونية ووفقا للمعايير الدولية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

172 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أنه ينبغي إرساء الأساس لأنشطة الإنذار المبكر والمساعي الحميدة المتصلة بالانتخابات في وقت مبكر من الدورة الانتخابية، على أساس الالتزامات التي تعهدت بها الدول المعنية في المحافل الدولية والإقليمية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سوف يشترك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الدول الأعضاء المعنية في وقت مبكر من الدورة الانتخابية، على أساس الالتزام الذي قطعت على نفسها بموجب إعلان مالابو. وسيعمل المكتب أيضا عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتعزيز الإطار القانوني الإقليمي بشأن الانتخابات الديمقراطية، بما في ذلك من خلال دعم العملية الرامية إلى اعتماد بروتوكول إقليمي، مع مراعاة المعايير والأطر القائمة على مستوى الاتحاد الأفريقي.

173 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 28).

الجدول 28
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
زيادة التزام الدول التي تشهد إجراء عمليات انتخابية وعمليات حوار بالتوصل إلى توافق عملي في الآراء وبتسوية أي نزاع بالوسائل السلمية	اعتماد تشريعات على نطاق الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الرعي؛ واعتماد سياسات مشتركة وبرامج مشتركة قبل انعقاد مؤتمر القمة المقبل بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	الحد من الحوادث المرتبطة بالانتخابات وزيادة عدد المبادرات الرامية إلى إجراء حوار بناء وشامل في المنطقة دون الإقليمية	قيام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإيفاد بعثات الإنذار المبكر والمساعي الحميدة إلى الدول التي تنظم انتخابات سلمية خالية من العنف أو تشهد مستويات منخفضة من العنف	إسهام بعثات الإنذار المبكر والمساعي الحميدة التي يوفدها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى دول المنطقة في إجراء انتخابات سلمية خالية من العنف أو تشهد مستويات منخفضة من العنف
			الدول التي تنظم انتخابات سلمية خالية من العنف أو تشهد مستويات منخفضة من العنف	إحراز تقدم في تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ونحو اعتماد بروتوكول إقليمي بشأن الانتخابات

المنجزات المستهدفة

174 - يعرض الجدول 29 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 29

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	3	3
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	2	2	2	2
2 - تقرير الأمين العام عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	6	6	6

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

3 -	جلسات مجلس الأمن	2	2	2	2
4 -	الاجتماع الوزاري للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا	4	4	4	4
باء -	توليد المعارف ونقلها				
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	60	60	70	70
5 -	عقد حلقات عمل بشأن منع نشوب النزاعات، والوساطة، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة	40	40	45	45
6 -	حلقة عمل للعاملين في الصحافة/وسائل الإعلام عن دورهم في منع نشوب النزاعات وحماية المدنيين	20	20	25	25
جيم -	المنجزات المستهدفة الفنية				
	المساعي الحميدة: المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة والبعثات والاجتماعات الدبلوماسية الرفيعة المستوى، بما في ذلك بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي)، واجتماعات القمة الإقليمية ودون الإقليمية، والمنتديات والاجتماعات الرفيعة المستوى لتعزيز السلام والاستقرار، والسلامة البحرية وحقوق الإنسان.				
	التشاور والمشورة والدعوة: عقد اجتماعات تنسيق استراتيجية واجتماعات مائدة مستديرة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن التكامل الإقليمي، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب (بما في ذلك التصدي للتهديدات الأمنية التي تشكلها جماعة بوكو حرام).				
	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: القيام بزيارات ميدانية إلى الدول الأعضاء لجمع المعلومات، والتشاور مع أصحاب المصلحة، وتنسيق العمل بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي، من قبيل الأزمات السياسية والانتخابية، والجماعات المسلحة، وعمليات النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.				
دال -	المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
	برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: وسائل الإعلام المطبوعة (كتيبات، ومجموعات مواد إعلامية، واستعراضات سنوية، ومنشورات فصلية، ولافتات)؛ ووسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية (التعاون مع الإذاعة والتلفزيون لتغطية أنشطة البعثة ذات الصلة وبثها)؛ والمناسبات الثقافية والرياضية وغيرها من أنشطة التوعية المتصلة باحتفالات الأمم المتحدة، بما في ذلك تنظيم بطولة سنوية لكرة القدم من أجل السلام.				
	العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإصدار نشرات صحفية وبيانات وإجراء مقابلات بشأن أنشطة البعثة.				
	المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: الاستعانة بالموقع الشبكي ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات ذات الصلة بالبعثة.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

(الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 30

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
مجموع الاحتياجات الزيادة/(النقصان) عام 2023 مقابل عام 2022	الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
343,7	-	7 238,0	6 894,3	5 903,6
200,3	119,3	1 836,1	1 635,8	1 381,8
544,0	119,3	9 074,1	8 530,1	7 285,4
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 31

الوظائف

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا															
مجموع الموظفين	الخدمة فئة	المجموع الميدانية/ الخدمات	الوظائف الفنية	المرتبة	الأمم المتحدة	المحلية	الوطنيون	الدولية	العام	الفرعي	2-ف	3-ف	4-ف	5-ف	1-مد	2-مد	أع م
المتطوعون	الخدمة فئة	المجموع الميدانية/ الخدمات	الوظائف الفنية	المرتبة	الأمم المتحدة	المحلية	الوطنيون	الدولية	العام	الفرعي	2-ف	3-ف	4-ف	5-ف	1-مد	2-مد	أع م
48	-	11	4	33	-	7	26	-	6	12	5	2	-	-	1	2022	المعتمد لعام
50	1	12	4	33	-	7	26	-	6	12	5	2	-	-	1	2023	المقترح لعام
2	1	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغير

175 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في عام 2023 ما قدره 9 074 100 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (7 238 000 دولار) اللازمة لاستمرار 33 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 2 مد-1، 5 ف-5، 12 ف-4، 6 ف-3، 7 من فئة الخدمة الميدانية) و 15 وظيفة وطنية (4 وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و 11 وظيفة من الرتبة المحلية)، وإنشاء وظيفتين (وظيفة من الرتبة المحلية ووظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، وكذلك التكاليف التشغيلية (1 836 100 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (24 700 دولار)، والسفر في مهام رسمية (566 400 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (303 200 دولار)، والنقل البري (63 600 دولار)، والعمليات الجوية (159 200 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (654 700 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (64 300 دولار).

176 - وفي عام 2023، يُقترح إدخال التغييرات التالية على الملاك الوظيفي التكميلي:

(أ) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الأمن (من الرتبة المحلية) لتعزيز خدمات الوقاية من الحرائق والخدمات الأمنية المتعلقة بأماكن الإقامة؛

(ب) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون المالية والميزانية (من متطوعي الأمم المتحدة) لدعم إعداد الميزانية السنوية وتنفيذها.

177 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 إلى ما يلي: (أ) ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الدوليين بسبب تطبيق معدل شواغر أدنى مقارنة بالمعدل المطبق في الميزانية المعتمدة لعام 2022؛ (ب) اقتراح إنشاء وظيفة واحدة من الرتبة المحلية ووظيفة واحدة من متطوعي الأمم المتحدة لعام 2023؛ (ج) عمليات اقتناء لاستبدال المعدات القديمة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

178 - وطُبّق معدل شواغر قدره 10 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، مع مراعاة معدل الشواغر الفعلي في عام 2021 والنشر المتوقع في عام 2022. وطُبّق افتراض أن تُشغَل كامل الوظائف، استناداً إلى آخر معدل فعلي لشغل الوظائف، على التقديرات المتعلقة بالوظائف الوطنية. وطُبّق معدل شواغر قدره 35 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظيفة المقترحة من الرتبة المحلية وآخر قدره 50 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظيفة المقترحة من متطوعي الأمم المتحدة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

179 - وفي عام 2022، يُتوقع رصد موارد خارجة عن الميزانية تُقدَّر بمبلغ 600 000 دولار لدعم تعزيز بناء المؤسسات في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعد إصلاحها؛ وتفعيل الشبكة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني من أجل السلام والاستقرار في وسط أفريقيا؛ ومنع وقوع أعمال العنف والأزمات المتصلة بالانتخابات؛ وتنفيذ الأنشطة المتصلة بجدول أعمال تغير المناخ؛ وتنظيم الاجتماعات والأنشطة ذات الصلة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا؛ والأنشطة المتصلة بالمرأة والسلام والأمن.

180 - وبالنسبة لعام 2023، يُتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية 600 000 دولار لدعم القدرة الإقليمية على منع وقوع الأزمات وأعمال العنف المتصلة بالانتخابات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية والتخفيف من حدة هذه الأزمات وأعمال العنف وتسويتها، بسبل منها تعزيز الحوكمة الانتخابية ودعم اعتماد معايير وآليات إقليمية بشأن الانتخابات الديمقراطية؛ ودعم الأداء الفعال لمنبر نسائي إقليمي معني بالسلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية؛ ودعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز قدراتها على منع نشوب النزاعات وتسويتها، بُغية تعزيز فعاليتها في مجال الإنذار المبكر؛ وتعزيز دور أجهزة وسائط الإعلام كعامل حفاز للسلام والأمن، وكذلك لتحقيق التماسك الاجتماعي.

7 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(200 432 88 دولار)

تصدير

خرجت العملية السياسية الليبية عن مسارها عندما أُجلت الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 بسبب استمرار الانقسامات بين الجهات الفاعلة والمؤسسات السياسية. وتزايدت حدة الاستقطاب نتيجة لتباين وجهات النظر حول كيفية إعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح. وقد يسرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) الجهود المبذولة للخروج من المأزق بإعادة التركيز على دعم مسارات الحوار الثلاثة: المسار السياسي والأمني والاقتصادي. وواصلت البعثة دعمها للجهود المبذولة من أجل التوصل إلى مسار توفيقي يفضي إلى تنظيم الانتخابات ضمن إطار دستوري، ومن أجل ضمان استمرار صمود اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في عام 2020، والحفاظ على المكاسب التي تحققت في المسار الاقتصادي.

وفي عام 2023، ستواصل البعثة ما تقوم به من بذل المساعي الحميدة، وتقديم الدعم لأصحاب المصلحة الليبيين، وتنسيق المسارات السياسية والأمني والاقتصادي ومسار حقوق الإنسان، وتيسير إجراء حوار شامل للجميع بهدف تشكيل حكومة وبرلمان منتخبين ديمقراطيا وإيجاد مؤسسات عسكرية وشرطية ومالية موحدة. وسيواصل مراقبو وقف إطلاق النار التابعون للبعثة، المنتشرون منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، مساعدة السلطات الليبية في دعم آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، وتنفيذ انسحاب القوات الأجنبية والمرتبقة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المعنية.

ويتعين اتخاذ مزيد من الخطوات نحو إشراك النساء والشباب في العمليات السياسية، وتعزيز المصالحة الوطنية والعدالة، وحماية الحيز المدني. ولا تزال حالة المهاجرين واللاجئين في ليبيا تثير قلقا بالغاً. وتواصل البعثة، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، العمل على هذه الأولويات باعتبارها عناصر أساسية لجعل ليبيا تنعم بالسلام والقدرة على الصمود في وجه الأزمات.

(توقيع) رايسيدون زينينغا

الموظف المسؤول، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

181 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) هي بعثة سياسية خاصة متكاملة أنشأها مجلس الأمن في 16 أيلول/سبتمبر 2011 بموجب قراره 2009 (2011) لكي تدعم البلد في جهوده المبذولة في المرحلة الانتقالية وفي مرحلة ما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال تنظيم حوار وطني شامل للجميع وإجراء عملية لصياغة الدستور. ونتيجة للنزاع الذي اندلع في عام 2014، كلف المجلس البعثة بتقديم الدعم للعملية السياسية الليبية بهدف إجراء الانتخابات وتوحيد المؤسسات، بما يتماشى مع الاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015.

182 - وفي أعقاب توقيع اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الذي أنهى النزاع المسلح المنذر في نيسان/أبريل 2019، كلف مجلس الأمن، في قراره 2570 (2021)، البعثة بتقديم الدعم إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمام أمورها، بسبل منها تيسير تدابير بناء الثقة والنشر القابل للتطويع والتدريجي لعدد أقصى أولي قدره 60 مراقبا من مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة، متى سمحت الظروف بذلك.

183 - وفي 29 نيسان/أبريل 2022، مدد مجلس الأمن، في قراره 2629 (2022)، ولاية البعثة، على النحو المبين في القرارين 2542 (2020) والفقرة 16 من القرار 2570 (2021)، حتى 31 تموز/يوليه 2022، وأحاط علما بالاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة، وطلب إلى البعثة تنفيذ التوصيات الواردة فيه. وقرر المجلس أن يتولى قيادة البعثة، بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة، ممثل خاص للأمين العام في طرابلس، يدعمه نائبان للممثل الخاص للأمين العام لضمان تجديد التركيز على الديناميات السياسية لمختلف جوانب النزاع في ليبيا، مع ضمان التكامل والاندماج بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وطلب المجلس كذلك أن تقوم البعثة، في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي، باستكشاف جميع الطرق الممكنة لزيادة الكفاءة وإعادة توزيع الموارد المتاحة، بسبل منها ترتيب الأولويات وإعادة تحديد المهام والموارد، حسب الحاجة وعند الاقتضاء.

184 - وأعاد مجلس الأمن، في قراره 2629 (2022)، تأكيد التزامه القوي بعملية سياسية يقودها الليبيون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة لتهيئة سبيل لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة وشاملة للجميع في ليبيا في أقرب وقت ممكن، وأعرب في هذا الصدد عن تأييده للعملية الجارية لتيسير المشاورات بين الليبيين من أجل تهيئة الظروف والأوضاع لإجراء الانتخابات على أساس دستوري وقانوني، وأشار إلى الجدول الزمني المبين في خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي ودور جميع المؤسسات ذات الصلة في إجراء الانتخابات.

185 - وتشمل الولاية الحالية للبعثة القيام بجهود الوساطة والمساعي الحميدة لدعم ما يلي: (أ) إجراء عملية سياسية وحوار أمني واقتصادي شاملين للجميع في إطار الاتفاق السياسي الليبي وخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا؛ (ب) مواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛ (ج) توطيد الترتيبات التي اتخذتها حكومة ليبيا فيما يتعلق بالحوكمة والأمن والشؤون الاقتصادية، بما في ذلك دعم الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية؛ (د) تقديم الدعم لوقف إطلاق النار ورصد وقف إطلاق النار؛ (هـ) دعم المراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية، بما في ذلك العملية الدستورية وتنظيم الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، كُلفت البعثة، في حدود القيود التشغيلية والأمنية، بما يلي: (أ) تقديم الدعم إلى المؤسسات الليبية الرئيسية؛ (ب) تقديم الدعم، بناء على الطلب، من أجل توفير الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات الإنسانية، لأغراض منها التصدي لجائحة كوفيد-19، وفقا للمبادئ الإنسانية؛ (ج) رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ (د) تقديم الدعم لتأمين الأسلحة

والأعتدة المتصلة بها غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها؛ (هـ) تنسيق المساعدة الدولية وتقديم المشورة والمساعدة دعماً للجهود التي تقودها الحكومة في سبيل تحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع، بما فيها المناطق المحررة من قبضة تنظيم داعش؛ تقديم الدعم إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، بسبل منها تيسير تدابير بناء الثقة والنشر القابل للتطويع والتدريج لمراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة متى سمحت الظروف بذلك.

برنامج العمل

الهدف

186 - الهدف الذي تُسهم هذه البعثة في تحقيقه هو، وفقاً لقرارات مجلس الأمن 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2629 (2022) ومع مراعاة توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل لعام 2021، دعمُ إيجاد عملية سياسية شاملة للجميع تقضي إلى تشكيل حكومة منتخبة ديمقراطياً عبر انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع ودعمُ ما تبذلها تلك الحكومة من جهود المصالحة وبناء السلام وبناء الدولة؛ والنهوضُ بالمساواة بين الجنسين، والدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب العملية السياسية؛ وتشجيعُ توحيد المؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية ومؤسسات سيادة القانون وتشجيع تجاوبها مع جميع الناس في ليبيا وخضوعها للمساءلة أمامهم؛ ودعمُ اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في الحفاظ على وقف إطلاق النار، من خلال دعم تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا بناء على خطة عمل تضعها اللجنة؛ والنهوضُ بحقوق الإنسان وعمليات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية القائمة على الحقوق؛ والتصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب؛ وإقامة علاقات قائمة على المنفعة المتبادلة مع الشركاء الدوليين، في ظل احترام سيادة ليبيا.

الاستراتيجية

187 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تقديم خدمات الوساطة وبذل المساعي الحميدة، وتوفير المساعدة التقنية، للمساهمة في التوحيد الكامل للدولة الليبية مع تعزيز التركيز على العملية السياسية، إلى جانب الأولويات الاقتصادية والأمنية والإنسانية وأولويات حقوق الإنسان مع الاهتمام بروابطها المتبادلة، ومع تكملة ذلك بجهود مجموعات العمل التابعة للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، ومع إشراك أصحاب المصلحة الليبيين على جميع المستويات لضمان إحراز تقدم سلس في العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها؛
- (ب) دعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في مواصلة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، من خلال العمل الذي يضطلع به عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة دعماً لآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، بما في ذلك توفير المساعدة التقنية وانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة؛
- (ج) دعم إصلاح السياسات الاقتصادية، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك إعادة توحيد النظام المصرفي في البلد وإصلاحه، وتطبيق سياسة اللامركزية، وإصلاح نظام الإعانات؛
- (د) دعم الأطراف الليبية والجهات الفاعلة الدولية في مواصلة الانخراط في عملية مصالحة وطنية تقوم على الحقوق وتستند إلى مبادئ العدالة الانتقالية، بهدف ضمان عملية سياسية شاملة للجميع يقودها الليبيون ويتولون زمامها ويهدف إحلال سلام دائم؛

- (هـ) تقديم الدعم وبذل المساعي الحميدة في مجال سيادة القانون من أجل دعم القضاء وجهاز الادعاء العام، بما يشمل دورهما الحاسم في كفالة تحقيق العدالة في إطار عملية سلام مستدامة؛
- (و) بذل مساعيها الحميدة والعمل مع السلطات الوطنية على إصلاح قطاع الأمن في البلد، بما في ذلك دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام وإصلاح قطاع الأمن ودعم إرساء الأساس لعملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتيسير التخطيط التشغيلي بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الوطنيين في مسائل تصميم العمليات والبناء المؤسسي والجوانب الاقتصادية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم تنسيق توفير الخبرة التقنية والتدريب والمعدات؛
- (ز) تقديم المساعدة التقنية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية؛
- (ح) تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وضمان رصد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع، والاضطلاع بجهود الدعوة بشأن الحالة الإنسانية، ودعم إيصال المساعدة الإنسانية في البلد؛
- (ط) التواصل مع بلدان الجوار، بما فيها بلدان جنوب الصحراء الكبرى، لضمان أخذ آرائها وشواغلها في الاعتبار .
- 188 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:
- (أ) تشكيل مؤسسات سياسية وأمنية واقتصادية وطنية موحدة، بما في ذلك حكومة وبرلمان، وقوات مسلحة وأجهزة شرطة موحدة، وبنك مركزي موحد، واقتصاد مستقر وموحد؛
- (ب) بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وإيجاد عمليات مصالحة وعدالة انتقالية، بما يفرضي إلى زيادة قدرة الدولة على امتصاص الصدمات والتصدي لها؛
- (ج) الحفاظ على وقف إطلاق النار وتقديم دعم فعال لتنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية.
- 189 - وبغية تحقيق هذه النتائج، أوصى الاستعراض الاستراتيجي المستقل بتعزيز القدرات الرئيسية للبعثة وبتوسيع نطاق وجودها تدريجياً، وهو ما بدأ في عام 2022 بنشر عنصر رصد وقف إطلاق النار، الذي سيكون مقره في سرت، حالما تسمح الظروف بذلك.
- 190 - ويولي مقترح عام 2023 الأولوية لقدرات البعثة التالية: (أ) التحليل السياسي ودعم جهود الوساطة الجارية، مع التركيز على الخبرة الدستورية؛ (ب) الخبرة السياسية والاقتصادية المركزة على التحليل والإصلاح الاقتصاديين، ودعم إدارة عائدات النفط في جميع أنحاء البلد بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة؛ (ج) العدالة الانتقالية والمصالحة؛ (د) القدرة على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدارة الأسلحة والذخيرة، المندرجة في إطار عنصر رصد وقف إطلاق النار؛ (هـ) القدرة على إجراء اتصالات استراتيجية؛ (و) القدرة على التحليل الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ (ز) تعزيز قدرة مكتب رئيس الموظفين على كفالة التوجيه الفعال والإدارة المتكاملة لأنشطة البعثة، وكفالة الاتساق والمواءمة على نطاق البعثة فيما بين المهام الصادر بها تكليف؛ (ح) القدرات الأمنية وقدرات الدعم من أجل دعم عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة في سرت.

العوامل الخارجية لعام 2023

191 - تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى الافتراضات التالية:

- (أ) أن يظل الاتفاق السياسي الليبي الموقع في كانون الأول/ديسمبر 2015، وقرار مجلس الأمن 2510 (2020) الذي أيد فيه استنتاجات مؤتمر برلين بشأن ليبيا، وخريطة طريق تونس لملتقى الحوار السياسي الليبي والنواتج المرافقة له والقرارات 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2629 (2022)، أطراً توجيهية للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في ليبيا؛
- (ب) أن يكون التوافق في الآراء بين المؤسسات الليبية على استعادة المسار الانتخابي في عام 2022، بوضع جداول زمنية ومراحل رئيسية واضحة وأساس دستوري متفق عليه، متوجاً بعملية انتخابية شاملة للجميع وشفافة تضع حدا لعملية الانتقال السياسي عن طريق إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في أقرب وقت ممكن وتشكيل سلطات تنفيذية وتشريعية جديدة في أعقاب ذلك؛
- (ج) أن يستمر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك انسحاب المقاتلين الأجانب والمرتبقة، وأن تستمر كذلك آليات رصد الاتفاق والحفاظ عليه المتفق عليها، وأن يستمر في الوقت نفسه الاستقرار الهش الذي تتسم به الحالة الأمنية؛
- (د) أن يظل القطاع الاقتصادي في ليبيا يعاني من غياب الرقابة والوضوح فيما يتعلق بالاتفاق العام، وأن تتواصل في الوقت نفسه الجهود المتعلقة بإعادة توحيد المصرف المركزي المبذولة في إطار تنفيذ خارطة الطريق وتوصيات الاستعراض المستقل بإعادة تحيده؛
- (هـ) أن تستمر عناصر عدم الاستقرار أو الركود في التأثير على العمليات السياسية والأمنية، مما يتيح للراغبين في الإبقاء على الوضع الراهن و/أو للمخربين المحتملين فرصاً لعرقلة سير العمليات، ويستلزم ذلك مواصلة بذل جهود المساعي الحميدة بالتوازي مع تقديم دعم متواصل للمصالحة ودعم آليات العدالة الانتقالية؛
- (و) أن تظل حالة حقوق الإنسان في ليبيا وفقاً للتوقعات مدعاة للقلق، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على حيز مدني يتيح لجميع الناس في ليبيا ممارسة حقوقهم، ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية؛
- (ز) أن تتحسن الحالة الإنسانية، بالتوازي مع استقرار الحالة الأمنية، مع تسجيل انخفاض مطرد في عدد المشردين داخلياً؛
- (ح) أن تستمر الشراكات الاستراتيجية بين أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، دعماً لعملية سياسية يقودها الليبيون ويتولون زمامها وامتثالاً لنظام جزاءات الأمم المتحدة.

192 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، أنيطت بالبعثة بموجب قرار مجلس الأمن 2542 (2020) مهمة تنسيق المساعدة الدولية وتقديم المشورة والمساعدة دعماً للجهود التي تقودها حكومة ليبيا في سبيل تحقيق الاستقرار في البلد. وستسعى البعثة في جميع السياقات إلى تحقيق أقصى قدر من النتائج التي تتحقق بفضل جهود جماعية، وذلك من خلال إقامة الشراكات مع الجهات الشريكة المحلية والدولية والمنظمات الإقليمية وجماعات المجتمع المدني المعنية، بسبل منها عقد جلسات إحاطة دبلوماسية والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي (المجموعة الرباعية المعنية بليبيا) لكفالة اتباع نهج موحد إزاء دعم العمليتين السياسية والأمنية في ليبيا وإزاء تسوية الأزمة الليبية. وعلاوة على ذلك، ستواصل فرقة العمل الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي العمل على مسائل منها تحديداً مسألة المهاجرين واللاجئين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا.

193 - والتكامل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تشمل فريق الأمم المتحدة القطري هو مبدأ تسترشد به البعثة، بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة معقدة تابعة للأمم المتحدة تعمل ضمن استراتيجية متماسكة في بيئة من بيئات ما بعد النزاع ترتبط فيها عدة أبعاد من أبعاد بناء السلام، أي البعد السياسي والإنمائي والإنساني وبعداً حقوق الإنسان وسيادة القانون والجوانب الاقتصادية والأمنية. ويوجه مبدأ التكامل هذا جميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة (البعثة، والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية التابعة للأمم المتحدة) إلى أن تتعاون فيما بينها على نحو وثيق ومتسق لكي تحقق تدخلاتها أقصى قدر من المكاسب، وذلك تحت قيادة نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية. وقد سلط الاستعراض الاستراتيجي المستقل لعام 2021 الضوء على حدوث تحسن في التنسيق والتأزر بين عمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وأوصى ببذل جهود إضافية لضمان التكامل بين مختلف مسارات عملهما. وبناء على ذلك، ستمضي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري قدماً في التركيز على ما يركز عليه الأمين العام، وهو النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، لتيسير تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وعلى الصعيد الإنساني، تهدف خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2022 إلى الوصول إلى قرابة 211 000 شخص في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2022، أو إلى ما نسبته 27 في المائة من الأشخاص الذين ثبتت حاجتهم إلى المساعدة الإنسانية وتدخلات الحماية، ويبلغ عددهم 803 000 شخص. وبالنظر إلى أن التدخلات السياسية والأمنية سيكون لها أثر كبير على الجهود الإنسانية والإنمائية، والعكس بالعكس، فإن اتباع نهج متكامل للتخطيط والتقييم سيزيد من تعزيز قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وسيزيد من قدرة الفريق القطري على الاضطلاع بدوره، وسيعزز بالتالي الأثر الذي تخلفه تدخلات الأمم المتحدة في مساندة الأشخاص في ليبيا. وستعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري معاً على تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (2023-2025) للتصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء الأزمة الحالية في ليبيا والقوى المحركة لها، وذلك في إطار أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16 بشأن السلام والعدل والمؤسسات القوية، والهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف 8 بشأن النمو الاقتصادي، مع السعي إلى إقامة مجتمع شامل للجميع ومستقر وديمقراطي ومزدهر ومتساو ومتصالح، يركز على مؤسسات أمنية وقضائية ومؤسسات معنية بسيادة القانون وحقوق الإنسان تكون موحدة وقوية وتعزز حقوق الإنسان وتحميها. وعموماً، فإن تعزيز تكامل التخطيط والتقييم بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وتحديد النقاط المرجعية والمؤشرات يتيحان فرصة لتمهيد السبيل تدريجياً أمام تسليم المهام في نهاية المطاف في غضون السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، بعد إجراء الانتخابات الوطنية، وتحديد الأولويات الحكومية، وتحسن الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية.

194 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وستواصل تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية وتمثيلها في المؤسسات الحكومية، بما في ذلك كفالة تعميم المنظور الجنساني بفعالية في عمليات وضع الدستور والعمليات الانتخابية لضمان تمتع النساء بالمساواة في الحقوق والفرص. وستعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري معاً على تعزيز تمتع المرأة بالمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص، بما في ذلك دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف، وفقاً للتشريعات الوطنية والقانون الدولي المنطبق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتصدي للعنف ضد النساء والفتيات اللواتي يعانين من حالات ضعف، بمن فيهن النازحات والمهاجرات واللاجئات، ومنع حدوث ذلك العنف وتحديد آثار التطرف المفضي إلى الإرهاب على النساء في ليبيا. وستواصل البعثة والفريق القطري تحسين جهود الوقاية والحماية.

أنشطة التقييم

195 - على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره 2542 (2020)، أجري استعراض استراتيجي مستقل في عام 2021، قدم تقييماً لكفاءة الهيكل العام، ولترتيب أولويات المهام، وقدرة وفعالية الملاك الوظيفي للبعثة، بما في ذلك ما يتعلق منه بالوساطة وإدارة عملية السلام، وتضمن توصيات لتحسين ذلك. وأقر المجلس في قراره 2629 (2022) توصيات الاستعراض وطلب إلى البعثة أن تقوم

باستكشاف جميع الطرق الممكنة لزيادة الكفاءة وإعادة توزيع الموارد المتاحة، بسبل منها ترتيب الأولويات وإعادة تحديد المهام والموارد. وقد راعت البعثة ذلك الأمر لدى إعدادها الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023، بغية تعزيز تنفيذ الولايات مثل تعزيز تنسيق الجهود الرامية إلى النهوض بمسارات الحوار الجاري بين الأطراف الليبية (المسار السياسي والاقتصادي والأمني ومسار حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني)، ولدى نظرها في الأولويات الإنسانية، بغية إرساء أسس للعمليات المتوسطة إلى الطويلة الأجل، بما في ذلك المصالحة الوطنية وإصلاح القطاع الأمني وإنشاء آلية لرصد وقف إطلاق النار وتعزيز التكامل.

196 - ولئن لم يكن من المقرر إجراء أي تقييمات مستقلة وخارجية في عام 2023، فإن الاستعراض الاستراتيجي المستقل الذي أجري في عام 2021 قد أوصى بأن يُجرى في أعقاب الانتخابات الوطنية استعراض استراتيجي ويُعاد تقييم الاحتياجات من الموظفين والقدرات لضمان مواءمتها مع الأولويات الوطنية. وستواصل البعثة كذلك جهودها الرامية إلى تعزيز تخطيط البرامج ورصدها والإبلاغ عن أدائها البرنامجي، باعتبارها عنصرا من عناصر التقييم الذاتي. وستحسن البعثة جمع المعلومات القائمة على الأدلة للاسترشاد بها في عمليات صنع القرار، وستركز في الوقت نفسه على تعزيز المساءلة وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها فيما يتعلق بعناصرها.

الأداء البرنامجي في عام 2021

دعم بناء مؤسسات حكومية قوية وموحدة

197 - في عام 2021، قدمت البعثة الدعم التقني والدعم في مجال بناء القدرات إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات خلال جميع مراحل التحضير للانتخابات العامة، بما في ذلك عملية تسجيل الناخبين. كما أسدت البعثة المشورة التقنية بشأن إعادة توحيد المصرف المركزي، بما في ذلك من خلال تيسير إجراء مراجعة مستقلة للحسابات. وعلى المسار الأمني، واصلت البعثة ما تبذله من جهود في مجال الدعوة إلى توحيد المؤسسات الأمنية الليبية، وهو ما ساهم في تشكيل قوة أمنية ليبية مشتركة (شرطية) من قبل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لكي تعمل على طول الطريق الساحلي وساهم في نشر عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة لكي تدعم الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار. وظلت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 تمارس أنشطتها باعتبارها الكيان العسكري الموحد الوحيد، الذي يوفر نموذجا يحتذى به في توحيد المؤسسات العسكرية في المستقبل.

198 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 32).

الجدول 32

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
إجراء انتخابات بلدية في 25 بلدية في الغرب والجنوب	النقاء الأطراف الليبية المعنية بكل من المسار الاقتصادي - المالي، والمسار العسكري - الأمني، والمسار السياسي	اختيار سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة وإقرارها من مجلس النواب لكي تتولى حكم ليبيا خلال الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية المقرر عقدها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2022
تأمين تمويل المفوضية من الميزانية الحكومية	الاتفاق على ترتيبات وقف إطلاق النار واعتماد خريطة طريق للفترة الانتقالية إلى حين إجراء الانتخابات	إعادة توحيد مجلس النواب، الذي لا يزال في انقسام تجهيز هيئة إدارة الانتخابات لإجراء الانتخابات (الوطنية والبلدية)، بما في ذلك توفير ميزانية حكومية كافية
الاضطلاع بأنشطة بناء وتطوير القدرات لفائدة موظفي المفوضية، لأغراض منها اكتساب الخبرة من الانتخابات التونسية		

أثر الجائحة

199 - مع أن استمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2022 لم يؤد إلى إلغاء أنشطة البعثة، فإنه ظل يؤثر على الطرائق التي تتجز بها البعثة ولايتها. ووفقاً لذلك، نفذت البعثة تدابير وقائية لتقليص الاجتماعات الجماهيرية، التي تشكل أمراً أساسياً لدعم عملية سياسية شاملة للجميع، وأعدت تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية حتى يتسنى تقديمها إلكترونياً، وقدمت خدمات استشارية تقنية من خلال الحلقات الدراسية الشبكية وغيرها من الوسائل الإلكترونية. ومن ثم، تمكنت البعثة من مواصلة تنفيذ ولايتها، عن طريق الوسائل الافتراضية، بما في ذلك عقد الأفرقة العاملة المعنية بالأمن (ويشمل ذلك على حد سواء جلسات الرؤساء المشاركين والجلسات العامة). وعُقدت حضورياً جلسات عمل محدودة، مثل الجلسات العامة للفريق العامل المعني بالأمن التي عقدت في تونس، وأُجريت زيارات دولية بالحضور الشخصي كانت ذات أهمية أساسية في إحراز تقدم بشأن خطة العمل المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا التي وضعتها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وسُرت البعثة عقد 10 اجتماعات إلكترونية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام مع المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب، والشركاء المنفذين، والدول الأعضاء المهمة، وأصحاب المصلحة بهدف تعزيز تنسيق العمليات وتيسير تبادل المعلومات وزيادة الكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت 120 مناسبة من مناسبات الدعم الانتخابي على شبكة الإنترنت، شملت عقد جلسات أسبوعية وشهرية متعلقة بالمساعدة الانتخابية مع الشركاء الانتخابيين لضمان تبادل المعلومات، وحلقات دراسية متعلقة بالشؤون الجنسانية والانتخابات، وحلقات عمل مواضيعية.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: تعزيز المصالحة وتشجيع عملية ديمقراطية شاملة للجميع

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

200 - في عام 2021، أسهم عمل البعثة في مواصلة الحوار السياسي بين الليبيين عبر ملتقى الحوار السياسي الليبي، وتعيين سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة شكلت سلطة تنفيذية موحدة، والنهوض بالجهود الرامية إلى توحيد المؤسسات الاقتصادية، على الرغم من تأثر ذلك باستمرار الانقسامات بين الأطراف. وباستخدام مجموعة متنوعة من أدوات الاتصال الاستراتيجية، دعمت البعثة العمليات السياسية والانتخابية بجهود رامية إلى مكافحة خطاب الكراهية والتحريض والمعلومات المضللة في وسائل الإعلام الليبية، وشجعت بالتوازي مع ذلك على اتباع مبادئ الصحافة الأخلاقية ومبادئ التواصل على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ووصلت حوارات أُطلقت على وسائل الإعلام الرقمية المبتكرة إلى آلاف الليبيين، مما فتح المجال أمام عامة الجمهور للمشاركة في الحوار السياسي.

201 - وفي عام 2023، ستواصل البعثة تيسير إجراء عملية حوار سياسي شامل للجميع يقودها الليبيون ويتولون زمامها من أجل التوصل إلى اتفاق على إطار دستوري يتوافق مع المعايير الدولية ويكون من شأنه تعزيز بناء الدولة والحوكمة الرشيدة والمساءلة. وستقدم البعثة الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى ضمان انتقال سياسي سلمي والمصالحة وتوطيد المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً. وسيُقدّم الدعم التقني في إطار التحضير للانتخابات وإجرائها، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وهو ما سيزيد من تعزيز اللامركزية والحكم المحلي.

202 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 33).

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
اقتراح البعثة لخريطة طريق مؤلفة من ثلاثة أجزاء لوقف الأعمال العدائية ومواصلة حظر الأسلحة واستئناف الحوار السياسي	بدء مسارات الحوار الاقتصادي - المالي، والعسكري - الأمني، والسياسي بين الليبيين ودعمها من جانب مجموعات العمل المعنية في إطار عملية برلين للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا	اختيار سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة من جانب ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي تيسره البعثة، وإقرارها من قبل مجلس النواب، لكي تتولى حكم ليبيا خلال الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية، على ألا يتجاوز ذلك 18 شهرا	حدوث انتقال سلمي للسلطة بعد إجراء الانتخابات الوطنية	إسهام برلمان منتخب موحد وحكومة قادرة على أداء وظائفها ومؤسساتها في الاستقرار السياسي والمصالحة
إدراج إيرادات إضافية (مطابقة لإيرادات النفط) في عملية الميزنة	توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020 واعتماد خريطة الطريق السياسية في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الفترة الانتقالية حتى إجراء الانتخابات الوطنية	لم يتم التوصل إلى اتفاق على أساس دستوري لإجراء الانتخابات	دعم اتباع نهج وطني متعدد الأوجه إزاء المصالحة، مع معالجة مسألة المساواة في الوقت نفسه	الاتفاق على إطار دستوري ووضعه بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية
عقد اجتماعات لمحافظي مصرف ليبيا المركزي بدعم من المؤسسات المالية الدولية للاتفاق على اختصاصات المصرف	توحيد أسعار الصرف من جانب مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، ومن ثم تعزيز القيمة الحقيقية للعملة والقضاء على اختلالات السوق	إلى اعتماد دستور يتسق مع المعايير الدنيا المعترف بها دوليا	الانتهاء من العملية الرامية إلى اعتماد دستور يتسق مع المعايير الدنيا المعترف بها دوليا	كفالة الدستور وحمايته لإمكانية المشاركة على قدم المساواة في العمليات السياسية والديمقراطية، بما في ذلك للنساء والشباب
إقامة حوار اقتصادي ليبي مع خبراء اقتصاديين ليبيين لتعزيز وتطوير إصلاح السياسات الاقتصادية	إعادة تفعيل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، بما يمكن من تنسيق السياسات النقدية	نشر التقرير المتعلق بمراجعة حسابات مصرف ليبيا المركزي بالاستناد إلى مراجعة الحسابات التي بُدئت بهدف استعادة عملية المساواة الوطنية والتحرك نحو توحيد فرعي المصرف	دعم توحيد مصرف ليبيا المركزي، بما في ذلك تنسيق حساباته وعملياته الإشرافية على المصارف التجارية؛ وتعزيز عملية المساواة الوطنية	زيادة المؤسسات الاقتصادية والمالية لقدرتها على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وسن إصلاحات اقتصادية، من أجل إيجاد اقتصاد ليبي أكثر إنتاجية وكفاءة وشفافية
إبرام عقد مع شركة مراجعة حسابات وإطلاق عمليات مراجعة حسابات موازية لكلا فرعي مصرف ليبيا المركزي	إضفاء الطابع الرسمي على إنشاء لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبية لتكون هيئة استشارية مؤقتة معنية بتنسيق السياسة الاقتصادية وتهيئة الظروف اللازمة للتوحيد المؤسسي	دعم الخبراء الاقتصاديين لعملية الانتقال إلى حكومة وطنية جديدة موحدة من خلال اتخاذ خطوات مستمرة نحو دعم توحيد الميزانية الوطنية والعمليات الاقتصادية الأخرى	تعزيز عملية توحيد مصرف ليبيا المركزي، بما في ذلك تنسيق حساباته وعملياته الإشرافية على المصارف التجارية؛ وتعزيز عملية المساواة الوطنية	مواصلة جهود الإصلاح الاقتصادي لجعل الاقتصاد الليبي أكثر إنتاجية وكفاءة وشفافية

النتيجة 2: تعزيز مؤسسات سيادة القانون وعملية العدالة الانتقالية من أجل حماية حقوق جميع الناس في ليبيا

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

203 - في عام 2021، دعمت البعثة إطلاق مركز وطني للعدالة الانتقالية يهدف إلى تدريب الجهات الفاعلة الوطنية وتعزيز القدرات الوطنية وإعداد القوانين بشأن العدالة الانتقالية. وأدى الدعم التقني الذي قدمته البعثة كذلك إلى إنشاء لجنة مؤلفة من 20 محامية متمرسمة ضمن نقابة المحامين الليبيين تهدف إلى تعزيز تركيزها على حقوق المرأة. ويسرت البعثة أيضا المناقشات بشأن العنف ضد المرأة، ودور منظمات المجتمع المدني، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وواصلت البعثة توثيق حالات الاحتجاز التعسفي في مرافق تديرها جهات حكومية وغير حكومية في جميع أنحاء البلد، فضلا عن الحوادث التي تعرض فيها محتجزون للتعذيب والعنف الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

204 - وفي عام 2023، ستدعم البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالتزاماتها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، مع التركيز على حماية الحيز المدني وحرية التعبير والتجمع. وستساعد البعثة المؤسسات الليبية في تنفيذ عملية العدالة الانتقالية، مع وضع حقوق الضحايا والمساءلة والعدالة في صلب العملية. وستبذل مساع حميدة لتعزيز الاعتراف بحقوق المرأة والتمتع بها وإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات والإجراءات المتصلة بتمكين المرأة، وحماية حقوق المرأة والطفل وضحايا العنف.

205 - ويُعرض النقد المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 34).

الجدول 34

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إنشاء منتدى للمجتمع المدني يشارك فيه المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان ويعنى بالتقرير الدوري الشامل وينسق تقديم تقرير دوري شامل مشترك إلى مجلس حقوق الإنسان	تعزيز قدرات الليبيات من أعضاء المجالس البلدية في مجال إشراك المرأة الليبية في السلام والعملية الانتخابية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتشريعات الوطنية، والتوصيات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة	تعزيز ريادة القضاء، بما في ذلك المجلس الأعلى للقضاء، في احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، مع التركيز على قصي الحقائق وتعزيز جهازي القضاء والادعاء العام	إنشاء آلية وطنية للعدالة الانتقالية، وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية في مجال قوانين العدالة الانتقالية وعملية المصالحة، والدعوة إلى الإفراج عن السجناء المحتجزين تعسفا	وضع وتنفيذ أطر قانونية وسياسية من قبل السلطات التشريعية لتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك إقرار قانون بشأن العنف ضد المرأة، وتعديل قانون العدالة الانتقالية رقم 29 لعام 2013، وصياغة قانون جديد للمصالحة الوطنية
			قيام الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بوضع استراتيجية للحماية وهيكل للحماية تقره الحكومة وتشمل لجنة مشتركة للحماية مرتكبيها والبث فيها ومنع تراعي المنظور الجنساني	تعزيز مؤسسات سيادة القانون لكي تتولى التحقيق في تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها والبث فيها ومنع وقوعها، مع تعزيز قدرات

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
			وتدافع عن حقوق الإنسان وعن مسائل الحماية إنشاء منتدى تشاوري مشترك يعزز رصد المجتمع المدني وتحليله لتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وإبلاغه عنها	منظمات المجتمع المدني على الرصد والإبلاغ

النتيجة 3: إيجاد مؤسسات أمنية موحدة تعزز إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك آلية ليبية فعالة لرصد وقف إطلاق النار

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

206 - خطة عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 المتعلقة بإخراج المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا التي اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر 2021 تنص على عملية تدريجية متوازنة متسلسلة لانسحاب هذه العناصر من الأراضي الليبية. وأسهمت جهود البعثة في تعزيز الأساس الذي يُستند إليه في مواصلة العمل الهادف إلى توحيد قطاع الأمن وإصلاحه. وشرعت البعثة أيضا في النشر التدريجي المرحلي القابل للتطويع لآلية رصد وقف إطلاق النار، التي تضم مراقبين دوليين وموظفين يقدمون الدعم التشغيلي واللوجستي والأمني.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

207 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن عدم الاستقرار السياسي الجاري يخلف أثرا سلبيا على التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق المتفق عليها مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ويضع صعوبات أمام تفعيل الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار في الوقت المقرر. وقد تصدت البعثة لهذا الأمر بالتركيز على اتخاذ خطوات تشغيلية ملموسة، مثل وضع إجراءات التشغيل الموحدة اللازمة لإنشاء غرفة العمليات المشتركة والتواصل المنتظم مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والمراقبين المحليين. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل البعثة تعزيز ما تقدمه إلى آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها من دعم في مجال تنمية قدراتها على التخطيط التشغيلي والرصد والتحقق والإبلاغ فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار، وذلك من أجل مواصلة تحديد المجالات المتفق عليها وتحديد الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها.

208 - ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 35).

الجدول 35
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إنشاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لتكون هيئة مشتركة بين حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي تساهم في الحد من الأعمال العدائية وتشكل نواة لإبرام اتفاق وقف إطلاق النار الكامل في عام 2020	توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020 اعتماد خريطة الطريق السياسية التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بشأن الفترة الانتقالية حتى إجراء الانتخابات الوطنية	بناء الثقة بين الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار أدى إلى توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في 8 تشرين الأول/أكتوبر على خطة عمل لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا	تنفيذ خطة العمل لانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة، بما في ذلك إنشاء غرفة عمليات مشتركة	توحيد مؤسسات قطاع الأمن، تحت إشراف مدني بما في ذلك إيجاد قوات عسكرية وقوات شرطة تؤدي وظائفها وتتمتع بالكفاءة المهنية وتكون خاضعة للمساءلة
توقيع آلية رصد وقف إطلاق النار التي يتولى الليبيون زمامها في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 من قبل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والبعثة	توقيع آلية رصد وقف إطلاق النار التي يتولى الليبيون زمامها في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 من قبل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والبعثة	توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على خطة عمل لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار	توسيع نطاق جهود لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتشمل المنطقتين الشرقية والجنوبية	إطلاق مبادرات الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات المسلحة غير الحكومية وتسريحها وإعادة إدماجها من خلال آليات فعالة وشاملة للجميع تنشؤها لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

المنجزات المستهدفة

209 - يعرض الجدول 36 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 36

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	3	3
1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن	3	3	3	3

تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
6	6	6	6	6
6	6	6	6	6
2 - جلسات مجلس الأمن				
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				
16	16	4	22	16
15	15	2	20	15
1	1	2	2	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
138	138	143	140	138
5 - عقد حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن العملية السياسية، وبناء الثقة، ووضع الدستور، والإصلاح التشريعي والاقتصادي، وإدارة الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية، والوساطة وتسوية النزاعات، ومنع التحريض على العنف والكرهية والتصدي له، ووسائل الإعلام، والنشاطات الشباب على وسائل التواصل الاجتماعي، والحوار الرقمي الليبي، وتوحيد صفوف الجيش، وتسريح الجماعات المسلحة، وإسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم التتسيقي والدعوة بشأن إدارة الذخائر غير المنفجرة والذخيرة؛ وتنمية القدرات				
138	138	143	140	138
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة من أجل مواصلة حوار سياسي وأمني واقتصادي شامل للجميع عن طريق التواصل مع المؤسسات الليبية والأحزاب والأنشطة السياسية والمجتمع المدني والنساء والشباب والمكونات الثقافية، بما في ذلك عقد اجتماع شهري لفريق عامل سياسي وآخر اقتصادي وفريق عامل معني بحقوق الإنسان؛ وبذل المساعي الحميدة بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك عقد اجتماع شهري واحد للجنة العسكرية المشتركة 5+5 (للوصول إلى ما يتراوح بين 12 و 15 من الجهات الفاعلة الليبية الرئيسية)؛ وعقد جلسة واحدة للرؤساء المشاركين للفريق العامل المعني بالأمن (للوصول إلى ما يتراوح بين 10 و 15 من الجهات الفاعلة الرئيسية على مستوى السفراء) وعقد جلسة عامة واحدة للفريق العامل المعني بالأمن (للوصول إلى ما يتراوح بين 20 و 25 من الجهات الفاعلة على مستوى السفراء)؛ وعقد اجتماع واحد شهريا للفريق العامل المعني بقطاع الأمن (للوصول إلى 20 مستفيدا، بمن فيهم الملحقون العسكريون الرئيسيون والمستشارون لشؤون الشرطة)، ولمختلف اللجان الفرعية ولجان الاتصال داخل ليبيا وخارجها مرة واحدة على الأقل في الشهر (للوصول في المتوسط إلى 12 مستفيدا)، بما في ذلك اجتماعات اللجان الفرعية المختلفة التي تهدف إلى توحيد الجيش، وذلك لتناول مسألة الجماعات المسلحة غير الحكومية والسياسات والأطر الأمنية الاستراتيجية (للوصول إلى حوالي 20 مستفيدا)؛ وبذل المساعي الحميدة لدعم المساواة والعدالة الانتقالية وتعزيز القدرات الوطنية من خلال إسداء المشورة التقنية المباشرة وتقديم برامج بناء القدرات إلى 15 محاميا و 15 مدعيا عاما/قاضيا، وبذل المساعي الحميدة لدعم القضاء وجهاز الادعاء العام في مجال سيادة القانون المستدامة وإمكانية اللجوء إلى القضاء والمحاكمات العادلة؛ وبذل المساعي الحميدة لتعزيز الاعتراف بحقوق المرأة والتمتع بها، بما يتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والدعوة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على النظم والسياسات والإجراءات والآليات المتصلة بحماية وتمكين ضحايا العنف من النساء، وتوفير إمكانية لجوء المرأة إلى قضاء منصف وإعطاء الأولوية لحماية حقوق المرأة والطفل، وذلك بسبل منها عقد اجتماعات مع وحدات تمكين المرأة في قوة الشرطة والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووحدة المرأة في المجلس الرئاسي. بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات رصد تابعة لعنصر رصد وقف إطلاق النار في البعثة دعما لجهود الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار، والوصول إلى المواقع المختلفة في منطقة المسؤولية على طول الطريق الساحلي بين سرت وأبو قرين، إلى سوكنة، وبين أبو قرين وبن جواد، مع إمكانية توسيع ذلك في مرحلة لاحقة؛ وإيفاد بعثات مشتركة لتوثيق أي انتهاك مزعوم لوقف إطلاق النار والإبلاغ عنه، وتحليل آخر التطورات في ليبيا والإبلاغ عنها، بما في ذلك إجراء تقييمات دورية للتهديدات التي تحيق بالحالة العامة والتي يمكن أن تهدد رصد وقف إطلاق النار وتؤثر عليه؛ وإيفاد بعثات رصد معنية بحالة حقوق الإنسان، مع إجراء زيارات إلى 6 سجون ومراكز احتجاز، رهنا بمنح ضمانات وصول من قبل النظراء الرسميين إلى أماكن منها أماكن الاحتجاز المؤقت والاحتجاز السري والأنواع الأخرى من أماكن الحرمان من الحرية، مثل ملاجئ النساء والإصلاحيات؛ والاضطلال بالرصد والإبلاغ فيما يتعلق بحوالي 60 حالة من حالات تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع، ورصد مسائل الحماية، مع التركيز على النساء والأطفال؛ ورصد قضايا الحماية باتباع نهج يتمحور حول الضحايا ويركز على النساء والأطفال والمهاجرين، والوصول إلى ما يصل إلى 30 مستفيدا يحالون إلى السفارات المعنية و/أو تُقدم لهم المساعدة القانونية والنفسية من أجل الاندماج السلس في المجتمع.				

التشاور والمشورة والدعوة: دعم المراحل اللاحقة من العملية السياسية الليبية، بما في ذلك العملية الدستورية وتنظيم الانتخابات، مع تنظيم حلقات عمل بشأن الموضوعات التقنية المتصلة بالانتخابات يستفيد منها 300 من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين المعنيين بالانتخابات؛ وتقديم المساعدة الانتخابية، وتبادل المعلومات وعقد اجتماعات تنسيق يستفيد منها 100 مستفيد مع الشركاء الدوليين في مجال المساعدة الانتخابية ومع السفارات، وإسداء المشورة للنهوض بعملية وضع الدستور؛ وإسداء المشورة يوميا إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية بشأن المسائل الانتخابية؛ وتقديم المساعدة في تعزيز القرارات التقنية لهيئات إدارة الانتخابات؛ وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية؛ وتقديم الدعم في مجال التخطيط لأمن العملية الانتخابية، وتقديمه إلى اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية في الانتخابات البلدية من خلال العمل مع أصحاب المصلحة المحليين المعنيين بالانتخابات؛ ودعم إعادة بناء نظام الحكم الوطني الليبي من خلال معالجة جذور المظالم عن طريق عملية للمصالحة الوطنية وآليات عدالة انتقالية، مع عقد حلقات عمل وندوات يستفيد منها 50 مستفيدا؛ وتخطيط وتنفيذ أنشطة رصد وقف إطلاق النار؛ وإسداء المشورة إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، بما في ذلك المشورة القانونية عند الاقتضاء، من أجل إنشاء آلية رصد فعالة تتولى تنسيق وتقييم التقدم المحرز في مجال انسحاب القوات الأجنبية والمترتبة؛ وإسداء المشورة بشأن السياسات

والأطر الأمنية؛ وإسداء المشورة وإجراء مشاورات مع ملثقي الحوار السياسي الليبي والكتلة النسائية في مجلس النواب والمجتمع المدني والمجموعات النسائية، بمشاركة حوالي 500 امرأة؛ وإعداد خطة متعلقة بالدعوة إلى إقرار القانون بشأن العنف ضد المرأة؛ ودعم إدارة قطاع الأمن وإصلاحه وتطويره، بما في ذلك إعادة إدماج الجماعات المسلحة غير الحكومية؛ وإسداء المشورة إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، والمركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب، والمنظمات والكيانات والجهات صاحبة المصلحة الوطنية والدولية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بشأن تحديد الأسلحة الثقيلة، وإدارة الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن مسح وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والأشراك الخداعية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام؛ والدعوة وإسداء المشورة بشأن الصكوك الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ وتقديم الدعم في تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام وتيسير بناء القدرات في حدود الموارد المتاحة؛ وعقد اجتماعات لبناء الثقة مع 50 مشاركا من السلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني دعما لمبادرات حوار المصالحة؛ والدعوة إلى إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتنفيذ ذلك الإطار، بما في ذلك استراتيجية الرصد والإبلاغ والاتصال؛ والدعوة إلى احترام الحيز المدني وحرية التجمع وحرية التعبير، بمشاركة 30 شخصا و 4 مؤسسات محلية، منها وزارة العدل ووزارة الداخلية ومكتب المدعي العام والمجلس الأعلى للقضاء، من أجل الإفراج عن الأفراد المحتجزين من دون سند قانوني؛ والدعوة إلى حقوق المرأة عن طريق تيسير إجراء مناقشات وعن طريق إسداء المشورة التقنية بشأن مشروع القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة إلى 14 خبيرا وطنيا معنيا بحقوق المرأة والطفل، فضلا عن إسداء المشورة بشأن المساواة بين الجنسين؛ وإسداء المشورة بشأن العنف ضد المرأة والعنف الجنساني المرتبطين بالعملية الانتخابية؛ وإسداء المشورة والدعم لتعزيز قدرة 30 مدافعا ومدافعة عن حقوق الإنسان بشأن الفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظم حملات إعلامية وحملات اتصالات والقيام عبر وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي بتوجيه رسائل تروج لعملية السلام بمساراتها الثلاثة وللحوار بين الأطراف الليبية، والترويج للمصالحة والتماسك الاجتماعي واحترام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مع الوصول في إطار ذلك إلى 5 ملايين ليبي (بما في ذلك الشباب والنساء والمؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي وعامة الجمهور) و 20 من المؤسسات الإعلامية الرسمية والنظراء، بما في ذلك منظمات من منظمات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية؛ وعقد اجتماعات ومناسبات محددة الأهداف، وإجراء زيارات ميدانية للقيادة في الشرق والجنوب والغرب، والتواصل مع ما لا يقل عن 120 شابا و 100 ناشطة من جميع أنحاء ليبيا لتعزيز دورهم الرئيسي في بناء السلام وفي عملية السلام في ليبيا، بسبل منها إحياء الجهود المتعلقة بحوار مسار الشباب وتعزيز الجهود المتعلقة بحوارات مساري المرأة والبلديات؛ وتعزيز أنشطة التوعية والتواصل التي تضطلع بها البعثة مع المجتمعات المحلية، وبناء الثقة، والحفاظ على التنسيق الوثيق، وتفعيل انسحاب المقاتلين الأجانب والمترتبة؛ ودعم قيادة البعثة ومسؤوليها الرفيعة المستوى في جولاتهم واجتماعاتهم الدولية مع الدول الأعضاء والسلك الدبلوماسي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إجراء ما لا يقل عن 40 من المقابلات والبيانات والتفاعلات الإعلامية الاستراتيجية مع وسائل إعلام دولية وإقليمية رفيعة المستوى باللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية ومع وسائل إعلام محلية مختارة؛ والتواصل المتكرر مع وسائل الإعلام المحلية في جميع أجزاء ليبيا لتشجيع إصدار تقارير تراعي حالة النزاع؛ وإعمال جهود حلّ المشاكل وإدارة الأزمات فيما يتعلق بحملات الاستقطاب الإعلامية التي تهدف إلى تقويض تنفيذ ولاية البعثة؛ وإقامة شراكات مع منصات وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الجهود في مجال مكافحة خطاب الكراهية والأخبار الزائفة والمعلومات المضللة؛ وتعزيز الشراكة مع كل من شعبة شمال أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، وخطية الابتكار في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، لتعزيز رصد وتحليل وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وإنتاج تقارير يومية عن رصد وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وتعزيز العلاقات المهنية مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية؛ والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان والعمل بصفة مصدر عام للمعلومات؛ وإصدار 140 نشرة صحفية وبيانا عن التقدم المحرز في عملية بذل المساعي الحميدة؛ وتقديم إحاطة إعلامية منتظمة من الممثلة الخاصة للأمين العام إلى المجتمع الدولي؛ والإنتاج الداخلي لمنتجات متعددة الوسائط، تشمل 4 مقاطع فيديو عن النساء المشاركات في ملثقي الحوار السياسي الليبي، وما مجموعه 80 دقيقة من مقاطع الفيديو عن الملثقي واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وغيرها من الاجتماعات، وهي مقاطع تُوزع عبر وسائل التواصل الاجتماعي والقوائم البريدية لوسائل الإعلام؛ وتسجيل 1 500 دقيقة من تسجيلات الفيديو للبث المباشر لجلسات ملثقي الحوار السياسي الليبي في جولتي شباط/فبراير وحزيران/يونيه - تموز/يوليه؛ وتقارير عن خطاب الكراهية ومنظمات المجتمع المدني النسائية.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث الموقع الشبكي للبعثة يوميا وتوفير موجز إخباري يومي على المنصات الرسمية للبعثة في وسائل التواصل الاجتماعي باللغتين العربية والإنكليزية، لتسليط الضوء على ما تنظمه البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري من أنشطة واجتماعات ومناسبات وما يبثانه من رسائل عامة وما ينفذه من مشاريع وبرامج؛ والقيام، بمساعدة من خلية الابتكار في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بإجراء حوارات إعلامية رقمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي مع الجمهور الليبي، والتواصل مع آلاف الليبيين في حوارات مواضيعية، بما في ذلك المجموعات الاجتماعية (الشباب والنساء)، للحصول على آرائهم وتوصياتهم وإشراكهم في الحوار السياسي.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

(الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 37

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023		2022	2021	
الزيادة/(النقصان) عام 2022 مقابل عام 2023	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	فئة الإنفاق
84,6	–	6 761,1	6 676,5	6 393,5	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
8 466,2	–	41 722,7	33 256,5	33 756,4	تكاليف الموظفين المدنيين
10 619,4	455,0	39 948,4	29 329,0	28 981,1	التكاليف التشغيلية
19 170,2	455,0	88 432,2	69 262,0	69 131,0	المجموع (بعد خصم الاحتياطيات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 38

الوظائف

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا										
متطوعو	مجموع الموظفين	الخدمة فئة	المجموع الميدانية/ الخدمات	ف-3	ف-2	ف-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	ف-5
الأمم المتحدة	المحلية	الوطنيون	الدولية	الخدمات الأمنية العامة ^(أ)	الفرعي	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	ف-1	ف-2	ف-3
311	6	84	14	207	1	119	87	2	30	32	14	(ع)
99	—	34	1	64	—	35	29	—	14	10	3	1
410	6	118	15	271	1	154	116	2	44	42	17	(ع)
417	6	118	16	277	1	154	122	2	48	42	20	(ع)
7	—	—	1	6	—	—	6	—	4	—	3	(1)

المعتمد لعام 2022

تمشيا مع قرار الجمعية العامة 246/76 ألف

تمشيا مع قرار الجمعية العامة 246/76 باء

المجموع لعام 2022

المقترح لعام 2023

التغير

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) إحدى الوظيفتين ممولة بنسبة 50 في المائة ويجري تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

(ج) تشمل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

210 - في عام 2022، أذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها 246/76، للأمم العام بالدخول في التزامات، تُقسّم أنصبةً مقررة على الدول الأعضاء، بمبلغ لا يتجاوز 17 945 500 دولار، ويشمل ذلك إنشاء 99 وظيفة إضافية (1 أمين عام مساعد، 1 مد-1، 3 ف-5، 10 ف-4، 14 ف-3، 35 من فئة الخدمة الميدانية، 1 موظف فني وطني، 34 من الرتبة المحلية)، وكان ذلك في سياق نظرها في التقديرات المنقحة المتعلقة بالبعثة (A/76/6 (Sect.3)/Add.8). ووفقاً للممارسة المتبعة، فإن سلطة الالتزام، وإن كانت تشكل جزءاً من موارد البعثة في عام 2022، فإنها غير مدرجة في الاعتماد المخصص لعام 2022، بالنظر إلى أن الجمعية العامة لم توافق بعد على ذلك الاعتماد.

211 - وبالنسبة لعام 2023، ستظل تلك الوظائف البالغ عددها 99 ضرورية للتنفيذ الفعال للولايات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2542 (2020) و 2570 (2021)، على النحو الموضح في التقديرات المنقحة للبعثة (A/76/6 (Sect.3)/Add.8).

212 - وبالإضافة إلى ذلك، ومع مراعاة تجديد ولاية البعثة في قرار مجلس الأمن 2629 (2022)، يُقترح لعام 2023 إدخال عدد من التغييرات على الملاك الوظيفي، بما في ذلك الهيكل القيادي، وسيؤدي ذلك إلى زيادة صافية قدرها سبع وظائف إضافية تعكس إعادة تنظيم الوحدات التنظيمية وإعادة تسميتها، وإنشاء فريق وظيفي جديد، وإلغاء وظيفة واحدة، وإنشاء ثنائي وظائف، وإعادة ندب وظيفة واحدة، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة، ونقل وظيفتين، على النحو المفصل فيما يلي:

(أ) وتمشيا مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل، التي أقرها مجلس الأمن في قراره 2629 (2022)، بإعادة تشكيل هيكل البعثة إلى نموذج السابق الذي يتولى فيه القيادة ممثل خاص للأمم العام يدعمه نائب للممثل الخاص للأمم العام للشؤون السياسية ونائب للممثل الخاص للأمم العام يشغل أيضاً منصب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، يُقترح تغيير أسماء الوظائف الثلاث التالية: '1' تغيير اسم المبعوث الخاص للأمم العام إلى الممثل الخاص للأمم العام (وكيل أمين عام)؛ '2' تغيير اسم منسق البعثة إلى نائب الممثل الخاص للأمم العام للشؤون السياسية (أمين عام مساعد)؛ '3' تغيير اسم الأمين العام المساعد المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية إلى نائب الممثل الخاص للأمم العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. وتبعاً لذلك، سيجري موازنة الاسم التنظيمي للمكاتب المتصلة بالمناصب الثلاثة لمواكبة التغيير الذي طرأ على الألقاب الوظيفية للقيادة؛

مكتب الممثل الخاص للأمم العام

(ب) إعادة تنظيم قسم شؤون الإعلام والاتصالات بنقلها من مكتب رئيس الموظفين إلى مكتب الممثل الخاص للأمم العام، لتعزيز الاتصالات الاستراتيجية دعماً لجهود المشاركة السياسية المتعلقة بأولويات البعثة؛

(ج) إعادة تنظيم القسم الاستشاري للشؤون الجنسانية بنقلها من مكتب رئيس الموظفين إلى مكتب الممثل الخاص للأمم العام، لكفالة مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب تنفيذ الولاية وكفالة التواصل المباشر مع رئيس البعثة وكبار قادتها بشأن مسائل المرأة والسلام والأمن؛

(د) إلغاء وظيفة واحدة لمستشار عسكري (مد-1)، بالنظر إلى أنه تقرر أن مهام هذه الوظيفة يمكن أن يؤديها بشكل ملائم موظفان آخرا حاليان هما رئيس دائرة المؤسسات الأمنية (مد-1) ورئيس دائرة عنصر رصد وقف إطلاق النار (مد-1)؛

(هـ) إنشاء وظيفة واحدة لكبير موظفين للشؤون الاقتصادية (ف-5) في طرابلس لكي يتولى حقيبة السياسات الاقتصادية من أجل تعزيز قدرة البعثة على التحليل الاقتصادي ودعم جهود الوساطة والمساواة الحميدة التي تبذلها البعثة بشأن الإصلاح الاقتصادي، تمشيا مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل. وسيدعم كبير الموظفين للشؤون الاقتصادية قيادة البعثة في الاتصالات الرفيعة المستوى على المسار الاقتصادي بالقيام بما يلي: (أ) إسداء المشورة إلى قيادة البعثة بشأن مسارات العمل المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي: (ب) التنسيق مع المؤسسات المالية الدولية

الرئيسية، وفريق الأمم المتحدة القطري، وأصحاب المصلحة الليبيين الرئيسيين بشأن ما يبذلونه من جهود في مجال الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك توحيد المؤسسات الاقتصادية في ليبيا، بدءاً من إيجاد مصرف مركزي ليبي موحد، وضمان إدارة الإيرادات في جميع أنحاء البلد بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة؛

مكتب رئيس الموظفين

(و) إنشاء وحدة لتخطيط البعثة، تمشياً مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل، لتعزيز قدرة البعثة على التخطيط الهادف إلى تحسين فعالية البعثة وتعزيز التكامل في الأمم المتحدة، وذلك من أجل دعم التوجيه الفعال والإدارة المتكاملة لأنشطة البعثة وكفالة الاتساق والمواءمة على نطاق البعثة فيما بين المهام الصادر بها تكليف. وفي هذا الصدد، يُقترح بالنسبة لعام 2023 تشكيل هذه الوحدة عن طريق نقل الوظيفة الحالية لموظف تخطيط البعثة (ف-4) من داخل مكتب رئيس الموظفين؛

(ز) إنشاء وظيفة واحدة لكبير موظفين للشؤون السياسية (ف-5) لكي يشغل منصب نائب رئيس الموظفين، في طرابلس، بغية تعزيز قدرة مكتب رئيس الموظفين على الاضطلاع بالشكل الملائم بتوجيه مجموعة من عمليات المساءلة والإدارة المسندة إلى المكتب والإشراف عليها، فضلاً عن تقديم الدعم التنسيق بما يتماشى مع الجهود التي تبذلها البعثة لكفالة اتساقها العام. وسيعزز شاغل الوظيفة قدرة المكتب التنسيقية، ويعكس ذلك درجة التعقيد المتزايدة التي تتسم بها ولاية البعثة وتوصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل، ويراعي توسع نطاق وجود البعثة مع إنشاء عنصر رصد وقف إطلاق النار في سرت؛

(ح) إنشاء وظيفة مترجم تحريري للغة العربية (ف-3) في وحدة الترجمة التحريرية والشفوية في طرابلس لتوفير ترجمات عالية الجودة وفي الوقت المناسب بين اللغتين العربية والإنكليزية للوثائق والبيانات العامة ولتوفير ترجمة شفوية تنبئية وفورية عالية الجودة خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى (الحضورية والافتراضية) المعقودة بين كبار المسؤولين في البعثة والمهاجرين الليبيين. وستكون هذه القدرة الإضافية أساسية لدعم جهود المشاركة السياسية المتزايدة التي تبذلها قيادة البعثة وأقسامها، والتي تشمل دعم جميع المسارات والأفرقة العاملة فيما يتعلق بالمسائل السياسية والعسكرية - الأمنية والاقتصادية والمسائل المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن جميع قنوات المفاوضات النشطة بين الأطراف، والتواصل مع أصحاب المصلحة الإقليميين والشركاء الدوليين الآخرين؛

دائرة الشؤون السياسية

(ط) إنشاء وظيفة واحدة لموظف شؤون سياسية (ف-4) في طرابلس يتمتع بالخبرة في مجال الدساتير، لدعم العمليات الدستورية الليبية بتقديم الدعم التقني والمشورة إلى النظراء الليبيين وداخل البعثة، بما في ذلك دعم المشاورات السياسية المتعلقة بالمسائل الدستورية، تمشياً مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل؛

شعبة المؤسسات الأمنية

(ي) إنشاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (ف-3) في طرابلس لدعم عمل البعثة المتزايد في مجال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تمشياً مع التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل، بما في ذلك تقديم الدعم لتيسير التخطيط التشغيلي بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الوطنيين في مسائل تصميم العمليات والبناء المؤسسي والجوانب الاقتصادية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،

والمساهمة في البحث والتحليل المتعلقين بأعمال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك تقييمات المخاطر والتهديدات، والعوامل السياسية، والمسائل الأمنية، والمسائل الأخرى التي تؤثر على عمليات البعثة؛

القسم الاستشاري للشؤون الجنسانية

(ك) إنشاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون الجنسانية (ف-3) في طرابلس لتقديم الدعم إلى كبير مستشاري الشؤون الجنسانية في تنسيق الشؤون الجنسانية في سياق توسيع وجود البعثة وزيادة بذل المساعي الحميدة. وسيدعم شاغل الوظيفة الوحدة الاستشارية المعنية بالشؤون الجنسانية في مساعدة الحكومة على كفالة مشاركة المرأة في عملية الانتقال السياسي وجهود المصالحة وقطاع الأمن والمؤسسات الوطنية وتوليها فيها لأدوار قيادية بصورة كاملة وفعالة ومجدية؛

قسم شؤون الإعلام والاتصالات

(ل) إنشاء وظيفة واحدة لشؤون الإعلام (ف-3) في طرابلس لتعزيز الجهود التي تبذلها البعثة في مجال الاتصالات الاستراتيجية، تمشياً مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل، من أجل ضمان عرض واضح ومقنع لرؤية البعثة فيما يتعلق بدعم تعزيز المشاركة السياسية وجهود الوساطة؛

مكتب رئيس دعم البعثة

(م) إعادة تسمية مكتبين مندرجين في إطار دعم البعثة: هما مكتب نائب رئيس دعم البعثة الذي سيصبح قسم إدارة العمليات والموارد، ومكتب رئيس الدائرة التقنية الذي سيصبح قسم سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات، وذلك من أجل تحسين المواءمة والتنسيق داخل هيكل دعم البعثة؛

(ن) نقل وظيفة واحدة لنائب رئيس دعم البعثة (ف-5) من تونس إلى طرابلس لكي يتولى شاغلها منصب رئيس قسم إدارة العمليات والموارد، وذلك من أجل تعزيز الإشراف على العمليات اليومية لوحدات دعم البعثة الرئيسية، وكفالة التنفيذ المناسب للقرارات الرئيسية، وتيسير عملية صنع القرار المتعلقة بالموارد، بما في ذلك ما يتصل بمسائل ملاك الموظفين والشؤون المالية والطبية والاتصالات التي تعتبر أساسية للوفاء بولاية البعثة. وسيشرف شاغل الوظيفة على وحدة الموارد البشرية والوحدة الطبية ووحدة الشؤون المالية ووحدة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وسيديرها ويوجهها؛

(س) إعادة تصنيف وظيفة واحدة لرئيس وحدة الدائرة التقنية من الرتبة ف-4 إلى الرتبة ف-5 لتعزيز وإعادة ترتيب أولويات الجهود المتعلقة بالخدمات اللوجستية وتقديم الخدمات، بالنظر إلى اتساع نطاق المسؤوليات والمساءلة المتصلة بإدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات. وبالنسبة لعام 2023، من المتوقع أن يشهد طلب العملاء على سلسلة الإمداد زيادة كبيرة تتناسب مع الزيادة المتوقعة في الإشغال. وسيشرف شاغل الوظيفة على قسم سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات، الذي سيكون مسؤولاً عن إدارة وتنسيق تدفق السلع والخدمات وتقديم خدمات الدعم اللوجستي الرئيسية إلى جميع عناصر البعثة وعملاء آخرين. وسيتألف القسم من وحدة دعم المعيشة/اللوجستيات الحالية، ووحدة الهندسة وإدارة المرافق، ووحدة إدارة الممتلكات، ووحدة العمليات الجوية ومراقبة التحركات، ووحدة النقل، والوحدة المركزية للتخزين والاقتناء وطلبات الشراء، ووحدة المشتريات. والغرض من إعادة التصنيف المقترحة هو كفالة تناسب رتبة الوظيفة مع نطاق المسؤوليات ومضمونها، وستؤدي أيضاً إلى مواءمة رتبة رئيس قسم سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات مع الرتب المعمول بها في بعثات أخرى مماثلة في الحجم والتعقيد والولاية؛

(ع) إنشاء وظيفة واحدة لطبيب (موظف فني وطني) في تونس لتلبية الحاجة الماسة البيئية إلى توافر قدرة طبية متفرغة في تونس، وذلك بالنظر إلى أن تونس هي مركز الدخول إلى ليبيا التي يأتي منها جميع أفراد البعثة ووحدة حراسة

الأمم المتحدة، دون أن يقتصر ذلك على أفراد البعثة المأذون بهم المنتشرين في الميدان. وسيحتاج بشاغل الوظيفة الإشراف على جميع عمليات الإجلاء الطبي من ليبيا إلى تونس، وتقديم الدعم الطبي الطارئ والدعم الطبي الاعتيادي، وفقا لمعايير الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة العقلية لموظفي الأمم المتحدة، وإجراء تقييمات للمستشفيات دعما للبعثة. وسيعالج الإنشاء المقترح الخطر التشغيلي المتمثل في عدم توافر قدرة طبية فوراً للتعامل مع حالات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين؛

(ف) إعادة ندب وظيفة واحدة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية) في طرابلس إلى تقني مختبرات (من الرتبة المحلية) ضمن الوحدة الطبية لزيادة القدرة الطبية للوحدة استجابةً للاحتياجات الصحية الحالية، لضمان سلامة أفراد البعثة. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن الحفاظ على بيئة معقمة، وتنظيم السجلات، ووضع ملصقات تعريفية على العينات وتخزينها، وإدارة المخزون الطبي، وإجراء اختبارات مراقبة الجودة وتدقيق السجلات المختبرية لضمان الامتثال للإجراءات المعمول بها؛

(ص) إعادة تنظيم وحدة المشتريات بنقلها من قسم إدارة العمليات والموارد (مكتب نائب رئيس دعم البعثة سابقاً) إلى قسم سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات (مكتب رئيس الدائرة التقنية سابقاً)؛

(ق) إعادة تنظيم وحدة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنقلها من قسم سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات (مكتب رئيس الدائرة التقنية سابقاً) إلى قسم إدارة العمليات والموارد (مكتب نائب رئيس دعم البعثة سابقاً).

213 - ويُقترح أن تستمر في عام 2023 وظيفة واحدة من فئة المساعدة المؤقتة العامة يشغلها رئيس قسم الإجراءات المتعلقة بالألغام، في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، وذلك لكي يتولى قيادة عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة، وإسداء المشورة إلى قيادة البعثة بشأن مسائل الإجراءات المتعلقة بالألغام، والإشراف على تنفيذ خطة العمل، وقيادة العمل مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

214 - وطُبق معدل شواغر قدره 32,9 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية المستمرة، استناداً إلى مستوى شغل الوظائف مؤخراً وعمليات الاستقدام المتوقعة. وطُبق معدلاً شواغر قدرهما 42,9 في المائة و 32,1 في المائة على الوظائف المستمرة للموظفين الفنيين الوطنيين ولموظفي الرتبة المحلية، على التوالي، وطُبق معدل شواغر قدره 50 في المائة على الوظائف الثماني المقترح إنشاؤها. وطُبق معدل شواغر قدره 16,7 في المائة على التقديرات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة استناداً إلى مستوى شغل الوظائف مؤخراً، وطُبق معدل شواغر قدره 15 في المائة على التقديرات المتعلقة بالموظفين المقدمين من الحكومات، استناداً إلى عمليات الاستقدام المتوقعة. وتستند التقديرات المتعلقة بأفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة إلى افتراض النشر الكامل.

215 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 88 432 200 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي تكاليف نشر 234 فرداً من أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة (100 761 6 دولار)، والمرتبات والتكاليف ذات الصلة (41 722 700 دولار) اللازمة لنشر 277 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 2 أمين عام مساعد، 7 مد-1، 20 ف-5، 42 ف-4، 48 ف-3، 2 ف-2، 154 من فئة الخدمة الميدانية، 1 من فئة الخدمات العامة) و 134 وظيفة وطنية (16 موظفاً فنياً وطنياً، 118 من الرتبة المحلية)، و 6 من متطوعي الأمم المتحدة و 7 موظفين مقدمين من الحكومات، ويشمل ذلك الإنشاء المقترح لـ 8 وظائف (7 وظائف دولية، 1 وظيفة وطنية)، وستغطي كذلك التكاليف التشغيلية (39 948 400 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (208 000 دولار)، والسفر في مهام رسمية (1 010 400 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (23 725 700 دولار)، والنقل البري (265 900 دولار)، والعمليات الجوية (7 010 000 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (3 349 300 دولار)، والشؤون الطبية (852 400 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (3 526 700 دولار).

216 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2023 مقارنة بالموارد المعتمدة لعام 2022 أساساً إلى ما يلي: (أ) استمرار عنصر رصد وقف إطلاق النار في عام 2023، بما في ذلك 99 وظيفة أنشئت حديثاً، لضمان عدم تعطيل ولاية رصد وقف إطلاق النار ولضمان تنفيذها الفعال، وهي ولاية جرت الموافقة على الدخول في التزامات بشأنها لكن لم يُرصد لها أي اعتماد لعام 2022؛ (ب) ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين الناجم أساساً عن أحدث جداول المرتبات وعن الإنشاء المقترح لثمانى وظائف جديدة (2 ف-5، 1 ف-4، 4 ف-3، 1 موظف فني وطني) في عام 2023؛ (ج) ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية في إطار ما يلي: '1' المرافق والبنى التحتية، نتيجة لتطبيق أحدث الأسعار التعاقدية فيما يتعلق باستئجار المباني وخدمات الصيانة؛ '2' الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بسبب اقتناء معدات تجاوزت متوسط عمرها المتوقع؛ '3' العمليات الجوية، بسبب ارتفاع الاحتياجات من الوقود نتيجة للزيادة في أسعار الوقود.

8 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

(700 454 دولار)

تصدير

أحرزت الأطراف الموقعة على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم تقدما كبيرا نحو تنفيذه. فقد واصل أكثر من 13 000 مقاتل سابق عملية إعادة اندماجهم في المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج وفي المجتمعات الريفية والحضرية. ويمضي نظام العدالة الانتقالية قدما في عمله المبتكر الرامي إلى دعم الحقيقة والعدالة وجبر الأضرار التي لحقت بالضحايا وعدم تكرارها. وتؤدي مشاريع إعادة الإدماج ثمارها، ولا يستفيد منها المقاتلون السابقون فحسب، بل يستفيد منها أيضا أشد المجتمعات المحلية ضعفا، كما اتخذت خطوات حازمة هامة نحو تحقيق المصالحة. وفي آذار/مارس 2022، انتُخب نواب من الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة بالسلام البالغ عددها 16 دائرة، فيما شكل تطبيقا للإدماج السياسي الوارد في الاتفاق النهائي.

ولئن كنْتُ أقر بالتقدم المحرز، فإنني أشجع جميع الأطراف على مواصلة بذل جهودها لمعالجة المسائل الهامة التي تشمل حصول المقاتلين السابقين على الأراضي والسكن، واستدامة المشاريع الاقتصادية، وتنفيذ تدابير للتصدي للوصم. ومن الملح جدا تعزيز الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية وتعزيز وجود الدولة الذي لا يزال هشاً في بعض المناطق المتضررة من النزاع.

وسيكون لزاما على السلطات الجديدة التي ستتولى مهامها في أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام 2022 ترسيخ تنفيذ المجالات الرئيسية للاتفاق النهائي. وستواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا الاضطلاع بدور رئيسي في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة المستدامين، وسترافق شعب كولومبيا في مسيرة توطيد مكاسب السلام.

(توقيع) كارلوس روبز ماسيو

الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا

ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

217 - كلف مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بناء على طلب من الحكومة الكولومبية ومن تنظيم القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابق، بالتحقق من ثلاثة جوانب رئيسية من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي اعتمدته الطرفان في عام 2016، والجوانب الثلاثة هي: (أ) إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الجزء 3-2 من الاتفاق)؛ (ب) تنفيذ تدابير للأمن والحماية على المستويين الفردي والجماعي لصالح المقاتلين السابقين، وبرامج شاملة للأمن والحماية لصالح المجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم (الجزء 3-4 من الاتفاق)؛ (ج) الامتثال للأحكام الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وتنفيذها (المادة 5-1-2 من الاتفاق). وقد حدد مجلس الأمن ولاية البعثة، في قراره 2366 (2017)، ثم جددتها في قراراته 2435 (2018) و 2487 (2019) و 2545 (2020) و 2574 (2021) و 2603 (2021).

218 - وتتعاون بعثة التحقق عن كثب مع الطرفين، في أطر منها هيئات التحقق ذات الصلة المنشأة بموجب الاتفاق النهائي، ولا سيما لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، والمجلس الوطني لإعادة الإدماج، واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، وكذلك مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، والسلطات المحلية، والسلطات على مستوى المقاطعات، والمجتمع المدني. وسيظل لعمل بعثة التحقق أهمية حيوية في عام 2023 فيما يتعلق بدعم الأطراف في تنفيذ عملية إعادة الإدماج وتوسيع نطاق توفير الأمن والحماية ليشمل المجتمعات الضعيفة والقيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين، وتقديم الدعم لعملية العدالة الانتقالية من خلال تحقق البعثة، في إطار ولايتها، من الأحكام التصالحية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ومن التنفيذ الشامل لأجزاء الاتفاق النهائي المترابطة والمتعاضدة فيما بينها بشدة.

برنامج العمل

الهدف

219 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو النهوض بالتنفيذ الفعال لأحكام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، المتعلق بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية والأحكام التصالحية.

الاستراتيجية

220 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تطبيق نهج استباقي وشامل للجميع في مجال التحقق، يشمل الدعوة والمسايعي الحميدة والعمل الوثيق مع طرفي الاتفاق النهائي والمؤسسات والسلطات المعنية، على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي؛
- (ب) إجراء تحقق مستقل والمشاركة، بالاشتراك مع الأطراف، في المنديات والمؤسسات الرئيسية المنشأة لتنفيذ الاتفاق النهائي؛

(ج) تشجيع إجراء حوار ببناء وبناء الثقة بين الحكومة وحزب "كومونيس" لمعالجة المسائل العالقة المتصلة بتنفيذ السلام، ومواصلة التنسيق والحوار الدائمين مع الجهات المحاورة الرئيسية، بما فيها الأطراف الفاعلة من مختلف ألوان الطيف السياسي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، وحشد التأييد لتنفيذ الاتفاق النهائي.

221 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية لاحتياجات الدول الأعضاء، عمّمت البعثة الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة كوفيد-19. ويشمل ذلك توكي المرونة باستخدام منصات افتراضية للتكيف مع الواقع الجديد الذي فرضته الجائحة، رغم أن الجائحة قد طرحت أيضا تحديات وأبرزت ضعف المشاريع الإنتاجية ومحدودية فرص حصول المقاتلين السابقين المقيمين في مناطق ريفية نائية على الرعاية الصحية. وستواصل البعثة تكثيف جهودها الدعوية الرامية إلى لفت الأنظار إلى هذه المجالات في إطار الآليات الثلاثية الأطراف، بسبل منها العمل مع الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، ووزارة الصحة، وحزب "كومونيس"، على الوقاية من العدوى بكوفيد-19 في أوساط المقاتلين السابقين ومعالجة الإصابات، ومواءمة جهود هذه الجهات مع الجهود التي تقودها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المناطق الريفية.

222 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) زيادة الثقة بين طرفي الاتفاق النهائي؛ وتكثيف الجهود الرامية إلى كفالة استدامة عملية إعادة الإدماج؛ وإحراز تقدم مستمر في مسائل ملموسة تعوق نجاح إعادة الإدماج، منها الحصول على الأراضي من أجل توطيد المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج، وإيجاد مشاريع إنتاجية وحلول سكنية للمقاتلين السابقين؛ وتشجيع إعادة الإدماج على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية، والمشاركة النشطة للمقاتلات السابقات؛ وقيام الحكومة بتوفير حلول أكثر استدامة للمقاتلين السابقين المقيمين داخل المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج، وخارجها؛
- (ب) تعزيز قدرة الدولة وتجاوبها من أجل تحسين منع الهجمات على المقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية والتحقيق فيها، وكذلك زيادة الثقة والتفاهم بين الطرفين فيما يتعلق بآليات الأمن والحماية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والمقاتلين السابقين ذوي الأصول الإثنية، وكذلك مراعاة احتياجات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الأخرى المعرضة للخطر؛
- (ج) تعزيز الثقة بنظام العدالة الانتقالية؛ وتعزيز قدرة الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام على ضمان الامتثال لأحكامه التصالحية وتنفيذها؛ وتقديم مساهمات في أعمال حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والوصول إلى العدالة وجبر الضرر وعدم التكرار، وإدماج ذلك بشكل كامل في نظام جبر الضرر.

العوامل الخارجية لعام 2023

223 - تستند الخطة البرنامجية الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) استمرار الدعم الدولي للعمل الوثيق الذي تضطلع به الأمم المتحدة والبعثة في عملية السلام؛
- (ب) استمرار تركيز الحكومة الوطنية والهيئة التشريعية الجديتين على تنفيذ الاتفاق النهائي؛
- (ج) استمرار العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة غير القانونية، مما يتطلب زيادة تعزيز العمل مع السلطات المحلية والمؤسسات الأمنية، وكذلك مع مكتب المدعي العام؛
- (د) استمرار إحراز تقدم في نظام العدالة الانتقالية على نحو يؤدي إلى إصدار أحكام تصالحية.

224 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستواصل البعثة الاضطلاع بأنشطة تعاون واتصال واسعة النطاق مع الأطراف الفاعلة الدولية والوطنية ودون الوطنية التي تدعم تنفيذ الاتفاق النهائي. فعلى الصعيد الدولي، ستواصل البعثة تعاونها الوثيق مع السلك الدبلوماسي والمنظمات الإقليمية من أجل تحديد أوجه التآزر ومجالات الاهتمام المشترك والدعم المتبادل فيما يتعلق بتنفيذ السلام. وعلى الصعيدين الوطني ودون الوطني، ستواصل البعثة تعاونها الواسع النطاق مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في الأوساط السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات المجتمعية؛ والدينية؛ والشبابية؛ والنسائية؛ والإثنية، ومنظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ ومؤسسات العدالة الانتقالية. وفي كولومبيا، حيث المجتمع المدني نابض بالحياة ومنخرط بشكل كبير في عملية السلام، يظل هذا التعاون مع الكيانات الأخرى جانبا أساسيا من جوانب عمل البعثة. وستواصل البعثة أيضا تمتين علاقاتها مع سلطات المقاطعات والسلطات المحلية، لا سيما مع تزايد مسؤولية هذه السلطات في عملية إعادة الإدماج وتوفير الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية.

225 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل البعثة العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع مكتب المنسق المقيم. ويسترشد الفريق القطري في عمله بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الموقع في بداية عام 2020 والمقرر استعراضه في عام 2023. وبفضل التنسيق ضمن آليات مشتركة على مختلف المستويات، يتسنى للبعثة أن تتبادل تحليلات النزاعات، وأن تشجع على انساق العمل والتعاون في مختلف أجزاء ركيذتي السلام والأمن، والتنمية. وعلاقات العمل الوثيقة هذه قائمة، ليس على الصعيد الوطني فحسب، حيث تشارك البعثة في اجتماعات منتظمة لفريق الأمم المتحدة القطري، بل هي قائمة على الصعيد المحلي أيضا، حيث يعمل موظفو البعثة بشكل وثيق مع الأفرقة التي تنشرها مختلف الوكالات والصناديق والبرامج. وعلاوة على ذلك، وانطلاقا من روح الحفاظ على السلام والمساهمة في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل، عززت البعثة والفريق القطري أوجه التآزر في تنفيذ مشاريع إنتاجية لصالح أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية، وعملا معا على بذل جهود متصلة بالضمانات الأمنية، وعلى تنفيذ مشاريع يدعمها صندوق بناء السلام.

226 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وستعمل البعثة على كفالة التنفيذ الملزم لأمرها التوجيهي المتعلق بالشؤون الجنسانية ولاستراتيجيتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وكفالة الإدماج الكامل للاحتياجات الخاصة للعضوات السابقات في القوات المسلحة الثورية في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها، وإعطاء الأولوية للضمانات الأمنية للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان والمقاتلات السابقات. وستكفل البعثة أيضا الإدماج الكافي لمنظور جنساني في التحقق من الأحكام التصالحية.

الأداء البرنامجي في عام 2021

تعزيز التحقيقات في الهجمات التي شنت على مقاتلين سابقين وقيادات اجتماعية ومجتمعات محلية

227 - في عام 2021، واصلت البعثة ما تقوم به من عمليات التحقق النشط والتحليل الاستراتيجي والدعوة إلى تعزيز آليات الضمانات الأمنية التي أنشأها الاتفاق النهائي على الصعيدين الوطني والمحلي. وواصلت البعثة أيضا العمل مع الحكومة ومؤسسات الدولة المسؤولة عن المنع والحماية والتحقيق فيما يتصل بالضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية والقيادات الاجتماعية والمجتمعات المحلية الموجودة في أشد المناطق تضررا، كما واصلت تقديم الدعم الوثيق لهذه المؤسسات في ذلك الصدد، بدعم آليات بناء الثقة والحوار بينها وبين منظمات المجتمع المدني والمقاتلين السابقين. وعلى وجه الخصوص، عززت البعثة الآلية الثلاثية الأطراف التي أنشئت من أجل مشاركة المقاتلين السابقين بصفة محللين وضباط اتصال، على الصعيدين الإقليمي والمحلي، والتي تهدف خصيصا إلى تعزيز رؤية شاملة للمسائل الأمنية. وقُدِّم دعم إضافي للآلية الثلاثية فيما يتعلق بتحليل المخاطر المراعي للاعتبارات الجنسانية وحماية المرأة. وأقامت البعثة أيضا شراكة استراتيجية مع الجهاز

القضائي الخاص من أجل السلام للتحقق بشكل نشط من تنفيذ التدابير الوقائية المتعلقة بالضمانات الأمنية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية.

228 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحقق زيادة في نطاق التغطية بآليات الضمانات الأمنية على المستوى دون الوطني وفي الاتصال بين المقاتلين السابقين ومؤسسات الدولة. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 39).

الجدول 39 مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
تعزيز الآليات الثلاثية الأطراف وإبلاء الأولوية للتحقيق في الهجمات على مقاتلين سابقين في القوات المسلحة الثورية	توسيع نطاق التحقيقات في المنظمات الإجرامية المسؤولة عن الهجمات، بما فيها الجهات المدبرة والجهات المنفذة الفعلية على حد سواء، وزيادة معدلات النجاح في مقاضاة مرتكبيها	إحراز تقدم في تفكيك المنظمات الإجرامية التي تؤثر على عملية إعادة الإدماج وتنفيذ السلام، من خلال تنفيذ سياسات عامة
إنشاء برنامج إقليمي لدعاة السلام من أجل تشجيع التحليل والتحقيق المتمعّين في الهجمات على مقاتلين سابقين		

أثر الجائحة

229 - كان لاستمرار الجائحة حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات؛ وعلى وجه الخصوص، سببت صعوبات في التحقق من تنفيذ الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين وقادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، كانت الأطراف المعنية في الهجمات التي شنت على الفئات المذكورة أعلاه مترددة في تقديم معلومات عبر الهاتف أو عبر وسائل الاتصال الإلكترونية الأخرى، ويقيم عدد كبير من المقاتلين السابقين في المناطق الريفية التي تكون فيها تغطية الشبكة الهاتفية محدودة. وقد أثرت الجائحة أيضا على قدرة البعثة على المتابعة مع السلطات المحلية والعمل معها، نتيجة للقيود المفروضة على الاجتماعات والتجمعات الحضرية، واضطرت البعثة أيضا إلى تكييف أنشطة التدريب والتوعية، التي تُنظم للمؤسسات العامة بشأن ولاية البعثة وتنفيذ الاتفاق النهائي، بتنظيمها في بيئة افتراضية. وفي هذا الصدد، أقامت البعثة شراكات مع الجامعات والمؤسسات ذات الصلة بالسلام لاستخدام منصات التعلم والتأهيل الإلكترونية الخاصة بها، مما زاد من إمكانية وصول المتلقين إلى جلسات التعلم هذه.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: ضمان الاستمرارية المؤسسية وتعزيز الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

230 - أسهم عمل البعثة في التنفيذ الفعال للأحكام المتعلقة بالضمانات الأمنية من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، كما يتضح من إعطاء الأولوية للتدابير الوقائية على الصعيد المحلي، وتوسيع نطاق التحقيقات في الهجمات، وإحراز

تقدم في تفكيك المنظمات الإجرامية التي تؤثر على عملية إعادة الإدماج وتنفيذ السلام، من خلال تنفيذ سياسات عامة. وشكل ذلك أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تعزيز السياسات العامة المتعلقة بالضمانات الأمنية.

231 - وفي عام 2023، ستدعو البعثة بشكل نشط إلى أن تواصل الحكومة المنتخبة حديثا العمليات والمبادرات القائمة التي تؤدي الغرض منها في مجال الوقاية والحماية والتحقيق، مثل الآليات الثلاثية والأفرقة العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل البعثة، من خلال بذل المساعي الحميدة وتنظيم أنشطة التوعية، على إعادة تفعيل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، مع التركيز في ذلك على الاحتياجات الأمنية للمجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الذين يعيشون في أشد البلديات تضررا من العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية، كما ستعمل على وضع وتنفيذ سياسة عامة لتفكيك هذه المنظمات. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة الدعوة إلى الإدماج الكافي للمنظورين الإثني والجنساني في التدابير الأمنية، بما يكفل تلبية هذه التدابير لمختلف احتياجات المجتمعات المحلية، مع إيلاء اهتمام خاص لأمن القيادات النسائية والمقاتلات السابقات. وأخيرا، ستواصل البعثة العمل بشكل وثيق مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ومع المحكمة الدستورية لدعم أعمال التحليل والمتابعة فيما يتعلق بالتدابير الوقائية لصالح المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 40).

الجدول 40

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
تعزيز الآليات الثلاثية الأطراف وإيلاء الأولوية للتحقيق في الهجمات المنفّذة ضد مقاتلين سابقين في القوات المسلحة الثورية	توسيع نطاق التحقيقات في المنظمات الإجرامية المسؤولة عن الهجمات، بما فيها الجهات المدبرة والجهات المنفذة الفعلية على حد سواء، وزيادة معدلات النجاح في مقاضاة مرتكبيها	إحراز تقدم في التحقيق والحماية والتدابير الوقائية فيما يتعلق بالأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية، وفي تنفيذ التدابير الوقائية التي يتخذها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لتعزيز السياسات العامة المتعلقة بالضمانات الأمنية	تعزيز الآليات الثلاثية الأطراف وإيلاء الأولوية للتدابير المتخذة على الصعيد المحلي لمنع الهجمات على مقاتلين سابقين	تعزيز الكيانات المعنية بالضمانات الأمنية والآليات الثلاثية الأطراف
إنشاء برنامج إقليمي لدعاة السلام من أجل تشجيع التحليل والتحقيق المتعمقين في الهجمات على مقاتلين سابقين	معدلات النجاح في مقاضاة مرتكبيها	إحراز تقدم في تفكيك المنظمات الإجرامية التي تؤثر على عملية إعادة الإدماج	زيادة معدلات النجاح في مقاضاة المنظمات الإجرامية	زيادة معدلات النجاح في مقاضاة المنظمات الإجرامية

النتيجة 2: التعجيل بالجهود الرامية إلى عملية مستدامة لإعادة الإدماج

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

232 - أسهم عمل البعثة في التعجيل بالتنفيذ الفعال لأحكام الاتفاق النهائي المتعلقة بإعادة الإدماج، كما يتضح من تحقق زيادة كبيرة في عدد المقاتلين السابقين المقيمين داخل وخارج المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج، الذين يستفيدون من تدابير ترعاها الدولة لضمان إيجاد حلول مستدامة لإعادة الإدماج لهم ولمجتمعاتهم المستضيفة. وشكل ذلك أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في ضمان استدامة جميع مشاريع إعادة الإدماج الجماعية التي ترعاها الدولة.

233 - وستواصل البعثة العمل على نحو وثيق مع كل من الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، والمقاتلين السابقين، والمسؤولين المنتخبين حديثاً، لتعزيز الجهود الرامية إلى استدامة عملية إعادة الإدماج، بسبل منها كفالة استمرار حصول جميع المقاتلين السابقين على استحقاقات إعادة الإدماج.

234 - ويُعرض النقص المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 41).

الجدول 41

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
زيادة عدد مشاريع إعادة الإدماج الجماعية للمقاتلين السابقين المقامة تحت رعاية الدولة، مما يعكس التقدم المحرز في إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للمقاتلين السابقين داخل المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج وخارجها	تحقق زيادة كبيرة في عدد مشاريع إعادة إدماج المقاتلين السابقين الجماعية المقامة تحت رعاية الدولة، بما يعزز إدماج المقاتلين السابقين الاجتماعي الاقتصادي في جميع أنحاء كولومبيا	مراعاة وجود عناصر تكفل الاستدامة في جميع مشاريع إعادة الإدماج الجماعية المقامة تحت رعاية الدولة، بما في ذلك تيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق والأراضي والائتمان، والمساعدة التقنية، وتعزيز الروابط الإنتاجية للمقاتلين السابقين، والتأكد من المشاركة النشطة للمرأة	تحقق زيادة كبيرة في عدد المقاتلين السابقين وأسره الذين يستفيدون من تدابير ترعاها الدولة من أجل ضمان حلول مستدامة لإعادة الإدماج داخل وخارج المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج	تحقق زيادة مطردة في عدد المقاتلين السابقين وأسره الذين يستفيدون من تدابير ترعاها الدولة من أجل ضمان حلول مستدامة لإعادة الإدماج داخل وخارج المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج

النتيجة 3: تنفيذ الأحكام التصالحية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تنفيذاً فعالاً وفي الوقت المناسب

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

235 - بناء على طلب من حكومة كولومبيا، كلف مجلس الأمن، في القرار 2574 (2021)، بعثة التحقق بالتحقق من الامتثال للأحكام التصالحية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وتنفيذها. ويشمل ذلك التحقق من تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في الأحكام وقيام السلطات الحكومية بتهيئة الظروف اللازمة لهذا الغرض. ومن المتوقع أن تصدر الأحكام الأولى في عام 2022. وسيساعد التحقق من تنفيذ هذه الأحكام على بناء الثقة في العملية ودعم الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في إطار النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار في الإسهام الذي يقدمه في إرساء الأسس اللازمة لاستعادة الثقة وتعزيز التعايش والمصالحة الحقيقية بين جميع الكولومبيين.

236 - وشرعت البعثة في الأعمال التحضيرية لتنفيذ مسؤولياتها الجديدة، وستواصل العمل بانتظام مع المسؤولين عن تنفيذ الأحكام التصالحية ورصدها والتحقق منها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

237 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن التحقق من الامتثال للأحكام التصالحية وتنفيذها، استناداً إلى الخبرة المكتسبة على مدى السنوات السابقة، سيتطلب نهجاً استباقياً لتيسير وتعزيز الحلول المطروحة للتحديات المحتملة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستعتمد البعثة نهجاً استراتيجياً للتحقق من الأحكام التصالحية، يركز على الاتجاهات العامة للامتثال وبعض القضايا الفردية. وسيقترن ذلك ببذل جهود قوية في مجالي التوعية والدعوة على الصعيدين الوطني والميداني. ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 42).

الجدول 42

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
—	—	البعثة أسهمت في الجهود الأولية الرامية إلى إنشاء آلية الرصد والتحقق التي تتألف من البعثة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام	إنشاء آلية الرصد والتحقق التي تتألف من البعثة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام	التحقق من الامتثال لعدد كبير من الأحكام وتنفيذها، بما يشمل التحقق من أن الأشخاص المحكوم عليهم يقضون العقوبات الموقعة عليهم كاملةً، وكذلك من أن السلطات الكولومبية تهيئ الظروف اللازمة لذلك
			التحقق من الامتثال لعدد أولي من الأحكام وتنفيذها، بما يشمل التحقق من أن الأشخاص المحكوم عليهم يقضون العقوبات الموقعة عليهم كاملةً، وكذلك من أن السلطات الكولومبية تهيئ الظروف اللازمة لذلك	

المنجزات المستهدفة

238 - يعرض الجدول 43 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 43

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	4	4	4	4
1 -	تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	4	4	4	4
باء -	توليد المعارف ونقلها				
	المنشورات (عدد المنشورات)	2	2	2	2
2 -	تقارير مواضيعية عن الضمانات الأمنية	2	2	2	2
	المواد التقنية (عدد المواد)	1	1	2	2
3 -	دليل للتحقق يشمل توجيهات بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية	1	1	1	1
4 -	تقرير مواضيعي عن الدروس المستفادة من السنة الأولى للتحقق من الأحكام التصالحية	-	-	1	1
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	-	-	105	133
5 -	حلقات عمل لتعزيز التنفيذ والتواصل الاستراتيجي مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والأفراد الخاضعين لولايتهم القضائية	-	-	11	11
6 -	حلقات عمل ودورات تدريبية يشارك فيها الأفراد الخاضعون لولاية الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام	-	-	11	11
7 -	حلقات عمل ودورات تدريبية يشارك فيها الأفراد الخاضعون لولاية الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بهدف تعزيز التوجيه في المهام أو الأعمال أو الأنشطة ذات المضمون التعويضي والتصالحي وتقييد الحريات والحقوق	-	-	11	11
8 -	منتدى يشارك فيه الأكاديميون وصناع السياسات الدوليون بشأن نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا ودور البعثة	-	-	1	1
9 -	منتديات متخصصة تشارك فيها مجموعات من الحقوقيين والأكاديميين ومنظمات القطاع القضائي من كل منطقة لتوضيح الولاية الجديدة	-	-	11	11
10 -	دورات تدريب وتوعية تشارك فيها المنظمات النسائية على المستوى الميداني	-	-	4	6
11 -	حلقات عمل لدعم بروتوكولات إدارة البيانات وتبادلها مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وغيره من الجهات النظرية	-	-	10	16
12 -	حلقات عمل تتعلق بالقضايا رقم 2 و 4 و 5 و 7، على التوالي، يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسلطات	-	-	4	-
13 -	حلقات عمل إقليمية لتبادل الآراء يشارك فيها الصحفيون المحليون والدوليون	-	-	6	5
14 -	حلقات عمل تشارك فيها وسائط الإعلام على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني والدولي بشأن الولاية الجديدة	-	-	12	9
15 -	حلقات عمل تتعلق بالقضايا التي تدخل في نطاق الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسلطات	-	-	-	10

16 -	جولات إعلامية إقليمية إلى المناطق الإقليمية السابقة لأغراض التدريب وإعادة الإدماج لبيان دور البعثة في التحقق من الأحكام التصالحية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام	-	-	12	9
17 -	مناسبات لتعزيز المساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنساني المتصل بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن	-	-	-	6
18 -	مناسبات يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسكان المنتمون إلى طائفة الروما والسلطات فيما يتعلق بالأحكام الصادرة بحق أفراد طوائفهم	-	-	12	9
19 -	حلقات عمل تشارك فيها الجهات النظرية الرئيسية والجهات المعنية الرئيسية لتعزيز ومتابعة التدابير الوقائية وتدابير الحماية في إطار أحكام الضمانات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق النهائي	-	-	-	4
20 -	حلقات عمل يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسكان المنتمون إلى طائفة الروما والسلطات	-	-	-	4
21 -	مناسبة وطنية يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسكان المنتمون إلى طائفة الروما والسلطات	-	-	-	1
22 -	مناسبات يشارك فيها المسؤولون المنتخبون حديثاً بشأن ولاية البعثة والدعوة إلى تنفيذ الاتفاق النهائي	-	-	-	4
23 -	مناسبات إقليمية تشارك فيها الجهات المعنية في الاتفاق النهائي، بمن فيهم المقاتلون السابقون، بشأن تنفيذه	-	-	-	4
24 -	حلقة عمل للمنسقين الإقليميين المعنيين بإعادة الإدماج بشأن تنفيذ نهج جديدة للتحقق من إعادة الإدماج في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية	-	-	-	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة لتنفيذ الأحكام الواردة في الأجزاء 2-3 و 2-4 و 5-1 من الاتفاق النهائي، بما في ذلك تنفيذ الأحكام الجنسانية ذات الصلة والفصل المتعلق بالمنظورات العرقية في الاتفاق النهائي؛ وبذل المساعي الحميدة من أجل تعزيز حل المشاكل وبناء الثقة ووحدة الجهود المبذولة في مواجهة تحديات التنفيذ في الميدان؛ وبذل المساعي الحميدة والجهود الدعوية لإنشاء واستمرارية المساحات والمنشآت التي تجمع بين الجهات النظرية والجهات المعنية ذات الصلة لأغراض إجراء حوار مثمر وصنع القرار؛ وبذل المساعي الحميدة والجهود الدعوية بشأن الزيارات التي تقوم بها الجهات المعنية الرئيسية إلى مناطق إعادة الإدماج وغيرها من المواقع ذات الصلة التي يقوم فيها المقاتلون السابقون بإنشاء مشاريع إنتاجية وإطلاق مبادرات مجتمعية في إطار عملية إعادة إدماجهم، بما يشمل تقديم الدعم لتعزيز دور الفريق العامل التقني المعني بالشؤون الجنسانية في إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج؛ وبذل المساعي الحميدة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إطار تنفيذ الاتفاق النهائي، بما يشمل النهوض بمشاركة المرأة؛ والتواصل بانتظام مع مختلف الجهات الفاعلة وكيانات الدولة التي تتولى مسؤوليات في تنفيذ الأحكام التصالحية ورصدها والتحقق منها.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات وتقديم المشورة للوقوف على التحديات أو منعها أو تذليلها في ظل الظروف المتعلقة بزيادة المشاركة السياسية لحزب "كومونيس" السياسي، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتحسين تدابير وأوضاع الأمن والحماية، وزيادة المشاركة في تنفيذ الاتفاق النهائي؛ والدعوة إلى التنفيذ الكامل للأحكام الجنسانية الواردة في الاتفاق النهائي، بما في ذلك دعم الجهات النظرية الحكومية وإجراء مشاورات منتظمة مع المنظمات النسائية والمقاتلات السابقات؛ ودعم آليات إدارة المعلومات التابعة للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لتيسير تبادل المعلومات، ولا سيما المعلومات المتعلقة بمتابعة الأحكام التصالحية.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات تقصي الحقائق للتحقق من الامتثال لعملية إعادة الإدماج والأوضاع الأمنية والإدماج الكافي لمنظور جنساني وعرقي في المواقع الميدانية، وكذلك لمتابعة قضايا محددة متصلة بالجزأين 2-3 و 3-4 من الاتفاق النهائي.

قواعد البيانات والمواد الرقمية الفنية: أدوات متكاملة لإدارة المعلومات المتعلقة بالتحقق من الأحكام التصالحية (الإنذارات المبكرة وفرادى القضايا ذات الأهمية الخاصة)؛ ووضع نظام لإعداد تقارير التحقق على المستويات المحلي والإقليمي والوطني (المرحلة 1: الإيداع، المرحلة 2: إصدار الاستمارات آلياً، المرحلة 3: أدوات التتبع عن النصوص)؛ والمضي قدماً في تنفيذ أداة متابعة الاتفاق النهائي على المستويات المحلي والإقليمي والوطني؛ ووضع قواعد بيانات ونظام معلومات للمؤشرات المتصلة بسياق التحقق؛ وقاعدة بيانات للقضايا المرفوعة ضد المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وأقاربهم وأعضاء الأحزاب السياسية والقادة الاجتماعيين والمجتمعات المحلية (المرحلة 1: الإنذار المبكر، المرحلة 2: القضايا، المرحلة 3: المسائل الأخرى المتعلقة بالضمانات الأمنية)؛ ومنصة إدارة المعلومات المتعلقة بالجمعيات والمشاريع الإنتاجية؛ وقاعدة بيانات ثلاثية بشأن الانتقال إلى الشرعية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مواد إعلامية توضح للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والمجتمعات المحلية التقدم المحرز في ولاية البعثة وفي تنفيذ الاتفاق النهائي؛ وبرنامج توعية لتسليط الضوء بدرجة أكبر على عملية إعادة الإدماج وتدابير الضمانات الأمنية؛ وحلقات عمل تشارك فيها المجتمعات المحلية والمقاتلون السابقون بشأن التقدم المحرز في عملية إعادة الإدماج والضمانات الأمنية؛ وإنتاج ونشر/ بث مقاطع فيديو مواضيعية لدعم مجالات عمل البعثة؛ وتنظيم مناسبات لتعزيز عملية المصالحة بين المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية؛ وإعداد كتيبات ونشرات ولوحات توضيحية ورسم بياني وملحقات وموجزات ومواد ترويجية عن ولاية البعثة وتطوراتها؛ وبرامج توعية من خلال البث الإذاعي والتلفزيوني في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية

239 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 لبعثة التحقق ما قدره 67 454 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف نشر 120 مراقبا عسكريا (3 234 400 دولار)؛ والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (38 523 000 دولار) لما عدده 171 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 1 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 5 مد-1، 25 ف-5، 38 ف-4، 54 ف-3، 1 ف-2، 44 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، 1 من فئة الخدمات العامة)، و 183 وظيفة وطنية (95 وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية و 88 وظيفة من الرتبة المحلية)، و 141 من متطوعي الأمم المتحدة، إضافة إلى التكاليف التشغيلية (25 697 300 دولار)، التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (439 100 دولار)، والسفر في مهام رسمية (1 500 600 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (6 206 600 دولار)، والنقل البري (2 787 500 دولار)، والعمليات الجوية (7 316 900 دولار)، والعمليات البحرية (298 900 دولار)، وتكنولوجيا الاتصالات المعلومات (4 719 100 دولار)، والخدمات الطبية (594 500 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (1 834 100 دولار).

240 - وبغية ضمان تنفيذ ولايتها بفعالية، يقترح إدخال عدد من التغييرات على هيكل ملاك الموظفين لعام 2023 منها: إعادة تنظيم الوحدات التنظيمية وإعادة تسميتها، وإلغاء وظيفة واحدة، وإنشاء وظيفة واحدة، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة ونقلها، وإعادة ندب ثلاث وظائف، وإعادة ندب خمس وظائف ونقلها، ونقل وظيفة واحدة، على النحو المفصل أدناه.

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

(أ) إعادة تنظيم وحدة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام من مكتب رئيس الموظفين إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام لتعزيز الصلات بين الرسائل وجهود الدعوة والتواصل الإعلامي بشأن أولويات البعثة؛

(ب) إعادة تنظيم الوحدة القانونية من مكتب رئيس الموظفين إلى مكتب الممثل الخاص لكفالة تعزيز دور الوحدة في إسداء المشورة بشأن طائفة واسعة من المسائل القانونية المعقدة التي تؤثر على الأنشطة المسندة إلى البعثة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالقانون العام، والقانون الدولي، والقانون الخاص، والقانون الإداري فضلا عن المسائل المتعلقة بالقانون الدستوري والقوانين الوطنية الأخرى؛

(ج) إعادة تنظيم دعم البعثة من مكتب نائب الممثل الخاص إلى مكتب الممثل الخاص لتعزيز إشراف الممثل الخاص على دعم البعثة وتحسين مواءمة الأولويات الفنية والإدارية، وكفالة التنفيذ المناسب للقرارات الرئيسية، وتيسير عملية صنع القرار التي تتضمن موارد، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بملاك الموظفين والشؤون المالية والاتصالات واللوجستيات التي تعتبر أساسية للوفاء بولاية البعثة؛

(د) إعادة تصنيف وظيفة المستشار العسكري الرئيسي (مد-1) ليصبح كبير المستشارين العسكريين (ف-5) لتوفير المستوى المناسب من المعارف والخبرات للوظيفة وضمان مستوى أنسب من التفاعلات مع المحاورين الداخليين والخارجيين على السواء؛

(هـ) إعادة ندب وظيفة مساعد للشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمة الميدانية) ليصبح كبير مساعدي شؤون الموظفين (من فئة الخدمة الميدانية) لتقديم المساعدة في الإدارة العامة والخدمات اللوجستية لمكتب الممثل الخاص للأمين العام؛

(و) إعادة ندب وظيفة ضابط اتصال (ف-3) ليصبح موظفا معنيا بالسلوك والانضباط (ف-3) من المكتب الإقليمي في فاليدوبار إلى فريق السلوك والانضباط لتعزيز الفريق الحالي والتركيز على إدارة القضايا والمخاطر تحسبا للإجراءات التي تتخذها البعثة للتصدي لسوء السلوك؛

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام

(ز) إعادة تنظيم شعبة التحقق من مكتب الممثل الخاص إلى مكتب نائب الممثل الخاص لتحسين تنسيق العمليات الميدانية واتساقها وتوجيهها؛

- (ح) إعادة تنظيم الفريق المعني بالمسائل الشاملة من مكتب الممثل الخاص إلى مكتب نائب الممثل الخاص لكفالة النظر في المسائل السياسية والتشغيلية بطريقة شاملة ومتسقة وتجسيدها في الأنشطة المضطلع بها في الميدان؛
- (ط) إعادة تنظيم وحدة إدارة المعلومات التابعة لوحدة العمليات والتخطيط من مكتب رئيس الموظفين إلى مكتب نائب الممثل الخاص لتوفير معلومات دقيقة وآنية ومستمدة من البيانات لتيسير عمليات صنع القرار التي تؤثر على العمليات في الميدان؛

مكتب رئيس الموظفين

- (ي) إعادة تنظيم جميع المكاتب الإقليمية، وبالتالي جميع المكاتب دون الإقليمية والمحلية، من شعبة التحقق إلى مكتب رئيس الموظفين لتبسيط التوجيه الفني والتشغيلي وكفالة المزيد من التآزر والتعاون في جميع أنشطة البعثة في الميدان؛
- (ك) إعادة تنظيم مكتب التنسيق الميداني من مكتب نائب الممثل الخاص إلى مكتب رئيس الموظفين لتركيز جميع قدرات التخطيط وتعبئة الموارد المكرسة للمكاتب الإقليمية داخل مكتب واحد لتعزيز التماسك والكفاءة؛
- (ل) تقسيم وحدة العمليات والتخطيط إلى مركز للعمليات المشتركة وفريق للتخطيط، وكلاهما يتبع رئيس الموظفين مباشرة، لتمكين المركز من التركيز على المسائل التشغيلية وتمكين الفريق من التركيز على مسائل التخطيط على نطاق البعثة؛
- (م) نقل وظيفة واحدة لموظف معني بالسياسات وأفضل الممارسات (ف-4) من مكتب الممثل الخاص إلى مكتب رئيس الموظفين لدعم تعزيز وتيسير التعلم في إطار المنظمة وتبادل المعارف داخل البعثة وبين البعثة والبعثات الأخرى ومقر الأمم المتحدة بهدف إنشاء نظام لوضع التوجيهات على نطاق البعثة يستند إلى الدروس المستفادة والممارسات الجيدة؛

مكتب رئيس دعم البعثة

- (ن) إعادة تسمية وحدة العمليات اللوجستية لتصبح وحدة دعم البعثة لتحسين الدعم المقدم إلى العمليات عقب إغلاق المعسكرات وزيادة عدد الموظفين للتحقق من امتثال الأفراد للأحكام الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وتنسيق الدعم المقدم إلى العمليات الجديدة والجارية في جميع أنحاء البلد؛
- (س) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف تخطيط الشراء (ف-3) ليصبح موظفا لشؤون التخزين المركزي لكفالة اتباع نهج موحد ومتزامن لإزاء عمليات ومهام وأنشطة أعمال التخزين والاضطلاع بدور أمين المخزون الخاضع للمساءلة؛
- (ع) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف اتصال معاون (موظف فني وطني) ليصبح موظف نقل معاون ونقله من شعبة التحقق إلى وحدة النقل لتوفير الدعم في مجال النقل البري بالسيارات بطريقة مخططة ومنظمة، ووضع وتنفيذ خطة فعالة من حيث التكلفة للنقل البري، وتحديد وسائل النقل المناسبة، تشمل ما يرتبط بذلك من أنشطة الاستعانة بمصادر خارجية، وصياغة إجراءات التشغيل الموحدة، وإجراء التحليل الإحصائي؛
- (ف) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف لوجستيات (موظف فني وطني) ليصبح مستشارا لشؤون الموظفين ونقله من وحدة العمليات اللوجستية إلى خلية تقديم المشورة للموظفين لدعم الرفاه العاطفي والعقلي للموظفين باعتبار ذلك عنصرا أساسيا من عناصر واجب الرعاية وعاملا رئيسيا في تمكين الموظفين من إنجاز ولايات البعثة وتحقيق أهدافها؛
- (ص) إعادة ندب وظيفة واحدة لمحلل أمني معاون (ف-2) ليصبح موظف تدريب معاون ونقله من قسم الأمن إلى فريق التدريب لتنفيذ عملية تصميم وتطوير وتنفيذ وتقييم برامج التدريب والتعلم والتطوير لموظفي البعثات الميدانية؛

(ق) إعادة تنظيم فريق التدريب من مكتب نائب الممثل الخاص إلى مكتب رئيس دعم البعثة لكفالة الاتساق مع طبيعة الدعم لمهمة التدريب؛

(ر) إعادة ندب وظيفة واحدة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية) ليصبح مساعدا لشؤون التدريب ونقله من المكتب الإقليمي في فلورنسيا إلى فريق التدريب لتقديم الدعم الإداري والمساهمة في وضع وتنفيذ وتقييم برامج التدريب والتطوير لموظفي البعثة؛

المكاتب الإقليمية والمكاتب الفرعية والمراكز والأفرقة المحلية

(ش) إعادة تصنيف وظيفة موظف رئيسي للتنسيق (مد-1) ليصبح كبير المنسقين (ف-5) ونقله من مكتب التنسيق الميداني للعمل رئيسا لمكتب الشؤون السياسية في كالي، لتحقيق المستوى المناسب من الأقدمية في المكتب الإقليمي والتعامل مع التعقيدات وأعباء العمل والتغطية الجغرافية المتزايدة للبلديات البالغ عددها 25 (مقارنة بالبلديات المشمولة حاليا بالتغطية الجغرافية وعددها 19) بسبب توسيع الولاية؛

(ت) إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون اللوجستيات (من الرتبة المحلية) في سان خوسيه ديل غوافاري، حيث يمكن أن يضطلع بهذه المهام موظف آخر؛

مكتب الدعم المشترك في الكويت

(ث) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد مالي (من الرتبة المحلية) في مكتب الدعم المشترك في الكويت لتقديم الدعم المالي في تجهيز منح التعليم وكشوف مرتبات الموظفين الوطنيين والمراقبين العسكريين، في إطار جهود تبذلها الأمانة العامة لمواءمة مصادر تمويل مكتب الدعم بحيث تعكس على نحو أفضل أعباء العمل وقاعدة الجهات المستفيدة التي يقدم لها مكتب الدعم خدمات. وتهدف هذه العملية إلى تحقيق توزيع أكثر توازنا للقوة العاملة في مكتب الدعم بين البعثات السياسية الخاصة. ويقترح إلغاء ست وظائف من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وإنشاء ست وظائف في إطار أربع بعثات سياسية خاصة، منها بعثة التحقق؛

قسم الأمن

(خ) إعادة ندب ضابط اتصال (ف-3) ليصبح محللا للمعلومات الأمنية لتزويد فريق تنسيق المعلومات الأمنية بمحل متمرس لتقديم وثائق إدارة المخاطر الأمنية التي تشمل الاعتبارات الجنسانية، وتحليل المعلومات المتعلقة بالتهديدات الأمنية، وتقديم نواتج أخرى، فضلا عن تقديم مشورة وقائية وإحاطات إعلامية ومدخلات فنية فيما يتعلق بالتنبؤ بالبيئة الأمنية المتغيرة بما يعود بالنفع المباشر على البعثة وجميع كيانات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في كولومبيا.

241 - وطبق معدل شغور قدره 17 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، و 12 في المائة للوظائف الوطنية، و 3 في المائة للمراقبين العسكريين، و 1 في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، استنادا إلى آخر أرقام شغل الوظائف وأرقام النشر المتوقعة.

242 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات في عام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 في المقام الأول إلى وجود احتياجات إضافية في إطار بند تكاليف الموظفين المدنيين، بسبب الأثر المؤجل لاعتماد 43 وظيفة في عام 2022 في إطار الولاية الموسعة. وهذه الزيادة يقابلها ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بسبب تطبيق المعدلات الجديدة لبدل الإقامة المقرر للبعثة؛ و (ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالعمليات الجوية، بسبب إبرام اتفاق تعاقد جديد لاستئجار وتشغيل طائرات ثابتة الجناحين بدلا من الطائرات المروحية الإضافية كما كان مقرر سابقا.

9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

(37 193 000 دولار)

تصدير

رغم التحديات المستمرة في عام 2021، استطلعت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة طرقاً متنوعة للحفاظ على الزخم في اتجاه التنفيذ الكامل للاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى (اتفاقية الحديدة)، وتعديل نهجها وإقامة وجود مناسب استجابة لبيئة تشغيلية شديدة الصعوبة والتقلب. ومضت البعثة قدماً في تنفيذ استراتيجية مشاركة متعددة المستويات لإعادة الطرفين إلى الآليات المشتركة المنشأة سابقاً. وواصلت البعثة تعزيز رصد ميداني لمناطق النزاع لدعم تنفيذ وقف إطلاق النار، وإن كان ذلك في حدود القيود المفروضة على تحركاتها. وعقب الانسحاب الأحادي الجانب للقوات المشتركة التابعة للحكومة اليمنية في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أعادت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة تنظيم نهجها، حيث عملت مع الطرفين لتكثيف تنفيذ اتفاق الحديدة في هذا السياق المتغير. ولا يزال اتفاق الحديدة يعزز الحد من العنف وتقليل الخسائر في صفوف المدنيين بشكل عام، وحماية موانئ الحديدة، ورأس عيسى، والصليف والنمو الاقتصادي المتقدم داخل مدينة الحديدة.

وتواصل البعثة العمل بشكل وثيق مع سائر كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في محافظة الحديدة، مستغلةً وضعها لتيسير وزيادة مساحة العمل للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وإضافةً إلى ذلك، تتعاون البعثة مع جهات شريكة أخرى تضطلع بدور أساسي في تنفيذ اتفاق الحديدة، منها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن.

وتعرب قيادة البعثة عن امتنانها للدعم الذي ما زالت تتلقاه من مجلس الأمن والطائفة الواسعة من الجهات الشريكة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وما كان للبعثة أن تؤدي عملها لولا المستوى الرفيع من التفاني والمهنية الذين يبديهما موظفوها الذين يواصلون أداء عملهم في بيئة تشغيلية صعبة.

(توقيع) اللواء (المتقاعد) مايكل بيرري

رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

243 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة مسؤولة عن دعم طرفي اتفاق ستوكهولم (S/2018/1134، المرفق) في تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلق بمدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى (اتفاق الحديدة)، والتزاماتهما وفقا لاتفاق الحديدة. وقد حُدِّدت الولاية في قرار مجلس الأمن 2452 (2019) ومُددت في القرارات 2481 (2019)، و 2505 (2020)، و 2534 (2020) وكان آخر تمديد في القرار 2586 (2021) لغاية 15 تموز/يوليه 2022.

244 - وتتمثل ولاية البعثة، على النحو المنصوص عليه في القرار 2586 (2021)، في ما يلي: (أ) قيادة ودعم عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بمساعدة أمانة تتألف من موظفين من الأمم المتحدة، للإشراف على وقف إطلاق النار وإعادة انتشار القوات وعمليات إزالة الألغام على نطاق المحافظة؛ (ب) رصد امتثال الطرفين لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة وإعادة انتشار القوات على أساس متبادل من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛ (ج) العمل مع الطرفين لضمان أمن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى بموجب القانون اليمني؛ (د) تيسير وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين على التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة.

245 - وفي ظل استمرار نزاع خلف آثارا مدمرة على الصعيدين الإنساني والأمني، فإن الجهود المتواصلة المبذولة لتعزيز وقف إطلاق النار وبناء الثقة بين الطرفين وإحياء الحوار للمضي قدما في تنفيذ اتفاق الحديدة، تظل أساسا حيويا لجهود السلام المبذولة في الحديدة، وعلى نطاق أوسع، في اليمن. وعقب الانسحاب الأحادي الجانب للقوات المشتركة التابعة للحكومة اليمنية من مناطق واسعة من محافظة الحديدة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، والتحول الكبير في خطوط المواجهة إلى المديريات الجنوبية التابعة للمحافظة، لا تزال هذه الأهداف، رغم خضوعها لإعادة التنظيم، ضرورية لاستقرار الحديدة، والأهم من ذلك، استمرار عمل موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى. وستواصل البعثة، بغية الاضطلاع بولايتها، التركيز على دعم الطرفين في هذه الظروف المتطورة لتمكين لجنة تنسيق إعادة الانتشار من أداء مهامها على نحو مستدام مع الوفاء بالتزاماتها بالتنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة.

246 - وستظل الجهود التي تبذلها البعثة لضمان المساواة في الوصول إلى الطرفين والحوار بينهما، والحفاظ على وجود فعال داخل الأراضي الخاصة بكل منهما على جانبي الخطوط الأمامية المتغيرة، وتعزيز القدرة على الرصد وتسيير الدوريات، وتعزيز الامتثال لوقف إطلاق النار، وتقديم الدعم للجهود الرامية إلى خفض التصعيد وبناء الثقة وإحياء الحوار بين الأطراف، أمرا محورياً لعمل البعثة في عام 2023. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستركز البعثة جهودها على إقامة وجود لها في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية في المناطق الواقعة جنوب الخطوط الأمامية الجديدة لضمان سهولة وصول كل طرف إلى البعثة على قدم المساواة. وهذا أمر أساسي لجهودها الرامية إلى الالتزام بالتعاون والدعم المعزز والمستدامين لفائدة كلا الطرفين، وكفالة جهود فعالة وقادرة على الاستجابة وذات نطاق موسع في مجال الرصد، وإدراج المديريات المتضررة من النزاع على جانبي الخطوط الأمامية المتغيرة، وتقديم الدعم للدفع بجهود إزالة الألغام في المواقع التي تسجل أعلى مستوى من خطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة أداء دورها بوصفها رئيسة وميسرة للاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها الفرعية من أجل ضمان الامتثال لوقف إطلاق النار وبذل الجهود الرامية إلى خفض التصعيد، وإقامة حوار قائم على الثقة، والعمل على تعزيز الاستقرار وإعادة نشر القوات بالكامل. كما ستركز البعثة على تعزيز التواصل مع الشبكات المجتمعية، وضمان اتباع نهج شامل للجميع في تنفيذ ولايتها، ودعم تعزيز تنسيق عملية إيصال المساعدة الإنسانية. وحيثما أمكن ذلك، سيشمل ذلك التواصل الشامل مع مختلف ممثلي النساء والشباب في اليمن.

برنامج العمل

الهدف

247 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو دعم الطرفين في تنفيذ الاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، والتزاماتهما وفقا لاتفاق الحديدة.

الاستراتيجية

248 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) التكيف مع البيئة المتغيرة في جميع أنحاء محافظة الحديدة لضمان أن تتمتع بأفضل وضع وتنظيم للنهوض بولايتها. وسيتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، بسبل منها هيكل دعم البعثة المشترك بين مكتب المبعوث الخاص وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وتحقيقا لتلك الغاية، ستقوم البعثة بإقامة ونفعل وجود لها في أراضي الحكومة اليمنية جنوب الخطوط الأمامية المشكلة حديثا، بالاقتران مع تشغيل قاعدتها في مدينة الحديدة، لضمان تمثيل الطرفين وقدراتهما وأنشطتهما في أراضي الطرفين؛
- (ب) قيادة ودعم استمرار سير عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بوصفها الهيئة الرقابية الرئيسية لاتفاق الحديدة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيقود رئيس البعثة، بصفته رئيسا، اجتماعات دورية للجنة التنسيق تُعقد بين الطرفين في موقع يتفق عليه الطرفان بقصد إعادة تفعل آليات الحوار والاتصال من أجل الإشراف على ما يلي وضمان تنفيذه: '1' إعادة انتشار القوات من مدينة الحديدة وموانئها بالكامل؛ '2' وقف إطلاق النار على مستوى المحافظة من خلال الحوار والتعاون لبناء الثقة؛ '3' قيام قوات الأمن المحلية بتوفير الأمن داخل مدينة الحديدة وموانئها وفقا للقانون اليمني؛
- (ج) تعزيز الهياكل المشتركة المتفق عليها سابقا وإعادة تنظيمها في إطار لجنة تنسيق إعادة الانتشار للتعامل مع الحقائق المتغيرة والمناطق المتضررة من النزاع في البيئة المتغيرة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى خفض التصعيد. وسيحقق ذلك جزئيا من خلال قيام الطرفين بإعادة تعيين ضباط اتصال مكرسين، على أن يتمركزوا في مواقع استراتيجية تم تحديدها حديثا يتفق عليها الجانبان، للمساعدة في خفض التصعيد، والتعاون في مجال إزالة الألغام، واتخاذ تدابير لبناء الثقة وتحقيق الاستقرار وتعزيز حماية السكان المحليين؛
- (د) الحفاظ على قدرة رصد احتياطية ضمن الحد الأقصى الحالي لتوسيع نطاق عملية رصد موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف وتعزيز هذه العملية من خلال تسير دوريات يومية عشوائية يصل مداها إلى جميع منشآت الموانئ، بهدف مراقبة إعادة انتشار جميع القوات العسكرية انطلاقا من هذه المواقع، وإزالة المظاهر العسكرية، وفقا للولاية. كما سيتم توسيع نطاق الدوريات الميدانية في الأراضي التي يسيطر عليها الطرفان على جانبي الخطوط الأمامية، بما في ذلك المناطق المتضررة من النزاع. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة تقديم الخبرة والدعم التقنيين للمضي قدما في بذل جهود إزالة الألغام في مدينة الحديدة وموانئها وحقول الألغام في المحافظة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الجهات الشريكة ووفقا للأولويات التي حددها الجانبان، مع التركيز على المواقع التي تشكل خطرا كبيرا على المدنيين بعد انسحاب القوات المشتركة التابعة للحكومة؛
- (هـ) إجراء تقييم مسبق والتنسيق لتنفيذ مشاريع مجتمعية سريعة الأثر في المواقع الرئيسية على جانبي الخطوط الأمامية. والمكاسب المتوقعة من هذه المشاريع، التي ستشمل التركيز على الفئات الضعيفة، ومنها الفئات المتضررة من النزاع والنساء والأطفال، ضرورة لبناء وتوطيد الثقة بين البعثة والمجتمعات المحلية وتشجيع إحراز تقدم في التنفيذ الجماعي

للاتفاق. وسيتم تنسيق عملية تنفيذ المشاريع السريعة الأثر مع الإجراءات الإنمائية الأوسع نطاقاً وستكون مكاملة لهذه الإجراءات التي تدعم السكان المحليين، وتخفف من تصاعد حدة التوترات بين المجتمعات المحلية، وتعزز التماسك الاجتماعي، وتحسن الاستقرار.

249 - وبالنسبة لعام 2023، ستدعم المنجزات المستهدفة المقررة للبعثة الدول الأعضاء في ما تضطلع به حالياً من إدارة مكافحة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وهذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة تشمل بذل جهود منسقة مستمرة لضمان صحة وسلامة جميع أفراد البعثة فيما يتعلق بكوفيد-19 بالتنسيق الوثيق مع مقر الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة في اليمن. وسيتم إنجاز ذلك من خلال تنفيذ جميع التدابير والبروتوكولات الممكنة، وفقاً للتطورات الحاصلة في هذه الجائحة، للتخفيف من مخاطر الجائحة وما يتصل بذلك من آثار على بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة والسكان المحليين. وسيشمل ذلك أيضاً مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان حصول جميع الموظفين، بمن فيهم المتعاقدون مع البعثة وأسر الموظفين الوطنيين، على اللقاحات، وفقاً لتوجيهات منظمة الصحة العالمية.

250 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية لاحتياجات وطلبات الدول الأعضاء، تواصل الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 مراعاة الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل البرنامج وتكييفه على ضوء جائحة كوفيد-19. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير لضمان قيام البعثة بإجراء تقييمات المخاطر بانتظام بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة في اليمن، ومراجعة وتحديث بروتوكولات كوفيد-19 لمراعاة الأوضاع المتغيرة في اليمن. ولدعم هذه العملية، عينت البعثة منسقا معنيا بجائحة كوفيد-19 للإشراف على مبادرات التوعية بشأن بروتوكولات كوفيد-19 المنطبقة، وتوفير الإشراف على تنفيذها الصارم ورصد التطورات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 وإسداء المشورة بشأنها، والتوصية بإدخال تغييرات على عمليات البعثة، بما يشمل تشغيل دوريات البعثة والتواصل مع السكان المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع خطة البعثة لاستمرارية تصريف الأعمال وأهميتها للمراجعة والتعديل باستمرار لمراعاة التغير المستمر في الحقائق والمخاطر في البيئة اليمنية.

251 - ومن المتوقع أن يُسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تعزيز الثقة المتبادلة والطمأنينة والحوار بين الطرفين لتعزيز تنفيذ اتفاق الحديدة كمساهمة رئيسية في عملية السلام الأوسع نطاقاً؛
- (ب) تحقيق المساواة والاستدامة في القدرة على الوصول والحوار بين الجانبين في الأراضي المتغيرة لكل من الطرفين في محافظة الحديدة؛
- (ج) تعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء المحافظة، وتحسين أمن السكان المحليين، بما في ذلك الحد من الإصابات الناجمة عن انتهاكات وقف إطلاق النار؛
- (د) الحفاظ على أمن مدينة الحديدة وموانئها، وضمان إعادة انتشار القوات العسكرية انطلاقاً من هذه المواقع، وإزالة المظاهر العسكرية، وتولي قوات الأمن المحلية المسؤوليات الأمنية في هذه المواقع؛
- (هـ) الحد من العنف في محافظة الحديدة بسبب الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات بين الطرفين، وتحسين الاستقرار وتعزيز التدابير لحماية السكان المحليين؛
- (و) إحراز تقدم في إزالة الألغام في مدينة الحديدة وموانئها، وغيرها من المواقع ذات الأولوية، بما يؤدي إلى الحد من خطر وقوع إصابات بين المدنيين بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو غيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب؛
- (ز) وجود عملية معززة وشاملة للجميع من أجل كفالة تنفيذ الاتفاق على أساس تعزيز المشاركة المجتمعية.

العوامل الخارجية لعام 2023

252 - تستند الخطة البرنامجية الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) وجود إرادة سياسية ومشاركة كافيتين من الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية للتمكين من تنفيذ اتفاق الحديدة؛
- (ب) عدم استئناف العمليات القتالية الكبرى بين الطرفين في محافظة الحديدة، وعدم وجود عوائق عسكرية مستمرة تحول دون استخدام طرق الإمداد الرئيسية من مناطق عمليات البعثة وإليها؛
- (ج) وجود بيئة سياسية لا تعرقل عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المشتركة الفرعية، وتمكن الطرفين من النهوض بعملية إعادة الانتشار الكاملة لقوات الأمن المحلية وتفعيلها؛
- (د) يستأنف الطرفان مشاركتها الكاملة في أنشطة لجنة تنسيق إعادة الانتشار ويلتزمان بإحياء عملية الحوار والمشاركة في الآليات المشتركة الفرعية لرصد وقف إطلاق النار وتعزيز الجهود الرامية إلى خفض التصعيد وبناء الثقة والتعاون في مجال إزالة الألغام؛
- (هـ) موافقة الحكومة اليمنية على تيسير إقامة وجود للبعثة في المناطق الواقعة جنوب الخطوط الأمامية الجديدة وتعاونها في هذا السبيل لكفالة وصول البعثة على قدم المساواة إلى كلا الطرفين وتمكين البعثة من الانتشار الكامل واستمرار عملها دون عوائق؛
- (و) توفر بيئة تشغيل آمنة ومأمونة ومواتية بشكل مناسب، وبناء ما يكفي من الثقة بين الطرفين ومع الجهات الشريكة الأخرى لتوليد الدعم لأنشطة البعثة والمشاركة فيها باستمرار؛
- (ز) استمرار التعاون العملي مع وجود هياكل فعالة للقيادة والتحكم لدى الطرفين لتمكينهما من الامتثال على جميع المستويات؛
- (ح) قيام الطرفين بتيسير قدرة البعثة على الوصول وحرية الانتقال بشكل كامل إلى جميع المناطق التي يلزم فيها ذلك من أجل الاضطلاع بالمراقبة والرصد الفعالين لموانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف لإتاحة إمكانية الوصول بشكل يومي إلى جميع منشآت الموانئ والوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء المحافظة، بما في ذلك المناطق الجنوبية الواقعة بالقرب من الخطوط الأمامية المتغيرة؛
- (ط) قيام الطرفين بتوفير إمكانية الوصول والتعاون اللازمين للمضي قدماً في إزالة الألغام في مدينة الحديدة والموانئ والمناطق ذات الأولوية في المديرية الأخرى لتعزيز حماية السكان المحليين في ظل الظروف المتغيرة في المحافظة.

253 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستتابع البعثة التواصل والتنسيق مع الطرفين لكفالة سلامة وأمن أفراد البعثة وتنقلاتها ومبانيها، وكفالة التحرك السريع بلا عوائق لأفراد البعثة ومعدات وإمداداتها ولولازمها الأساسية إلى اليمن وفي داخله. ويتطلب ذلك استمرار وجود قدرة مدنية مكرسة للحفاظ على الاتصال المباشر مع السلطات الحكومية والفعلية على جميع المستويات وكذلك الجهات الفاعلة الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ستشارك البعثة، حيثما أمكن، مع الجهات المعنية والجهات الشريكة والهيئات الأخرى المحلية داخل محافظة الحديدة للاستفادة القصوى من التأثير وضمان اتباع نهج موحد في دعم اتفاق الحديدة وتنفيذه وتحديد الفرص المتاحة لتعزيز الاستقرار والثقة في هذه العملية، بسبل منها المشاريع السريعة الأثر داخل أراضي كلا الطرفين.

254 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل البعثة تيسير الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وجهات شريكة أخرى، لمساعدة الطرفين على تنفيذ اتفاق الحديدة تنفيذاً كاملاً. وعلى وجه التحديد، ستبقي البعثة على علاقات عمل وثيقة مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وفريق الأمم المتحدة القطري، المشاركين في تقديم الدعم

لتنفيذ اتفاق ستوكهولم، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، والبرنامج الإنمائي، وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، فضلا عن الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في محافظة الخُدِيدة في مجالي التنمية والعمل الإنساني. وستقوم البعثة أيضا بالتشاور والتنسيق، حسب الاقتضاء، مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار والجهود الرامية إلى خفض التصعيد وإمكانية الوصول إلى المناطق المحتاجة.

255 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وللإسهام في النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ستعمل البعثة على تعزيز مشاركة المرأة في مشاوراتها الأوسع نطاقا المتعلقة بتنفيذ اتفاق الخُدِيدة وما يتصل بذلك من أنشطة وآليات. وكمحور تركيز أساسي للبعثة، تستهدف هذه الإجراءات إلى تقييم وجهات نظر النساء وآرائهن حول تأثير الوضع المتغير على الحياة اليومية للمجتمع المحلي، وتقييم التدابير والتخطيط لتعزيز الاستقرار والحماية، بما يشمل تنفيذ إعادة انتشار كاملة وأنشطة أمنية محلية، وتنفيذ وقف إطلاق النار، وبذل الجهود الرامية إلى خفض التصعيد، وجهود إزالة الألغام وغيرها من الجوانب المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. وإضافة إلى ذلك، ستعمل البعثة على تعزيز المساواة في الحقوق والفرص للمرأة والمراعاة الكاملة والفعالة للمنظورات الجنسانية في تخطيط وتنفيذ أنشطة البعثة والأنشطة التي يضطلع بها الطرفان.

أنشطة التقييم

256 - في حزيران/يونيه 2021، أصدرت البعثة سياسة تقييم وخطة عمل تركزان على إدماج التقييم في التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزانية والإدارة الشاملة القائمة على النتائج للبعثة. وقد ساعد ذلك في إثراء تقييم البعثة الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بهدف إعادة تنظيم تركيزها الاستراتيجي ونهجها بعد انسحاب القوات المشتركة التابعة للحكومة اليمنية من مناطق واسعة من المحافظة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وهو ما أدى إلى إحداث تغيير كبير في المشهد العسكري والسياسي في الخُدِيدة.

257 - وروعت في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 النتائج التي خلص إليها التقييم الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 والدروس المستفادة منه. فعلى سبيل المثال، أعادت البعثة تنظيم نهجها الاستراتيجي بإعادة تقييم وجودها لضمان المساواة في الوصول إلى كلا الطرفين وتقديم الدعم غير المتحيز إليهما من خلال إقامة وجود لها في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية في المناطق الواقعة جنوب الخطوط الأمامية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة باستعراض ووضع خطة موسعة للدوريات لتكثيف رصدها للموانئ، بسبل منها قدرة الرصد الاحتياطية ضمن الحد الأقصى الحالي، واقترن ذلك بالتركيز على الرصد وتسيير الدوريات والاتصال بالمناطق المتضررة من النزاع على جانبي الخطوط الأمامية المتغيرة. وقامت البعثة كذلك بتقييم التدابير الرامية إلى تعزيز بناء الثقة في هذا السياق المتغير، بسبل منها تكثيف الجهود الرامية إلى المضي قدما في إزالة الألغام واقتراحها بشأن تنفيذ مشاريع سريعة الأثر لبناء وتوطيد الثقة بين البعثة والمجتمعات المحلية في المواقع الرئيسية على جانبي الخطوط الأمامية المتغيرة.

258 - ومن المقرر إجراء التقييمات التالية في عام 2023:

(أ) تقييم منهجي يركز على المستوى الاستراتيجي بعد إقامة وجود في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية في المناطق الواقعة جنوب الخطوط الأمامية الجديدة. وستجري البعثة استعراضا لتدابير التنسيق والسبل الكفيلة بتعزيز الاتصال والحوار بين الطرفين والمضي قدما في تحقيق مكاسب الاتفاق عن طريق زيادة قدرة البعثة وإمكانية وصولها إلى الطرفين في موقعيهما إلى أقصى حد؛

(ب) وسيجرى تقييم لاستعراض آليات التنسيق بين البعثة ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن لتقييم الثغرات والمجالات التي يمكن فيها تعزيز التنسيق، وتحديد الممارسات الجيدة لتحسين التنفيذ.

الأداء البرنامجي في عام 2021

الحد من أثر النزاع المسلح على السكان المحليين، وتعزيز الاستقرار واستمرار عمل الموانئ

259 - أدركت البعثة التحديات المستمرة التي تواجه استئناف عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، فمضت قدماً في تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالمشاركة السياسية، وذلك بالتنسيق الوثيق مع مكتب المبعوث الخاص، وركزت على اتخاذ خطوات نحو إعادة تنشيط اللجنة على نحو مستدام والمشاركة السياسية على جميع المستويات. وعقدت البعثة 17 اجتماعاً مع الرؤساء المشاركين للجنة، و 21 اجتماعاً على مستويات سياسية أعلى في اليمن، و 11 اجتماعاً على الصعيد الإقليمي. وواصلت البعثة توسيع النطاق المشمول بدورياتها وأعمال الرصد، وإن كان ذلك في ظل قيود شديدة مفروضة على حريتها في التنقل.

260 - وأدت هذه الجهود إلى بقاء اتفاق الحديدة قائماً إلى حد كبير. وبعد انسحاب القوات المشتركة التابعة للحكومة اليمنية، أعادت البعثة تنظيم نهجها للمضي قدماً في بذل الجهود الرامية إلى منع العنف، بسبل منها وضع خطة لتوسيع نطاق الدوريات لرصد المناطق المتغيرة المتضررة من النزاع. وأسهمت هذه الأنشطة في تنفيذ وقف إطلاق النار، وهو ما تجلّى في استمرار انخفاض مستويات العنف والخسائر في صفوف المدنيين. وأدى وقف إطلاق النار إلى تيسير زيادة عمليات التنقل لتسهيل إيصال المساعدات وحفاظ على شريان الحياة للموانئ. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 46).

الجدول 46

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
اتفاق الطرفين على جميع الجوانب التقنية	تنفيذ مفاهيم العمليات التي وافقت عليها لجنة	الحد من أثر النزاع المسلح على السكان
إعادة الانتشار على النحو المنصوص	تنسيق إعادة الانتشار فيما يتعلق بإعادة الانتشار	المحليين، وتعزيز الاستقرار واستمرار عمل
عليه في اتفاق الحديدة	على مراحل من الموانئ ومن مدينة الحديدة	الموانئ

أثر الجائحة

261 - أثر استمرار الجائحة حتى عام 2021 على تنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك محدودية القدرة على تسهيل الدوريات في ضوء القيود المستمرة التي فرضتها الجائحة على تحركات الموظفين وانخفاض القدرة على إجراء اتصالات احتياطية مع الطرفين والجهات المعنية الأخرى للمضي قدماً في استئناف الآليات المشتركة. كما أثرت على قدرة البعثة على تعزيز التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بشأن مسائل منها النهوض بالإجراءات المتعلقة بالألغام وغيرها من الأنشطة الداعمة لاتفاق الحديدة. واعتباراً من الربع الثاني من عام 2021، وحتى مع استمرار البعثة في تنفيذ عملياتها بموجب بروتوكولات صارمة لجائحة كوفيد-19 تتسق مع منظومة الأمم المتحدة في اليمن، فقد قامت بتعزيز وجودها وتخفيف القيود المفروضة على العمليات. ووسعت البعثة وجودها السياسي ليشمل صنعاء وعدن وعززت التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في الميدان. كما وسعت نطاق الدوريات، بما يشمل إمكانية الوصول إلى المناطق الواقعة جنوب مدينة الحديدة، رغم أنها لا تزال تواجه قيوداً على حريتها في التنقل. وعقب بدء تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للقاحات، وبالتزامن مع المبادرات الأخرى الرامية إلى توفير إمكانية حصول الموظفين على اللقاحات، تم تطعيم جميع الموظفين تقريباً. وأتاح ذلك الاضطلاع بالأنشطة في ظل قيود أقل والحد من المخاطر التي يتعرض لها الموظفون والسكان المحليون.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: إعادة انتشار القوات، وتولي قوات الأمن المحلية مسؤولية الأمن والرصد الفعال لوقف إطلاق النار

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

262 - أسهم عمل البعثة في الماضي قدما في إحياء الأداء المستدام للجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المشتركة، التي تشكل احتياجات بالغة الأهمية لتحقيق المرحلة الأولى من إعادة الانتشار وفقا لمفهوم العمليات الذي وافقت عليه اللجنة. ولم يتحقق الهدف المتمثل في تحقيق الاستئناف المستدام لاجتماعات اللجنة بسبب عدة عوامل سياسية وتشغيلية. وفي حين بذلت جهود متواصلة لسد الثغرات بشأن المسائل التي تشكل حواجز أمام استئناف الحوار بين الطرفين، وبالتالي إحياء منتدى اللجنة، لم يتسن التوصل إلى اتفاق نهائي لضمان عقد اجتماع مشترك، وهو الأمر الذي تأثر بدرجة أكبر بالديناميات السياسية وديناميات النزاع الأوسع نطاقا. وازداد الوضع تعقيدا بسبب الانسحاب الأحادي الجانب للقوات المشتركة التابعة للحكومة اليمنية، وهو ما أدى إلى إحداث تحول كبير في الأهداف المحددة لتحقيق هذا الهدف. وفي المقابل، لم يتسن تحقيق إعادة الانتشار على أساس متبادل وفقا لمفهوم العمليات الذي وضعتة اللجنة. ويُعرض النقص المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 47).

الجدول 47

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
اتفاق الطرفين على جميع جوانب إعادة الانتشار على النحو المنصوص عليه في اتفاق الحديدة	تنفيذ مفاهيم العمليات التي وافقت عليها لجنة تنسيق إعادة الانتشار فيما يتعلق بإعادة النشر على مراحل من الموانئ ومن مدينة الحديدة	بذل جهود متواصلة لاستئناف أعمال لجنة تنسيق إعادة الانتشار وتحقيق أثر محايد للبعثة يقترن بالمساواة في الوصول إلى أراضي كلا الطرفين	الانتهاء من إعادة انتشار القوات وتولي قوات الأمن المحلية مسؤولياتها وفقا للقانون اليمني	الرصد الفعال لوقف إطلاق النار على جانبي الخطوط الأمامية، وإعادة إنشاء لجنة تنسيق إعادة الانتشار وتحقيق إعادة الانتشار الكامل للقوات

النتيجة 2: رصد إعادة انتشار القوات العسكرية وإزالة جميع المظاهر العسكرية من موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف وضمان وصول البعثة على قدم المساواة إلى أراضي الطرفين

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

263 - موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف شريان حياة بالغ الأهمية لليمن وعنصر مركزي في اتفاق الحديدة. ويعتمد برنامج الأغذية العالمي على هذه الموانئ لإدخال 70 في المائة من مساعداته الغذائية لدعم عملياته في اليمن. وبالمثل، تعمل الموانئ كنقطة دخول لما يقرب من 80 في المائة من واردات البلد في الشمال، بما في ذلك السلع الأساسية. وبالتالي، كان رصد الموانئ هدفا أساسيا لعمل البعثة لضمان بقائها آمنة ومنزوعة السلاح، وهو الأمر الذي يتيح تدفق المساعدات والسلع الأساسية إلى اليمن دون عوائق. وفي حين أسهمت أعمال الرصد التي تضطلع بها البعثة في ضمان استمرار عمل الموانئ وإجراء تقييمات منتظمة لطبيعتها القائمة على نزع السلاح، فقد كانت هذه الدوريات محدودة في طبيعتها، ولا سيما بسبب القيود المفروضة على حرية حركة البعثة والتي تفاقت بسبب الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19.

264 - ويعد تعديل وجود البعثة لتمكين كلا الطرفين من الوصول إليها أمراً حيوياً أيضاً لقدرتها على الاضطلاع بالرصد الفعال لمنطقة عملياتها وتقديم الدعم غير المتحيز لكلا الجانبين والتواصل معهما، بسبل منها الاتصال والرصد وتسيير الدوريات على أرض الواقع. وهذا أمر بالغ الأهمية لأي حل مستدام والجهود المبذولة للمضي قدماً بفعالية في تنفيذ اتفاق الحديدة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

265 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في الحاجة إلى ضمان القدرة الكافية على تسيير دوريات في الموانئ يومياً، وبصورة عشوائية، وفي جميع منشآت الموانئ. وقد اكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في سياق تزايد الادعاءات بعسكرتها. ولذلك، ستعزز البعثة قدرتها على الرصد لتلبية هذا الشرط مع توسيع نطاق الدوريات لتشمل المديرية الجنوبية. وستواصل أيضاً الدعوة إلى تأمين وصولها دون عوائق للقيام بالدوريات اليومية في الموانئ اللازمة لرصد وضعها فيما يتعلق بإعادة الانتشار.

266 - وبالإضافة إلى ذلك، أثر وجود البعثة، الذي اقتصر إلى حد كبير على أراضي طرف واحد فقط منذ إنشائها، على التصورات من حيث قدرة البعثة على العمل كمحاور محايد والحفاظ على علاقات معززة وتقديم دعم متساو لكلا الجانبين. ولذلك، فإن الهدف الرئيسي للبعثة هو ضمان تمثيلها في أراضي الحكومة اليمنية من خلال إقامة وجود لها جنوب الخطوط الأمامية المتغيرة، مع الحفاظ على قاعدة في مدينة الحديدة لضمان قيامها بالرصد الفعال للموانئ. ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 48).

الجدول 48

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	-	-	ضمان وصول البعثة	رصد إعادة انتشار القوات
			على قدم المساواة إلى	العسكرية وإزالة جميع
			أراضي الطرفين عبر	المظاهر العسكرية من
			الخطوط الأمامية في	موانئ الحديدة ورأس عيسى
			الحديدة	والصلايف وضمان وصول
				البعثة على قدم المساواة إلى
				أراضي الطرفين

المنجزات المستهدفة

267 - يعرض الجدول 49 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 49

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1	1	1	1	1
1	1	1	1	1
36	39	35	32	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
12	12	7	13	2 - اجتماعات مجلس الأمن، وفريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمرأة والسلام والأمن
9	12	17	9	3 - اجتماعات لجنة تنسيق إعادة الانتشار
15	15	11	10	4 - الاجتماعات الثنائية مع الجهات السياسية الإقليمية المعنية
باء - توليد المعارف ونقلها				
16	16	-	8	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
8	8	-	4	5 - حلقات عمل يشارك فيها ممثلو المجتمعات المحلية حول تنفيذ اتفاق الخديفة
8	8	-	4	6 - حلقات عمل تشارك فيها الجهات المعنية السياسية/المدنية حول تنفيذ اتفاق الخديفة
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة في سياق الجهود التي يبذلها الطرفان لتنفيذ اتفاق الخديفة تنفيذا كاملا، بما في ذلك الاجتماعات مع الجهات الفاعلة السياسية المحلية في الخديفة ومن كلا الطرفين في عدن وصنعاء، فضلا عن المحاورين الإقليميين والدوليين.				
التشاور والمشورة والدعوة: التشاور مع الجهات المعنية اليمنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، بهدف فهم التحديات المطروحة فهماً شاملاً وتقديم مشورة للطرفين فيما يبذلانه من جهود لتنفيذ اتفاق الخديفة؛ والاضطلاع بأنشطة الدعوة في أوساط الجهات المعنية اليمنية والإقليمية والدولية دعماً لتنفيذ الاتفاق وتعزيز وقف إطلاق النار في المحافظة؛ واستطلاع إمكانية الاستفادة من الدعم المقدم من خلية الابتكار التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لإطلاق استطلاع للرأي العام بين الجمهور في محافظة الخديفة، يركز على تأثير النزاع وانتهاكات وقف إطلاق النار على السكان المدنيين، لا سيما بعد تحول المشهد العسكري في الخديفة، يشارك فيه من 500 إلى 600 شخص من جانبي الخطوط الأمامية المتغيرة، من أجل تحسين فهم تجارب السكان المدنيين، مع الإشارة بوجه خاص إلى الفئات المهمشة والنساء والشباب.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات رصد بحسب الحالة والسياق لرصد تنفيذ الطرفين لوقف إطلاق النار وإعادة انتشار القوات وإزالة المظاهر العسكرية في موانئ الخديفة والصليف ورأس عيسى؛ وإيفاد بعثات لتقصي الحقائق للعثور على معلومات تتعلق بمختلف الحوادث المتصلة بالحفاظ على وقف إطلاق النار، دعماً للجهود التي يبذلها الطرفان للحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيزه.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إقامة علاقات استراتيجية مع الجهات الشريكة للبعثة، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة للاتصالات، والحفاظ على هذه العلاقات، وذلك لكفالة اتساق التراسل والتعاون المشتركين للأمم المتحدة على مختلف المستويات؛ وإعداد الرسائل الرئيسية للبعثة وتحديثها بانتظام لبثها على الجمهور وتقديمها في إطار الاستجابة للتطورات الميدانية؛ وتنظيم مناسبات للتوعية لتمكين البعثة من إجراء مشاورات كافية مع مختلف جماعات المصالح على مستوى المجتمع المحلي، والشخصيات الدينية البارزة، والمجتمع المدني، والمنظمات الشبابية والنسائية لتوسيع نطاق المشاركة وضمان عملية شاملة للجميع بشأن تنفيذ الاتفاق.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية ورسائل ومواد سمعية - بصرية عن أنشطة البعثة ورسائلها الرئيسية؛ والعلاقات التي أُقيمت مع وسائط الإعلام الشريكة لضمان تغطية دقيقة لرسائل البعثة وأنشطتها؛ وتقديم إجابات في الوقت المناسب رداً على استفسارات وسائل الإعلام؛ وتعزيز التفاعلات والعلاقات غير الرسمية مع وسائط الإعلام الشريكة.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إنشاء مواقع شبكية وإدخال تحديثات متكررة بشأن أنشطة البعثة وبياناتها العامة؛ وإدخال تحديثات منتظمة من خلال قنوات التواصل الاجتماعي بشأن أنشطة البعثة وبياناتها العامة؛ وتبادل الصور ومقاطع الفيديو التي تُعرّف بأنشطة البعثة ورسائلها الرئيسية على جميع المنصات الرقمية.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 50

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
مجموع الاحتياجات الزيادة/(النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
عام 2023 مقابل عام 2022				
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
(1,0)	—	2 342,1	2 343,1	224,8
642,7	—	13 803,2	13 160,5	8 834,8
(5 740,7)	200,0	21 047,7	26 788,4	15 884,9
(5 099,0)	200,0	37 193,0	42 292,0	24 944,5
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)				

الجدول 51

الوظائف

فئة الخدمات العامة والفئات													الفئة الفنية والفئات العليا			
الموظفون الوطنيون						المتصلة بها										
مجموع الموظفين						الخدمة فئة										
المتطوعون						المجموع الميدانية/ الخدمات الوظائف الفنيون الرتبة الأمم										
المجموع						و أ ع أ ع م مد-1 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 الفرعي الخدمات الأمنية العامة الدولية الوطنيون المحلية المتحدة										
162	—	80	9	73	—	33	40	1	19	11	6	1	1	1	—	المعتمد لعام 2022 ^(أ)
165	—	82	9	74	—	34	40	1	19	11	6	1	1	1	—	المقترح لعام 2023 ^(أ)
3	—	2	—	1	—	1	—	—	—	—	—	—	—	—	—	التغير

(أ) تشمل وظيفة واحدة برتبة ف-4، ووظيفة واحدة برتبة ف-3 تمت الموافقة عليها بوصفها من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

268 - تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة للبعثة لعام 2023 ما قدره 37 193 000 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي تغطي تكاليف نشر 75 فردا من مراقبي الأمم المتحدة (100 2 342 دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين والتكاليف الأخرى ذات الصلة (200 13 803 دولار) لما عدده 74 وظيفة دولية (1 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 1 مد-1، 6 ف-5، 11 ف-4، 19 ف-3، 1 ف-2، 34 من فئة الخدمة الميدانية) و 91 وظيفة وطنية (9 موظفين فنيين وطنيين و 82 موظفا من الرتبة المحلية)، ويشمل ذلك اقتراح إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفتين من الرتبة المحلية في مكتب الدعم المشترك في الكويت؛ و 5 أفراد مقدمين من الحكومات؛ وكذلك التكاليف التشغيلية (21 047 700 دولار) التي تشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (759 500 دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (4 919 700 دولار)، والنقل البري (641 400 دولار)، والعمليات الجوية (8 271 200 دولار)، والاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات (1 340 400 دولار)، والخدمات الطبية (3 825 900 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (1 089 600 دولار)، والمشاريع السريعة الأثر (200 000 دولار).

269 - ويُقترح إدخال عدد من التغيرات على هيكل ملاك الموظفين لعام 2023 بهدف ضمان التنفيذ الفعال لولاية البعثة، تشمل إنشاء ثلاث وظائف، وإعادة ندب وظيفتين ونقل وظيفة واحدة، على النحو المفصل أدناه.

وحدة الموارد البشرية

(أ) إعادة ندب موظف حماية لصيقة (من فئة الخدمة الميدانية) ليصبح مساعدا للموارد البشرية ونقله من قسم السلامة والأمن في الحديدة إلى وحدة الموارد البشرية في صنعاء لضمان توافر الخبرة والمشورة في مجال الموارد البشرية للبعثة ومكتب المبعوث الخاص في اليمن؛

وحدة المالية والميزانية

(ب) إعادة ندب موظف حماية لصيقة (من فئة الخدمة الميدانية) ليصبح مساعدا للشؤون المالية والميزانية ونقله من قسم السلامة والأمن في الحديدة إلى وحدة المالية والميزانية في صنعاء لتوفير خدمات الميزانية و/أو الخدمات المالية الحيوية للوحدات الفنية والموظفين؛

مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات

(ج) نقل مساعد لشؤون اللوجستيات (من الرتبة المحلية) في وحدة الهندسة وإدارة المرافق في الحديدة إلى مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات في صنعاء لتقديم الدعم لتخطيط الشراء؛

مكتب الدعم المشترك في الكويت

(د) إنشاء ثلاث وظائف لمساعد مالي (وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفتان من الرتبة المحلية) في مكتب الدعم المشترك في الكويت في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمواءمة مصادر تمويل مكتب الدعم بحيث تعكس على نحو أفضل أعباء العمل وقاعدة الجهات المستفيدة التي يقدم لها مكتب الدعم خدمات. وتهدف هذه العملية إلى تحقيق توزيع أكثر توازنا للقوة العاملة في مكتب الدعم بين البعثات السياسية الخاصة. ويقترح إلغاء ست وظائف من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وإنشاء ست وظائف في إطار أربع بعثات سياسية خاصة، منها بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

270 - ويُقترح استمرار وظيفة دعم واحدة لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-3) من فئة المساعدة المؤقتة العامة في شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في نيويورك، في عام 2023. ويقدم موظف شؤون المالية والميزانية خدمات الدعم، ولا يزال دوره أساسيا في كفالة توافر القدرة الكافية في المقر لإدارة الموارد المالية وإعداد الميزانيات وتقديم الخدمات إلى الهيئات التشريعية أثناء قيامها باستعراض الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة.

271 - ويقترح أيضا استمرار وظيفة واحدة لموظف إدارة البرامج (ف-4) من فئة المساعدة المؤقتة العامة في مكتب نائب رئيس البعثة والتنسيق في الحديدة في عام 2023 لتوفير الخبرة في مجال إزالة الألغام في مدينة الحديدة والموانئ وعلى نطاق أوسع في المحافظة، وقيادة برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام المشمول بعمل البعثة.

272 - وبالنسبة لمراقبي الأمم المتحدة، والموظفين الدوليين والوطنيين، والأفراد المقدمين من الحكومات، طبق معدل شغور قدره 25 في المائة على تقديرات الوظائف المستمرة، مع مراعاة النشر المتوقع. وطبق معدل شغور قدره 50 في المائة على الوظائف الدولية المقترحة إعادة ندبها.

273 - ويعزى النقصان في الاحتياجات لعام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 أساساً إلى ما يلي: (أ) نقص المخصصات المرصودة لمقر المطار؛ (ب) عدم توافر أماكن إضافية للمكاتب وأماكن الإقامة في الجديدة؛ (ج) نقص الاحتياجات المتعلقة بتحسينات الأمانة الإضافية وأعمال تشييد المباني القائمة؛ (د) انخفاض عدد ساعات الطيران؛ (هـ) نقص الاحتياجات المتعلقة بخدمات المستشفيات من المستوى الثاني في جيبوتي؛ (و) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالشحن بسبب انخفاض مستوى عمليات الاقتناء. وهذا الانخفاض في الاحتياجات يقابله جزئياً ما يلي: (أ) الاحتياجات الجديدة المتعلقة بالخدمات التشغيلية والأمنية اللازمة لإنشاء مكتب جديد وأماكن إقامة جديدة في المديرية الجنوبية؛ (ب) الاحتياجات الجديدة المتعلقة بالمشاريع السريعة الأثر؛ (ج) اقتراح إنشاء ثلاث وظائف جديدة (وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفتان من الرتبة المحلية) في مكتب الدعم المشترك في الكويت؛ (د) زيادة التكاليف في إطار بند الموظفين الدوليين، بسبب تطبيق أحدث جداول المرتبات، وفي إطار بند الموظفين الوطنيين، بسبب ارتفاع معدلات المرتبات استناداً إلى متوسط مستويات الدرجات الفعلية للموظفين الحاليين، فضلاً عن الزيادة في جداول مرتبات الموظفين الوطنيين المقيمين في عمان، وتطبيق نسبة مئوية أعلى من التكاليف العامة للموظفين؛ (هـ) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالإنترنت عبر الأقمار الصناعية الاحتياطية في الجديدة.

10 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

(500 342 22 دولار)

تصدير

في أعقاب اغتيال الرئيس جوفينيل موييز في تموز/يوليه 2021، تدهور المناخ الأمني والسياسي في هايتي تدهورا كبيرا. وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي عمله على تشجيع الجهات الفاعلة في المجالات السياسية والاقتصادية وفي المجتمع المدني في هايتي على التوحد حول مشروع مشترك لحل الأزمات السياسية والأمنية الحالية في البلد.

ومن الضروري أن تحقق السلطات الهايتية وغيرها من الجهات الرئيسية المعنية الوطنية توافقا في الآراء حول إيجاد سبيل سلمي وديمقراطي للمضي قدما في ضمان التنشيط الفوري للمؤسسات من خلال الانتخابات. والظروف الهشة التي تمر بها هايتي حاليا، والتي يميزها خلل وظيفي تعاني منه المؤسسات وتدهور الحالة الأمنية، تجعل الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع، والمجتمع الدولي ككل، أهم من أي وقت مضى في عام 2023. ولا يزال النظام السياسي والمجتمع في هايتي بحاجة إلى استمرار جهود الدعوة والتشجيع من أجل إجراء وتنفيذ إصلاحات دستورية وإدارية، وهو الأمر الذي يقتضي استمرار تقديم الدعم والمشورة طوال العام المقبل، حيث يشارك المكتب أيضا في الجهود الرامية إلى كبح عنف العصابات، ومواصلة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وتوسيع نطاق مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، وضمان استمرار حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وستسهم الأنشطة المفصلة في مقترح الميزانية الحالي في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للقادة الهايتيين المنتمين إلى القطاع السياسي والقطاع الديني والمجتمع المدني والقطاع الخاص تمكنهم من التعاون بمزيد من الفعالية في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار المزمن في البلد وتحقيق تطلعات جميع الهايتيين في سعيهم إلى تحقيق السلام والديمقراطية والأمن والتنمية المستدامة.

(توقيع) هيلين لا لايم

الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي

ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

274 - يتولى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي المسؤولية عن إسداء المشورة لحكومة هايتي فيما يتعلق بتعزيز وتوطيد الاستقرار السياسي والحكومة الرشيدة، بما في ذلك سيادة القانون؛ وبترسخ دعائم بيئة سلمية ومستقرة، بسبل منها دعم إجراء حوار وطني شامل لجميع الهايتيين؛ وبحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ويستمد المكتب ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ومقرراته ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص قرار مجلس الأمن 2476 (2019). ومدد المجلس الولاية حتى 15 تموز/يوليه 2022 بموجب قراره 2600 (2021).

275 - وتعتزم حكومة هايتي إشراك الجهات المعنية الوطنية في إنشاء مجلس انتخابي مؤقت جديد وضمان الظروف السياسية والأمنية المواتية لإجراء استفتاء دستوري وانتخابات وطنية. وفي ضوء هذه الجهود المقررة، تتمثل الأولويات الاستراتيجية للمكتب في عام 2023 في التعاون الكامل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في إسداء المشورة إلى الحكومة الوطنية بشأن المسائل السياسية والحكومة الرشيدة والشرطة وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وتشجيع الحوار وتوافق الآراء بين الجهات المعنية بشأن الجهود الرئيسية لإصلاح الدستور والأمن والحكومة؛ وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على ضمان السلامة العامة؛ وتعزيز قطاعي العدالة والإصلاحات لضمان سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

برنامج العمل

الهدف

276 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو تعزيز الاستقرار السياسي والحكومة الرشيدة، بما في ذلك المساءلة وسيادة القانون؛ وتهيئة بيئة سلمية ومستقرة؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين.

الاستراتيجية

277 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تيسير الحوار والتواصل بين الجهات المعنية الوطنية وذلك من أجل بناء توافق في الآراء في السعي إلى إيجاد حل سلمي ومستدام للأزمة السياسية الراهنة؛
- (ب) مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى نظم الشرطة والقضاء والإصلاحات على الصعيد الوطني وإلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هايتي لتعزيز المعايير الدولية وحقوق الإنسان والتكافؤ بين الجنسين؛
- (ج) الإسهام في الحد من الجريمة والعنف المجتمعي، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، دعماً للمؤسسات الحكومية في معالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية والاقتصادية لانعدام الأمن.

278 - وستدعم المنجزات المستهدفة المقررة للبعثة المساعدة المستمرة التي تقدمها الدول الأعضاء إلى هايتي بشأن تعافي البلد من جائحة كوفيد-19. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة استمرار مشاركة الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي والمساعي الحميدة التي تبذلها حسب الاقتضاء لدعم الاستجابة الوطنية للجائحة.

279 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية لاحتياجات الدول الأعضاء، عَمَّمت البعثة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة كوفيد-19. ويشمل ذلك مواصلة استخدام صيغ الاجتماعات الافتراضية حيثما أمكن ذلك لضمان سلامة جميع موظفي المكتب والجهات المعنية الوطنية والأمم المتحدة والمحاورين الدوليين.

280 - ومن المتوقع أن يُسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على بناء توافق في الآراء وتعزيز التعاون لمعالجة أسباب عدم الاستقرار وعدم المساواة في هايتي؛
- (ب) إقامة مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تسهم في توطيد الاستقرار ومكافحة الإفلات من العقاب وتهيئة بيئة توفر الحماية؛
- (ج) تعزيز الدعم المقدم إلى مؤسسات الدولة فيما يتعلق بحماية المرأة والشباب والمجتمعات المحلية وسبل العيش من خلال الحد من عنف العصابات؛
- (د) تعزيز أداء الشرطة في ضمان السلامة العامة من خلال إصلاح الشرطة نتيجة لتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة 2022-2025، بدعم من التمويل الحكومي الكافي وصندوق التبرعات المشترك المتعدد الجهات المانحة؛
- (هـ) دعم استمرار تنفيذ خطة التطعيم في إطار مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي مع استهداف تحقيق تغطية بنسبة 20 في المائة من السكان المقدر عددهم بـ 11,2 مليون نسمة.

العوامل الخارجية لعام 2023

281 - تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) ترجيح استمرار مناخ الاستقطاب السياسي، وهو ما يقوض قدرة الأطراف على تحقيق التوافق في الآراء اللازم للمضي قدما في اتخاذ مبادرات ملموسة من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية؛
- (ب) احتمال استمرار تأثير الحالة الأمنية الهشة تأثيرا سلبيا على وتيرة الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية واستدامتها. وعلاوة على ذلك، لما كانت معظم الحوادث في البلد تقع في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية، فإن تخصيص موارد الدولة المنهكة يتعرض لمزيد من التشويه، مما يستتد قدرة المؤسسات الأمنية ويقلل من عائدات الاستثمارات في القدرات في الهياكل الأساسية الأمنية. بيد أن هذه الحوادث الأمنية لا تؤثر تأثيرا خطيرا على قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمهامها؛
- (ج) ومن المتوقع أن تظل حكومة هايتي ملتزمة بمواصلة تطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون التابعة لها، بسبل منها مواصلة رصد مخصصات كافية في الميزانية، تكملها مساهمات خارجية من خلال صندوق تبرعات مشترك متعدد الجهات المانحة يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- (د) ولا يمكن التنبؤ بأثر الأخطار الطبيعية على هايتي، بما في ذلك الأعاصير والزلازل، ومن المتوقع أن يظل دون تغيير على غرار السنوات الأخيرة؛
- (هـ) اتفاق الجهات المانحة الدولية والسلطات الوطنية على أولويات التنمية الرئيسية المرتبطة بمسائل التنمية الهيكلية مع تنفيذ ترتيبات تنسيق أقوى للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى توفير الموارد المناسبة لهذه الأولويات.

282 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستواصل البعثة التعاون مع المنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. كما ستتعاون البعثة تعاوناً وثيقاً مع الأوساط الدبلوماسية من أجل دعم النهج المنسقة التي تشجع على توافق الآراء السياسي، والتغلب على حالة الجمود عند الاقتضاء.

283 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيواصل المكتب العمل بطريقة متكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات التي كُلف بها، وفقاً لتوجيهات مجلس الأمن في القرار 2476 (2019). وتقوم البعثة والفريق القطري حالياً بتنفيذ إطار استراتيجي متكامل وُضع في عام 2020 يحدد مجموعة مبسطة من الأولويات للتنفيذ تتسق مع المعايير المرجعية لهائتي الستة لهائتي، مع وضع إطار للتعاون في مجال التنمية المستدامة سيدخل حيز التنفيذ في عام 2023.

284 - وتراعي البعثة منظوراً جنسانياً في تخطيطها وعملياتها ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها وتشجع المشاركة المجدية للمرأة في العمليات والحوارات والمفاوضات السياسية، فضلاً عن تمثيلها في مناصب صنع القرار في المؤسسات، اتساقاً مع الحصّة الدنيا لمشاركة المرأة التي ينص عليها الدستور والبالغة 30 في المائة على جميع المستويات. وسيضمن تقرير البعثة بيانات مصنفة عن أثر انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على المرأة، وكذلك عن المساواة والعدالة في جرائم العنف ضد النساء والفتيات، جُمعت بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وإضافة إلى ذلك، ستعمل البعثة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مع التركيز على المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان في سياق تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام 2016 وخلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لهائتي في عام 2016 بشأن حالة حقوق الإنسان.

أنشطة التقييم

285 - قدم المكتب مدخلات في جهد داخلي لاستخلاص الدروس المستفادة اشتركت في بذله إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستعراض الانتقال من بعثة لحفظ السلام إلى بعثة سياسية خاصة. وقد حدد هذا التقييم اعتبارات للبعثة في إطار تخطيطها للانتقال في المستقبل.

286 - ومن المقرر في عام 2023 إجراء تقييم لتنفيذ التوصيات الناتجة عن استعراض البعثة الذي أجراه خبير مستقل، بتكليف من مجلس الأمن في القرار 2600 (2021).

الأداء البرنامجي في عام 2021

تعزيز حماية المرأة والمجتمعات المحلية وسبل العيش من خلال عكس اتجاه تفاقم العنف العصابات

287 - وقع رئيس الوزراء في تموز/يوليه 2021 استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، ويجري حالياً تصميم وتمويل استراتيجية مشتركة لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وزيادة عدد المشاريع والبرامج الأخرى التي يجري تنفيذها في المجتمعات المحلية المتضررة. ويقوم فريق عامل بمواءمة مشروع القانون الوطني لإدارة الأسلحة والذخيرة مع المعايير الدولية، ويجري وضع خطة عمل وطنية للأسلحة والذخيرة. وواصل المكتب أيضاً الاضطلاع بدور في عقد الاجتماعات بسموح لهائتي بإحراز تقدم نحو المواءمة مع خريطة الطريق الإقليمية للجماعة الكاريبية بشأن الأسلحة النارية والذخيرة. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 52).

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
قيام الحكومة بإعادة تفعيل دور اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية	إنشاء فرقة عمل لاستعراض الإطار المتعلق بتحديد الأسلحة	وقع رئيس الوزراء في تموز/يوليه 2021 الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، ويجري حالياً تصميم وتمويل برنامج للتنفيذ.
	وأنشأ رئيس الوزراء فرقة عمل مشتركة بين الوزارات برئاسة اللجنة الوطنية خصص لها مبلغ قدره 6,4 ملايين دولار لتغطية تكاليف أنشطة الحد من العنف المجتمعي	ويقيم فريق عامل بمواءمة مشروع القانون الوطني لإدارة الأسلحة والذخيرة مع المعايير الدولية، ويجري وضع خطة عمل وطنية للأسلحة والذخيرة.
	وبدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، قُدمت الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف المجتمعي إلى مكتب رئيس الوزراء	

أثر الجائحة

288 - أثر استمرار الجائحة حتى عام 2021 على تنفيذ الولايات حيث شكلت البروتوكولات الصحية والقيود المفروضة على السفر تحديات أمام طريقة عقد بعض المناسبات المقررة. وتستجيب البعثة، حيثما أمكن، بتحويل طريقة عقد الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية إلى الشكل الافتراضي أو المختلط للتمكين من تقديم الدعم الاستراتيجي والاستشاري من خلال الوسائل الإلكترونية.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: إقامة مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تسهم في توطيد الاستقرار وتهيئة بيئة توفر الحماية

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

289 - أسهم عمل البعثة في توليد التزام من جانب المؤسسات الهايتية وغيرها من الجهات المعنية بتعزيز نظام العدالة الوطني، وتوطيد احترام حقوق الإنسان، والنهوض بخطة المساءلة. ومن بين المبادرات الرئيسية تنشيط الجهود الرامية إلى الإفراج عن المحتجزين من الاحتجاز السابق للمحاكمة، وتعزيز أداء النظام الوطني للمساعدة القانونية، وزيادة قدرة الشرطة على التصدي لانعدام الأمن، وبذلك يكون قد تحقق جزئياً الهدف المقرر المتمثل في التصديق على الاستراتيجية الوطنية للحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة، وتعزيز القدرات التشغيلية والإدارية للشرطة الوطنية الهايتية على إدارة السلامة العامة في هايتي، وتيسير بدء نفاذ قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية الجديدين التي تنص على اتباع نهج يتسم بقدر أكبر من التقدم والإنسانية لإنفاذ القانون. ولم يتحقق هذا الهدف بالكامل بسبب اغتيال الرئيس موييز في تموز/يوليه 2021 وعدم وجود مجلس شيوخ يعمل بكامل طاقته، مع ما يترتب على ذلك من آثار على تجديد ولايات القضاة، وهو ما أدى إلى تأخير خطط مراجعة قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية الجديدين قبل دخولهما حيز النفاذ. بالإضافة إلى ذلك، ورغم التواصل المستمر مع السلطات الهايتية، سُجل تقدم

محدود في مقاضاة قضايا حقوق الإنسان ذات الدلالة الرمزية، بما في ذلك قضية في لا سالين في عام 2018 وبيل إير في عام 2019، ولا يزال تنفيذ خطة عمل حقوق الإنسان في انتظار موافقة مجلس الوزراء.

290 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 53).

الجدول 53

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
انخفاض مستوى رضا السكان عن الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات الوطنية	تحسن رضا السكان من خلال مواءمة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وفقا للمعايير والقواعد الدولية للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان واعتمادهما بمرسوم رئاسي؛ وتعيين رئيسة لنقابة المحامين في بورت أو برنس ووزيرة على رأس وزارة حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع	بدأ تنفيذ الإصلاحات الرئيسية في مؤسسات القضاء والشرطة والإصلاحات في هايتي، مما أرسى الأساس لتعزيز الفعالية والمساءلة وزيادة إمكانية وصول السكان إليها	اعتماد الإصلاحات الرئيسية في مؤسسات القضاء والشرطة والإصلاحات وزيادة المساءلة وإمكانية ومؤسسات مكافحة الفساد في هايتي، مما أرسى الأساس لتعزيز الفعالية والمساءلة والشفافية	تبدأ مؤسسات العدالة في تولي زمام الإصلاحات الرئيسية لتنفيذ تدابير مكافحة الفساد، وزيادة المساءلة وإمكانية اللجوء إلى القضاء، مع الحد بشكل مستدام من معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة
		حكومة جديدة تتولى مهامها واستؤنف التدريب على الاستراتيجية الوطنية لخفض معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة		توفر الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة 2022-2025 دعما تقنيا فعالا
				الصندوق المشترك المتعدد الجهات المانحة يتلقى دعما قويا من المانحين، والإصلاحات تعزز أداء الشرطة

النتيجة 2: تساعد المشاركة وبناء توافق الآراء بين الجهات المعنية الرئيسية ومؤسسات الدولة على معالجة الفراغ المؤسسي في البلد وأسباب عدم الاستقرار

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

291 - يواصل المكتب السعي إلى تهيئة بيئة مؤاتية لبناء توافق في الآراء. وواصلت الممثلة الخاصة وفريقها، بالتنسيق مع منظمة الدول الأمريكية وجهات فاعلة وطنية ودولية أخرى، التواصل مع قادة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني للعمل مع الجهات المعنية الرئيسية من خلال الحوار للتوصل إلى اتفاق توافقي بشأن سبل المضي قدما. ويعتزم رئيس الوزراء أرييل هنري،

الذي تولى منصبه في 20 تموز/يوليه 2021، بالتعاون مع حكومته، تشكيل جمعية تأسيسية استعداداً لإجراء استفتاء دستوري، ويسعى إلى تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية بهدف إعادة المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً في البلاد إلى العمل بكامل طاقتها الكاملة في عام 2023. ومع ذلك، تواجه هذه الخطة العديد من التحديات، منها الاحتمال الكبير لزيادة الاستقطاب السياسي، وتقشي عنف العصابات الذي توجّهه السياسة، وأزمة الشرعية والقدرة في المؤسسات الرئيسية بما في ذلك الشرطة الوطنية الهايتية. وسيظل المكتب يتمتع بوضع فريد يمكنه من الاستفادة من مساعيه الحميدة للتشجيع على تعزيز توافق الآراء من خلال التواصل بانتظام مع ممثلي رئيس الوزراء، والائتلاف الحاكم، والجهات الفاعلة المحايدة، والمعارضة، فضلاً عن المجتمع المدني والجهات الفاعلة الاقتصادية والمنظمات الدينية. وستواصل الممثلة الخاصة أيضاً تنسيق المشاركة السياسية من جانب الجهات الفاعلة الدولية وتعزيز الدعم المالي والتقني المقدم إلى الشرطة الوطنية من خلال الفريق الأساسي المعني بهاييتي.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

292 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن معالجة الخلل الوظيفي الذي تعاني منه المؤسسات في هاييتي تقتضي اتباع نهج شامل ومرن لبناء توافق في الآراء بشأن سبيل سياسي للمضي قدماً لضمان إمكانية معالجة أسباب عدم الاستقرار. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستكفل البعثة تركيز مساعيها الحميدة وجهودها في مجال المشاركة السياسية على بناء اتفاق بشأن الاتجاه المستقبلي لهاييتي، الأمر الذي سيضع البلد على طريق السلام والتنمية المستدامة. ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 54).

الجدول 54

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
لم تجر انتخابات تشريعية للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ	انتهت ولايات جميع البرلمانين في مجلس النواب وثلاثي أعضاء مجلس الشيوخ	أدى اغتيال الرئيس، وكذلك وفاة رئيس محكمة النقض، إلى ترك جميع فروع السلطة الثلاثة في البلد في حالة خلل وظيفي	إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت وقبوله باعتباره جهة تتمتع بالمصادقية يُنظم استفتاء دستوري؛ ويجري وضع خطط لإجراء انتخابات وطنية في أقرب وقت ممكن	تجري الانتخابات، ويقبل السكان نتائجها، وتبدأ المؤسسات المنتخبة عملها
اتخذ الرئيس، متصرفاً بمرسوم، التحضيرات لعقد استفتاء دستوري وانتخابات رئاسية وتشريعية لإعادة البلد إلى وضعه الطبيعي	عملت الجهات المعنية في هاييتي معاً على الاتفاق على سبيل للمضي قدماً	تولى رئيس الوزراء أرييل هنري منصبه وتعهّد بتنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن		

المنجزات المستهدفة

293 - يعرض الجدول 55 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 55

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
	3	3	3	3
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 -	3	3	3	3
تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن				
	3	3	3	3
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
2 -	3	3	3	3
جلسات مجلس الأمن				
باء - توليد المعارف ونقلها				
	40	55	40	32
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
3 -	40	55	40	32
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية في أربعة مجالات عمل رئيسية: (أ) تنفيذ الخطة الاستراتيجية وحشد الموارد اللازمة لها لمواصلة تطوير وتجهيز الشرطة الوطنية الهايتية، ودعم خدمات الشرطة القادرة على صون الأمن العام، والحد من عنف العصابات، وحماية حقوق الإنسان؛ (ب) قيام السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري بتنفيذ برامج بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف المجتمعي، وإدارة الأسلحة والذخيرة؛ (ج) إدارة السجون ومراكز الاحتجاز ومراقبتها وفقا للمعايير الدولية؛ (د) تعزيز حقوق الإنسان ومشاركة المرأة بوصفها صانعة للقرار في مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ومبادرات الحوار وبناء توافق الآراء				
	2	2	2	2
المنشورات (عدد المنشورات)				
4 -	2	2	2	2
تقارير عامة مواضيعية مشتركة عن حقوق الإنسان				
	10	11	12	11
المواد التقنية (عدد المواد)				
5 -	10	11	12	11
مواد تنقل الدعم الاستشاري إلى المحاورين الوطنيين				

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: المساعي الحميدة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام من أجل القيام بما يلي: (أ) تعزيز التعاون والحوار بين أبرز الأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية، وبناء توافق في الآراء، وتعزيز الاستقرار السياسي والحكومة الرشيدة؛ (ب) دعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والجهات الشريكة الدولية لتيسير مبادرات السلام المحلية، والحد من عنف العصابات والعنف في المجتمعات المحلية، والنهوض ببيئة سلمية ومستقرة، بسبل منها مواصلة تطوير وتجهيز الشرطة الوطنية الهايتية من خلال صندوق مشترك متعدد الجهات المانحة؛ (ج) زيادة الوعي بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وبأعمال العنف الجنسي والجسدي والتمييز الجنساني، وتعزيز المساءلة المؤسسية للتصدي لتلك المشكلات ووضع حد لإفلات مرتكبيها من العقاب

التشاور والمشورة والدعوة: تركيز الجهود على ما يلي: وضع مبادرات تشجع إقامة الحوار وتحقيق توافق الآراء؛ وتقديم المشورة بشأن إقامة مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة والمضي قدما في الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية؛ وتطوير الإطار المؤسسي والجدول الزمني للانتخابات؛ وتزويد الشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون بمشورة متخصصة لتعزيز قدرة الشرطة ودائرة الإصلاحات التي يبلغ قوام أفرادها 15 000 موظفا والإشراف عليها؛ وإسداء المشورة إلى مؤسسات الدولة ووكالاتها بشأن تنفيذ خطط العمل الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ وإسداء المشورة بشأن وضع إطار تنظيمي لتحديد الأسلحة، يشمل التنفيذ الفعال لآلية شاملة مشتركة بين المؤسسات في مجال الأسلحة والذخيرة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات لتقييم حقوق الإنسان والادعاءات المتعلقة بالانتهاكات؛ وإيفاد بعثات بشأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ وإيفاد بعثات رصد مشتركة لتقييم عنف العصابات في سبعة أحياء تسيطر عليها العصابات في بورت - أو - برنس وغيرها من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء هايتي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد مواد بشأن جهود التوعية والدعوة الميدانية (كتيبات ونشرات ولوحات إيضاحية ورسوم بيانية ولافتات) تشرح الأهداف المواضيعية الواردة في ولاية البعثة؛ وتنظيم مناسبات توعية بشأن الأولويات الرئيسية للبعثة بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات؛ وإطلاق حملات إعلامية تقليدية ورقمية، تشمل مواد مطبوعة وإذاعية ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، لدعم مبادرات الأمم المتحدة بشأن الانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف المجتمعي، ومبادرات الشرطة والإصلاحات والعدالة وحقوق الإنسان والبرامج المشتركة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: وضع خطة استراتيجية لضمان تغطية الأنشطة الرئيسية للبعثة، بما يشمل المؤتمرات الصحفية، والمقالات الافتتاحية بشأن المسائل الرئيسية، والإحاطات الصحفية، والنشرات الصحفية، والمقابلات والمنشورات الموجهة التي تستهدف فئات وشبكات معينة بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات؛ وإجراء متابعة يومية لوسائط الإعلام ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي توفر تحليلًا استراتيجيًا للاتجاهات السائدة على وسائط الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والمخاطر والفرص لتوفير التوجيه لإدارة الاتصالات في الأزمات.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إنشاء وإدارة الموقع الشبكي ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وإنتاج ونشر محتوى لمنتجات وحملات الوسائط المتعددة (مع التركيز على الإذاعة الرقمية) قادر على إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في أولويات البعثة وتعزيز الشفافية والمساءلة؛ وتنظيم حملات وإصدار منتجات لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي لإظهار أثر عمل البعثة بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات وفريق الأمم المتحدة القطري ومقر الأمم المتحدة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 56

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021		
مجموع الاحتياجات الزيادة/(النقصان) عام 2023 مقابل عام 2022	الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
فئة الإنفاق					
(36,5)	–	789,9	826,4	684,6	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(102,8)	–	16 151,5	16 254,3	15 534,9	تكاليف الموظفين المدنيين
640,5	210,0	5 401,1	4 760,6	4 396,4	التكاليف التشغيلية
501,2	210,0	22 342,5	21 841,3	20 615,9	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 57

الوظائف

فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها										الفئة الفنية والفئات العليا									
الموظفون الوطنيون					الخدمة فئة					مجموع الموظفين					متطوعو				
المجموع					المجموع					المرتبة الأمم المتحدة					المرتبة الأمم المتحدة				
و أ ع أ ع م					الفرعي					الفرعي					الفرعي				
و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م	و أ ع أ ع م
110	—	28	17	65	2	17	46	1	11	19	8	5	1	1	—	28	17	65	2
110	—	28	17	65	2	17	46	1	11	19	8	5	1	1	—	28	17	65	2
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) تشمل وظيفة واحدة برتبة مد-1، ووظيفة واحدة برتبة ف-5، ووظيفة واحدة برتبة ف-4، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة تمت الموافقة عليها بوصفها من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) وظيفة ممولة بنسبة 50 في المائة ويجري تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

294 - تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة للمكتب لعام 2023 ما قدره 22 342 500 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليف نشر 13 فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة (789 900 دولار)؛ والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (16 151 500 دولار) لـ 65 وظيفة دولية (1 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 5 مد-1، 8 ف-5، 19 ف-4، 11 ف-3، 1 ف-2، 17 من فئة الخدمة الميدانية، 2 من فئة الخدمات العامة)، و 45 وظيفة وطنية (17 موظفا فنيا وطنيا و 28 وظيفة من الرتبة المحلية)، وإثنين من الأفراد المقدمين من الحكومات؛ والتكاليف التشغيلية (5 401 100 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (334 000 دولار)، والسفر في مهام رسمية (181 300 دولار)،

والمرافق والبنى التحتية (2 370 100 دولار)، والنقل البري (454 500 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (1 437 000 دولار)، والخدمات الطبية (197 600 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (426 600 دولار).

295 - وفي عام 2023، يقترح استمرار خمس وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة:

(أ) موظف رئيسي لشؤون حقوق الإنسان (مد-1) في دائرة حقوق الإنسان التابعة للبعثة لتلبية متطلبات حقوق الإنسان التي حددها مجلس الأمن وتناولها على النحو المبين في ولاية المكتب المعتمدة في القرار 2476 (2019). ومن المهم وجود هذه الوظيفة المخصصة التي تتطوي على خبرة محددة في مجال حقوق الإنسان لتيسير المشاركة الموثوقة على مستوى رفيع مع السلطات الهايتية العليا، بما يسمح بتقديم المساعدة التقنية والمشورة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلد؛

(ب) ثلاث وظائف للدعم في فريق هايتي التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، تتألف من كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-5)، وموظف للشؤون السياسية (ف-4)، ومساعد فريق (من فئة الخدمات العامة)، وتقدم هذه الوظائف الدعم للمكتب منذ عام 2019، وستظل لها أهمية بالغة لضمان استمرار تقديم الدعم والمشورة الاستراتيجية والتحليل للمديرين في المقر من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالمكتب. والمهام الأساسية التي تضطلع بها هذه الوظائف ليست مطلوبة بصورة مؤقتة، بل هي ضرورية طوال فترة وجود البعثة، بما في ذلك بدء عملها ومدة تنفيذ ولايتها وإغلاقها؛

(ج) وظيفة دعم واحدة لمساعد لشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمات العامة) في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، حيث لا تزال هناك حاجة كبيرة لاستمرار شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية في تقديم دعم مكثف وعالي الجودة للهيئات التشريعية في استعراضها لميزانيات البعثات السياسية الخاصة. وسيكفل استمرار هذه الوظيفة أيضا قدرات كافية لإعداد الميزانية وإدارة الميزانية ورصد الأداء في جميع البعثات السياسية الخاصة البالغ عددها 38 بعثة.

296 - وطُبق معدل شواغر قدره 13 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، مع مراعاة أحدث معدلات الشواغر الفعلية والنشر المقرر. وطُبق معدل شواغر قدره 1 في المائة على التقديرات المتعلقة بالموظفين الفنيين الوطنيين وآخر قدره 5 في المائة على الوظائف من الرتبة المحلية، مع مراعاة معدلات الشواغر الفعلية الأخيرة. وتستند تقديرات التكاليف المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة والأفراد المقدمين من الحكومات لعام 2023 إلى افتراض النشر الكامل.

297 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 أساسا إلى ما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الدوليين بسبب تطبيق معدل شواغر أدنى مقارنة بالمعدل المطبق في الميزانية المعتمدة لعام 2022، وارتفاع بدلات المشقة الناجم عن إعادة تصنيف مراكز العمل في هايتي من دال إلى هاء؛ (ب) الاحتياجات الجديدة المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية لتقديم خدمات قصيرة الأجل في مجالات إصلاح السجون والشرطة، والمسائل المتصلة بالدستور والعدالة، والعملية الانتخابية؛ (ج) زيادة الاحتياجات تحت بند تكاليف النقل البري والشحن، ويرجع ذلك أساسا إلى اقتناء خمس مركبات لتحل محل مركبات الأسطول المتقادمة وارتفاع تكاليف الوقود بسبب الزيادة في أسعار الوقود؛ (د) زيادة الاحتياجات المتعلقة باقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات لتحل محل المخزونات المتقادمة، وخدمات الدعم المركزية، وتراخيص البرامجيات ورسومها. ويقابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الوطنيين نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية وتطبيق نسبة مئوية أقل من تكاليف الموظفين العامة استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، وانخفاض الاحتياجات المتعلقة ببذل الإقامة المقرر للبعثة المدفوع لشرطة الأمم المتحدة بسبب تطبيق المعدلات المستكملة.

11 - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

(100 562 66 دولار)

تصدير

كان عام 2021 صعباً بالنسبة للسودان: فقد أدت الأحداث التي وقعت إلى خروج الانتقال الديمقراطي عن مساره إلى حد كبير، وشكلت خطراً على المكاسب السياسية والحقوقية والاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس على مدى العامين الماضيين. وقد بذلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري بأكمله، قصارى جهدها طوال العام لمواصلة الوفاء بأولوياتها التي حددها مجلس الأمن. ومع ذلك، أجبر الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 والأزمة السياسية التي تلت ذلك البعثة على التكيف وإعادة تركيز جهودها على دعم أصحاب المصلحة السودانيين في الحوار لإعادة تحديد مسار موثوق وشرعي للحكم الديمقراطي، وكذلك تلبية الاحتياجات العاجلة في مجالي الحماية وبناء السلام في ظل حالة الطوارئ وتدهور الظروف الأمنية والاقتصادية.

وإلى وقت كتابة هذا التقرير، لا يزال من غير الواضح متى وما إذا كانت ستجرح الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق بشأن سبيل للمضي قدماً في المرحلة الانتقالية في السودان. وبينما لا يزال الطرفان ملتزمين بتنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان، فإن نتائج المحادثات السياسية بشأن الانتقال الأوسع نطاقاً سيكون لها تأثير عميق على البيئة التي ستعقد فيها البعثة ولايتها في عام 2023. ورحنا بتوجيه إضافي من مجلس الأمن وطلبات من السلطات للحصول على "دعم قابل للتوسع"، ستواصل البعثة في حدود قدراتها التركيز على توفير الدعم السياسي للإصلاحات الانتقالية والدستورية، وعمليات السلام واتفاقات السلام، وكذلك على دورها في حماية المدنيين ودعم قوات الشرطة السودانية وسيادة القانون. ومن المتوقع أن يكتسب تقديم البعثة الدعم للانتخابات مكانة بارزة في حالة التوصل إلى مسار سياسي متفق عليه للمضي قدماً، على الرغم من أن دور الأمم المتحدة لم يحدد بعد. وفي غضون ذلك، ستواصل البعثة العمل من أجل التنفيذ الجامع والشامل لاتفاق جوبا للسلام، بسبل منها الدور الذي تقوم به بوصفها رئيساً للجنة وقف إطلاق النار الدائم. وسيظل تنسيق جهود بناء السلام وتوفير الدعم لتعبئة الموارد الدولية، بما في ذلك لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، أمراً بالغ الأهمية، على الرغم من أن نطاق العمل سيتوقف على استعداد الجهات المانحة للمشاركة. ويظل النهج المتكامل للبعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري محورياً: فعلى الرغم من أنه من المقرر أن يتم وضع الصيغة النهائية لإطار جديد للأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من خلال العمل مع السلطات بحلول نهاية عام 2022، فقد تم تحديد الأولويات المشتركة المؤقتة للفترة الحالية المتقلبة وستساعد على توجيه جهود الأمم المتحدة.

وستواصل البعثة إدماج المنظور الجنساني بوصفه مسألة شاملة لعدة قطاعات في جميع أنشطتها، بما في ذلك من أجل تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة على جميع مستويات السلام والعمليات السياسية. وما زلت أستاذهم العزم الثابت للشباب والمجتمع المدني وعامة السكان في السودان على تحقيق هدف الانتقال الديمقراطي الشامل الذي بدأ في عام 2019. وتظل البعثة ملتزمة التزاماً كاملاً بأداء دورها في دعم تحقيق هذه التطلعات.

(توقيع) فولكر بيرتس

الممثل الخاص للأمين العام للسودان

ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

298 - ترد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في قرار مجلس الأمن 2524 (2020) و 2579 (2021). وتضمنت الولاية المحددة في الفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 2579 (2021) الأهداف الاستراتيجية التالية: (أ) المساعدة في عملية الانتقال السياسي، والتقدم نحو الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام المستدام؛ (ب) دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية؛ (ج) المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون، وخاصة في دارفور والمنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان)؛ (د) دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام. وقرر المجلس كذلك أن تعطي البعثة الأولوية لستة مجالات، هي: (أ) رصد وقف إطلاق النار في دارفور؛ (ب) تنفيذ خطة الحكومة الوطنية لحماية المدنيين (انظر S/2020/429)؛ (ج) مفاوضات السلام الجارية والمستقبلية بين حكومة السودان والجماعات المسلحة السودانية؛ (د) التنفيذ الشامل لاتفاقات تقاسم السلطة في اتفاق جوبا للسلام؛ (هـ) عملية صياغة الدستور؛ (و) دعم قوات الشرطة السودانية وقطاع العدالة. وسلمت الولاية أيضا بضرورة تقديم دعم قابل للتوسع لتنفيذ أي اتفاقات سلام مستقبلية إذا طلبت ذلك الأطراف في المفاوضات.

299 - وأدى الانقلاب العسكري في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، والأزمة السياسية الطويلة الأمد التي أعقبت ذلك، إلى تقويض كبير للتقدم المحرز في الانتقال السياسي وبيئة تنفيذ الولاية. وأدى الافتقار إلى ترتيب سياسي متفق عليه وفقدان ثقة الجمهور في عملية السلام، والشغرات التي اعترت قيادة المؤسسات الحكومية الرئيسية، إلى حدوث حالات تأخير في العديد من مجالات الأنشطة الصادر بها تكليف. وتوقف الحوار مع الحركات المسلحة غير الموقعة بشأن الانضمام إلى اتفاق جوبا للسلام، إلى جانب التنفيذ المزمع للخطة الوطنية لحماية المدنيين. ولم يحرز كذلك تقدم في عملية صياغة الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ارتفاع ملحوظ في الحوادث الأمنية، بما في ذلك نهب قاعدة لوجستية سابقة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في كانون الأول/ديسمبر 2021 وسط تصاعد العنف القبلي، لا سيما في دارفور. ونتيجة للانقلاب، علق عدد من الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية الدولية تقديم المساعدة إلى السلطات السودانية. وشكلت كل هذه التطورات خطرا على بعض المكاسب التي تحققت منذ عام 2019 في التصدي للتحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة في البلد. ومع ذلك، أحرز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، الذي تمكنت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان من تقديم الدعم له.

300 - وفي المستقبل، ستعطي البعثة الأولوية لما يلي: (أ) المساعي الحميدة المكثفة، بسبل منها تيسير الحوار، بالتعاون مع الشركاء، بغية تحديد مسار يملك السودانيون زمامه لتنشيط العملية الانتقالية؛ (ب) حقوق الإنسان وحماية المدنيين، بسبل منها تكثيف جهود الدعوة في سياق زيادة الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم الدعم إلى قوات الشرطة السودانية ومؤسسات سيادة القانون بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري؛ (ج) دعم تنفيذ السلام، ولا سيما من خلال تفعيل لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، التي ترأسها البعثة، والتعاون مع الشركاء لتعزيز تنفيذ السلام وبناء السلام استنادا إلى تقييمات مفصلة للظروف المحلية. وفي جميع هذه المجالات، يظل دعم المشاركة الكاملة للنساء والشباب في صنع السلام وبناء السلام أولوية رئيسية أيضا.

برنامج العمل

الهدف

301 - يتمثل الهدف العام، الذي تسهم البعثة في بلوغه، في دعم انتقال سياسي نحو حكم ديمقراطي شامل في السودان على نحو يعزز السلام والتنمية المستدامين، ويكفل حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون.

الاستراتيجية

302 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تقديم المساعي الحميدة والمساعدة التقنية لدعم الانتقال السياسي في السودان، بسبل منها تيسير المحادثات وتقديم المساعدة في سبيل بلوغ المحطات الرئيسية الحاسمة في المرحلة الانتقالية، مثل عملية وضع الدستور وإجراء الانتخابات؛
- (ب) تيسير المشاركة الهادفة في الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاقات السلام من قبل طائفة واسعة ومتنوعة من أصحاب المصلحة السودانيين، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والشباب واللاجئون والأشخاص المشردون داخليا وأفراد الفئات المهمشة؛
- (ج) مواصلة دعمها للمؤسسات السودانية لتحقيق العدالة والمساءلة وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجالي حماية المدنيين وبناء السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها والمصالحة على الصعيد المحلي، والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال والفئات الضعيفة. وستواصل البعثة، على وجه الخصوص، دعمها لتنفيذ السلطات السودانية للخطة الوطنية لحماية المدنيين تنفيذا كاملا، بسبل منها تقديم الدعم لقوات الشرطة السودانية ومؤسسات سيادة القانون بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري؛
- (د) الوفاء بالتزاماتها بوصفها رئيسا للجنة وقف إطلاق النار الدائم ودعم مختلف هياكلها في إطار الترتيبات الأمنية لاتفاق جوبا للسلام؛
- (هـ) دعم تعبئة الموارد الدولية، والإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية، وإنشاء هيكل وطني لتخطيط التنمية وفعالية المعونة.

303 - ومن المتوقع أن يُسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) اتفاق سلام جامع وشامل ومستدام ومسار يملك السودانيون زمامه ويتولون قيادته نحو انتقال سياسي ديمقراطي شامل؛
- (ب) تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وسيادة القانون وخضوعها للمساءلة؛
- (ج) تحسين بيئة الحماية وتعزيز التعايش السلمي والمصالحة بين القبائل؛
- (د) تناسق الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواجهة التحديات الاجتماعية الاقتصادية.

العوامل الخارجية لعام 2023

304 - تستند الخطة البرنامجية الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) يتفق أصحاب المصلحة السودانيون في أعقاب المحادثات السياسية على مسار للانتقال السياسي، مما يمكن من تشكيل حكومة انتقالية ذات مصداقية وغيرها من المؤسسات الانتقالية الرئيسية، والتركيز المتزايد على الإصلاحات الدستورية والتحضير للانتخابات؛
- (ب) اتفاق جوبا للسلام لم يصبح بعد شاملاً بصورة كاملة، ويجري تنفيذ الاتفاقات القائمة بتقديم بطيء، بما يحقق فوائد ملموسة يشهدها السكان ببطء؛
- (ج) لا تزال الحالة الأمنية في بعض أنحاء البلد متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها، لكنها لا تؤدي إلى تصعيد كبير للعنف؛
- (د) لا تزال الحالة الاقتصادية مريضة، مشوبة بخطر تهديد الانتقال السياسي؛ ومع ذلك، تُستأنف المساعدة التقنية المالية والدعم المالي الدوليان ببطء على أساس استئناف عملية انتقالية ذات مصداقية؛
- (هـ) ضعف ثقة الشعب في المؤسسات، لا سيما في المؤسسات المسؤولة عن حماية المدنيين والعدالة وسيادة القانون؛ ومع ذلك، يبدأ السودان في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، مما يهيئ فرصاً لإحراز تقدم بدعم دولي؛
- (و) تواصل البعثة عملها بصفة رئيس للجنة وقف إطلاق النار الدائم، مع تركيز دورها أساساً على مهام التيسير والمهام الاستشارية للطرفين؛
- (ز) تظل السلطات السودانية تؤيد ولاية البعثة ووجودها في البلد، بما في ذلك ما يتعلق باحترام اتفاق مركز البعثة؛
- (ح) يظل الشركاء الدوليون ملتزمين بدعم الانتقال في السودان وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، بسبل منها توفير المساعدة لمبادرات بناء السلام والتنمية ذات الأولوية.

305 - وفيما يتعلق بالتعاون مع كيانات أخرى، ستواصل البعثة شراكاتها مع الجهات الفاعلة الدولية من أجل دعم أولويات السلطات السودانية. وستتسق البعثة مع الشركاء لزيادة الأثر الجماعي إلى أقصى حد ونقادي ازدواجية الجهود، على أساس المزايا النسبية والتقسيم الواضح للعمل. وفي هذا الصدد، ستظل الشراكة السياسية المستمرة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أمراً بالغ الأهمية. وستواصل البعثة أيضاً التنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وكذلك مع الدول الأعضاء الممثلة بسفاراتها في الخرطوم والمبعوثين الموجودين في عواصمها، والمؤسسات المالية الدولية.

306 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل بطريقة تكملية ومتكاملة، بما يكفل التنسيق ومواءمة تعاقب البرامج ذات الأولوية وتنفيذها خلال الفترة الانتقالية، وفقاً لقرار مجلس الأمن [2579 \(2021\)](#). وسيتم تكريس هذا النهج من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الذي ستوضع الصيغة النهائية له بحلول نهاية عام 2022. وفيما يتعلق بحماية المدنيين وحقوق الإنسان والمساءلة، ستعمل البعثة، على نحو وثيق مع المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسائر أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري لدعم تنفيذ أحكام الإعلان الدستوري واتفاقات السلام في مجالات حقوق الإنسان والمساواة والمساءلة وسيادة القانون، ولا سيما الأحكام التي تضمن العدالة وحقوق المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكفل الاتصال مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمبعوث الخاص للأمن العام للقرن الأفريقي، مواصلة التعاون الفعال فيما بين البعثات بشأن القضايا الإقليمية من خلال آليات التنسيق والاتصال القائمة.

307 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، بغية دعم المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتمثيلها وحمايتها في تنفيذ عمليات السلام والعمليات السياسية وجميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وسيشمل ذلك معالجة جميع أشكال التفاوت والتمييز والتغلب عليها، وتعزيز عملية انتقال شاملة ومنصفة للجنسين، وذلك بإبقاء الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك مشاركة الشباب، في صميم جهودها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن.

308 - والسودان شديد الهشاشة إزاء أزمة المناخ، حيث يصنف من ضمن أكثر البلدان تضررا في العديد من المؤشرات العالمية. ومن شأن أنماط المناخ القسوى أن تؤثر بقوة على القطاع الزراعي، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب مدمرة على سبل العيش والأمن الغذائي في البلد. ومن المرجح أن يتأثر السلام والأمن في السودان سلبا بآثار أزمة المناخ، حيث إن ندرة المياه وفقدان سبل العيش يمكن أن يزيدا من حدة التنافس على الموارد الطبيعية مما يمكن أن يؤدي إلى المزيد من موجات النزوح والهجرة. وبناء على ذلك، ستواصل البعثة، بالشراكة مع الفريق القطري الأوسع نطاقا، استكشاف سبل تحليل ومعالجة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وبناء قدرة الولايات والمجتمعات المحلية السودانية على الصمود للتأقلم مع الضغوط المناخية والتكيف معها والتعافي منها.

أنشطة التقييم

309 - وضعت البعثة سياسة بشأن التقييمات في عام 2022. ولم تُنجز أي تقييمات رسمية في عام 2021. ومع ذلك، واصلت البعثة الاستفادة من المبادرات القائمة على أفضل الممارسات والدروس المستفادة التي اضطلع بها شركاء فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لدعم التخطيط والتنفيذ.

310 - وتشمل التقييمات المزمع إجراؤها في عام 2023 استعراضا استراتيجيا لتنفيذ الولاية والتكامل مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

الأداء البرنامجي في عام 2021

تيسير مشاركة المرأة في عمليات السلام

311 - كانت البعثة طوال عام 2021 تتشاور بانتظام مع الجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة من مختلف أطراف المجتمع السوداني للاستماع إلى وجهات نظرهم حول وضع المرأة، والأزمة السياسية المتفاقمة، وسبل دعم زيادة إدماج المرأة في جميع عمليات صنع القرار التي تشكل مستقبل البلاد. وشمل ذلك عقد اجتماعات أسبوعية بين البعثة والجماعات النسائية والمدافعين عن حقوق المرأة في الخرطوم وفي جميع أنحاء البلد. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ييسرت البعثة إجراء حوارات أدت إلى إنشاء ائتلاف من النساء من الأحزاب السياسية والحركات المسلحة والمجتمع المدني تشكّل حول منبر موحد يدعو إلى مشاركة المرأة في جميع العمليات السياسية وعمليات السلام الجارية في السودان. وأعلنت البعثة شأن هذا المنبر وقدمت الدعم لجهود الدعوة الرفيعة المستوى التي يبذلها الائتلاف من خلال دورات لبناء القدرات والتدريب واجتماعات منتظمة، وبسبب منها إتاحة الفرصة لـ 26 ناشطا في مجال حقوق المرأة للضغط على أصحاب المصلحة على هامش مفاوضات جوبا للسلام، حيث اجتمعوا بمسؤولين حكوميين، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل عبد العزيز الحلو، وفريق الوساطة القادم من جنوب السودان، وأعضاء رئيسيين في المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الثلاثية. وأدت كذلك التدخلات المشتركة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام للسودان، إلى إحراز تقدم كبير في مفاوضات جوبا: إنشاء فريق من خمس نساء من الخبرات في الشؤون الجنسانية يتمتع بمركز المراقبة. وواصل ائتلاف حقوق المرأة عمله بعد مفاوضات جوبا للضغط من أجل إشراك المرأة في جميع مراحل ومستويات جهود الوساطة في أعقاب الانقلاب. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 58).

الجدول 58
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
-	-	التقدم المحرز في تيسير مشاركة المرأة في العمليات السياسية وتأثيرها فيها

أثر الجائحة

312 - أثر استمرار الجائحة حتى عام 2021 على تنفيذ الولاية، بما في ذلك تأخير تنفيذ الالتزامات ذات الأولوية بشأن سيادة القانون وحماية المدنيين بسبب حالات التأخير في إلحاق الموظفين الفعلي بالعمل. وقد أعيقت فعالية ترتيبات العمل المرنة داخل البلد في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، عندما جرى حظر معظم مزودي خدمة الإنترنت لعدة أسابيع. وقبل الانقلاب وبعده، وضعت البعثة طرائق عمل مرنة، بما في ذلك العمل عن بعد، لتمكين الموظفين من مواصلة العمل.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: الانتقال السياسي والتقدم نحو إرساء حكم ديمقراطي وتحقيق سلام جامع وشامل في السودان

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

313 - في عام 2021، وقبل الانقلاب، شاركت البعثة مشاركة واسعة النطاق على الصعيد الوطني مع الحكومة الانتقالية والمكونات العسكرية والسياسية والجهات الفاعلة في أوساط النساء والشباب والمجتمع المدني في السودان دعماً للمرحلة الانتقالية، وقدمت المشورة في مجالات منها عملية وضع الدستور وخطة متكاملة للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة. ودعماً لاتفاق سلام أكثر شمولاً، قدمت البعثة الدعم للمحادثات بين الحكومة الانتقالية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل عبد العزيز الحلو في الفترة من 27 أيار/مايو إلى 15 حزيران/يونيه، إذ قامت بتيسيرها بالتعاون مع فريق الوساطة القادم من جنوب السودان، ويسرت المشاركة المجدية لممثلي المرأة. وعلى الرغم من أن عمل البعثة أسهم في البداية في تسريع وتيرة التقدم نحو استعادة انتقال سياسي ذي مصداقية، لم يتحقق الهدف المقرر، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانقسامات العميقة بين العنصرين العسكري والمدني للسلطات الانتقالية التي بلغت ذروتها في الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، إلى جانب الأزمة السياسية التي تلت ذلك.

314 - وفي أعقاب الانقلاب، عدلت البعثة محور تركيزها بحيث ينصب على تعزيز الحوار وتنسيق جهود الوساطة التي يقودها السودانيون بهدف التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض لاستعادة النظام الدستوري وتمهيد طريق يفضي إلى الانتقال الديمقراطي. وفي عام 2023، ورهنا بتوصل أصحاب المصلحة السودانيين إلى اتفاق واسع النطاق بشأن طريقة مشروعة دستوريا للمضي قدماً في الانتقال الديمقراطي، ستجدد البعثة جهودها لدعم انتقال سياسي شامل يتماشى مع الهدف الأصلي. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 59).

الجدول 59
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	-	توقف التقدم نحو الانتقال السياسي ونحو اتفاق سلام أكثر شمولاً مع زيادة مشاركة النساء والشباب في أعقاب انقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021	تنشيط العمليات الانتقالية، وإحراز تقدم نحو اتفاق سلام أكثر شمولاً، والتعجيل بإجراء المزيد من المفاوضات اللازمة	توطيد الترتيبات الدستورية واستمرار التزام الطرفين باتفاقات السلام إلى جانب شمولاً، والتعجيل بإجراء المزيد من المفاوضات اللازمة

النتيجة 2: زيادة تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

315 - دعمت البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، الجهود الرامية إلى إعادة دمج السودان في الاقتصاد العالمي. وفي حزيران/يونيه 2021، أصبح البلد مؤهلاً للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقها صندوق النقد الدولي، مما مهد الطريق لتخفيف عبء الديون. وقدمت البعثة الدعم لإطلاق منتدى الشراكة السوداني لتعزيز التنسيق بشأن التخطيط للمساعدة الإنمائية وتقديمها بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وأسس المبادئ العالمية للتعاون الإنمائي الفعال. وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، أطلقت البعثة نافذة "بناء السلام وتحقيق الاستقرار" في الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع لبرنامج تمويل السودان، وتضطلع تلك النافذة بدور آلية تمويل جماعي، كما وضعت برنامج السودان لصنع السلام وبناء السلام وتحقيق الاستقرار، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن، من أجل دعم تنفيذ الولاية. ومن خلال هذه الآليات، أسهم عمل البعثة في تحديد الدعم والاحتياجات ذات الأولوية للمرحلة الانتقالية في البلد، بما في ذلك التنسيق بين الجهات المانحة بشأن تخفيف عبء الديون والاستثمار والتخطيط الاقتصادي. وعلى الرغم مما سبق، لم يتحقق الهدف المقرر لعام 2021، بسبب الأثر الاقتصادي للانقلاب العسكري وما تلاه من تعليق لقدر كبير من المساعدات المقدمة من الجهات المانحة، وتفاقم ذلك بسبب جائحة كوفيد-19، والتأخير في بدء تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتعليق مبادرات الحماية الاجتماعية مثل برنامج دعم الأسرة. وفي أعقاب الانقلاب، عملت البعثة، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة، على وضع نهج مشترك والعمل مع الجهات المانحة بشأن الاحتياجات ذات الأولوية.

316 - وفي عام 2023، ورهنا بالتقدم السياسي الذي من شأنه أن يمكن من إعادة المشاركة على نحو كامل، ستعيد البعثة تنشيط جهودها لدعم وتنسيق مشاريع التنمية الاقتصادية بين الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مبادرات تخفيف عبء الديون وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 60).

الجدول 60
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	-	زيادة المشاركة مع المؤسسات المالية الدولية، مما أدى إلى تخفيف عبء الديون وتنسيق المساعدة المقدمة من الجهات المانحة، ولكن التقدم المحرز اضمحل نتيجة لانقلاب تشرين الأول/أكتوبر	إحراز تقدم في تعبئة الموارد لصالح جهود بناء السلام البالغة الأهمية في المناطق المتأثرة بالنزاع الدوليين في شكل تخفيف على أساس تعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين	زيادة الدعم والتنسيق بشأن التنمية الاقتصادية بين الحكومة الانتقالية والشركاء الدوليين في شكل تخفيف عبء الديون وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

النتيجة 3: تحسين بيئة الحماية وحقوق الإنسان بدعم من تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك ترتيباته الأمنية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

317 - نظرا لعدم الاستقرار السياسي في السودان، لم تحقق البعثة سوى جزء من الهدف المقرر المتمثل في تعزيز القدرة الوطنية على حماية المدنيين واعتماد إصلاحات رئيسية لحماية حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون. وفي تغيير كبير في الأنشطة المقررة، تولت البعثة في تموز/يوليه 2021 دور رئيس لجنة وقف إطلاق النار الدائم، المتوخاة بموجب الترتيبات الأمنية لاتفاق جوبا للسلام. وبعد توقف خلال فترة ما بعد الانقلاب، واصلت البعثة مشاركتها في عام 2022 مع إحراز بعض التقدم، لا سيما فيما يتعلق بتفعيل اللجنة والترتيبات الأمنية. وفي عام 2023، من المتوقع أن يظل هيكل اللجنة فاعلا، وسيعمل بوتيرة أسرع، إلى جانب توسيع نطاق جهود الحماية وتوفير الدعم لجهود بناء السلام التي يقودها السودانيون.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

318 - كان من الدروس المستفادة للبعثة الحاجة إلى تحديد فعال لأولويات جهود بناء السلام استنادا إلى جداول زمنية واقعية وتوقعات النظراء في الحكومة والمجتمع المدني، وكذلك إلى القدرات والموارد الفعلية المتاحة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في التنمية. ومن المتوقع أن تساعد التقييمات الجارية لبناء السلام في تحديد الأولويات في المستقبل. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، اتخذت تدابير لزيادة قدرة المكتب المتكامل لنائبة الممثل الخاص للأمين العام/المنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية من خلال النشر السريع للقدرات من أجل تيسير النهج المشتركة والشراكات على نحو أفضل. ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 61).

الجدول 61
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	-	تعززت القدرة الوطنية على حماية المدنيين وأُخذت خطوات لوضع إصلاحات رئيسية لحماية حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون، ولكن التقدم توقف أو اضمحل بعد انقلاب تشرين الأول/أكتوبر	استعادة القدرة الوطنية على حماية المدنيين واستئناف الحوار بشأن الإصلاحات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والمساءلة وسيادة القانون، مع تنفيذ الأحكام الرئيسية للترتيبات الأمنية لاتفاق جوبا للسلام	تعزيز القدرة الوطنية على حماية المدنيين لدمج الفاعلة الحكومية والتعجيل بالإصلاحات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والمساءلة وسيادة القانون اتفاق جوبا للسلام قيد التنفيذ، بما في ذلك وقف دائم لإطلاق النار ووضع بروتوكول نهائي للترتيبات الأمنية من أجل السلام الدائم في دارفور

المنجزات المستهدفة

319 - يعرض الجدول 62 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 62

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023	المقرر الفعلي المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ووثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	4	4	4	4	
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	4	4	4	4	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	4	4	4	4	
2 - جلسات مجلس الأمن	4	4	4	4	
باء - توليد المعارف ونقلها					
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	1	1	2	2	
3 - إطلاق برنامج الأمم المتحدة المشترك لبناء السلام	1	1	2	2	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	92	176	375	311	
4 - حلقات عمل ومشاورات مدنية بشأن مواضيع تتعلق بمفاوضات السلام واتفاقات السلام، فضلا عن العملية الانتقالية السياسية، بما في ذلك صياغة الدستور وتعداد السكان	30	90	61	60	

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة واللغة الفرعية

5 -	اجتماعات وحلقات عمل بشأن تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية	—	—	43	60
6 -	حلقات دراسية ومشاورات بشأن المسائل الانتخابية	15	10	53	14
7 -	حلقات عمل ومشاورات بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	9	—	28	18
8 -	حلقات عمل بشأن الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية	6	18	21	10
9 -	حلقات عمل ودورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان والحماية	20	32	49	28
10 -	حلقات عمل بشأن سيادة القانون	12	26	23	24
11 -	حلقات دراسية لأفراد قوات الشرطة السودانية عن حماية المدنيين، والخفارة المجتمعية، والعنف الجنسي والجنساني، والتحقيق	—	—	97	91
12 -	تدريب أعضاء لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور واللجان القطاعية والأفرقة الميدانية لتعزيز قدراتهم على أداء أدوارهم وفقاً لولايات لجنة وقف إطلاق النار الدائم	—	—	—	6
	المنشورات (عدد المواد)	6	7	16	10
13 -	رسائل إخبارية تنشر أخباراً ومقالات ذات أهمية إنسانية عن مشاركة الأمم المتحدة وإنجازاتها وعملها في جميع أنحاء السودان	4	5	6	4
14 -	مواد ترويجية وتنقيفية، بما في ذلك ملصقات و/أو مطويات، بشأن المسائل المواضيعية المتعلقة بالسلام والتنمية المستدامين	2	2	10	6
	المواد التقنية (عدد المواد)	3	2	5	3
15 -	دليل بشأن حماية المدنيين لقوات الشرطة السودانية وكتيبات للجيب للقادة بشأن حماية المدنيين استناداً إلى القوانين ذات الصلة	1	1	1	1
16 -	دليل بشأن الخفارة المجتمعية لقوات الشرطة السودانية	1	1	1	—
17 -	دليل بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي والجنساني لقوات الشرطة السودانية	—	—	1	1
18 -	مواد بشأن تمويل بناء السلام في السودان	1	—	2	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة للعمل مع جميع الأطراف المعنية لدعم مفاوضات السلام السودانية وتنفيذ اتفاقات السلام، فضلاً عن تقديم المساعدة إلى عملية الانتقال السياسي في البلد؛ وتقديم المساعدة التقنية للجهود الوطنية الرامية إلى عملية صياغة دستور شاملة للجميع وتشاركية وشفافة توفر الأساس لبناء توافق الآراء والحوار بشأن التماسك الاجتماعي والحكم الرشيد وحماية المدنيين وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ ودعم جهود السلطات الوطنية لتنفيذ أحكام الإعلان الدستوري المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة والمساءلة وسيادة القانون، بما في ذلك تعزيز مؤسسات سيادة القانون المستقلة والتمثيلية؛ ودعم جهود السلطات الوطنية والمحلية لتوفير وضمان الأمن والعدالة والحماية، بما في ذلك التوعية بتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني والتمييز الجنساني، وتعزيز الثقة والمساءلة الوطنية، والتصدي لتلك التجاوزات والانتهاكات، ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء المشاورات وإسداء المشورة والدعوة بشأن عملية الانتقال السياسي وعمليات السلام مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة السودانيين، بما في ذلك المجتمع المدني، والنساء، والشباب، واللجان، والمشردين داخلياً، وأفراد الفئات المهمشة؛ وعقد اجتماعات ومشاورات مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع الدول الأعضاء المعنية، بشأن الحالة السياسية والأمنية في السودان؛ وإسداء المشورة والدعوة بشأن إنشاء وصياغة المؤسسات والأطر التشريعية والسياساتية اللازمة لتنفيذ أحكام الإعلان الدستوري المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة والمساءلة وسيادة القانون، بما في ذلك تعزيز مؤسسات سيادة القانون التمثيلية والخاضعة للمساءلة في المناطق المتضررة من النزاع، التي تعزز بيئة الحماية وتنهض بعملية السلام، في شراكة قوية مع المجتمع المدني؛ والدعوة إلى إحراز تقدم نحو إعادة إنشاء سلسلة العدالة الجنائية على نحو فعال في جميع أنحاء السودان؛ والدعوة إلى تعبئة الموارد، بما يشمل الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء بشأن بناء السلام؛ وتقديم الدعم والمشورة التقنيين إلى المركز القومي لمكافحة الألغام في السودان فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام والامتثال لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛ وتوفير الدعوة والمشورة دعماً لوضع مبادرات محلية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إبفاء بعثات مشتركة لدعم السلطات الوطنية في تقييم الحوادث الأمنية، بما في ذلك العنف القبلي وغيره من الحوادث المتصلة بالنزاع؛ ورصد انتهاكات حقوق الإنسان وإسداء المشورة بشأن معالجتها، والإبلاغ عن الإفلات من العقاب.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد مواد إعلامية (مطويات ونشرات ولوحات إيضاحية ورسوم بيانية ومواد ترويجية وأسئلة متكررة ورسائل) تشرح ولاية البعثة والتطورات؛ وتنظيم أنشطة توعية بشأن الأولويات الرئيسية للبعثة بالتعاون الوثيق مع الشركاء ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في منطقة البعثة، وأنشطة للتوعية لدى أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، لدعم العمل المشترك للأمم المتحدة في مجالات سيادة القانون والعدالة الجنائية والمساءلة؛ وأنشطة وحملات لمساندة عمل الأمم المتحدة في دعم عملية الانتقال السياسي، وعملية السلام، وبناء السلام، وحماية المدنيين، والمساواة بين الجنسين، والتنمية الاقتصادية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وإنتاج محتوى لنشره من خلال وسائل الإعلام الوطنية والمحلية؛ وأنشطة توعية تستهدف الجمهور الذي يصعب الوصول إليه من خلال الشركاء، باستخدام وسائل بديلة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمسرح وغير ذلك من أساليب الاتصال التقليدية؛ ودورات تدريبية على بناء القدرات وتحسين العلاقات ودعم الصلات مع وسائل الإعلام وتحسين إعداد التقارير عن أعمال الأمم المتحدة؛ وبرامج التوعية العامة والتفاعل مع السكان المحليين وأصحاب المصلحة في خمس ولايات بدافور بشأن أنشطة الهياكل التابعة للجنة وقف إطلاق النار الدائم؛ وبرامج توعية مع قوات الشرطة السودانية بشأن حماية المدنيين، والخفارة المجتمعية، والعنف الجنسي والجسدي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: خطة استراتيجية لتغطية الأنشطة الرئيسية للبعثة؛ ومؤتمرات صحفية، وإحاطات صحفية، ونشرات صحفية؛ وإجراء مقابلات وإعداد منشورات مع وسائل الإعلام بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات ومع الجماهير والشبكات المستهدفة؛ ومقاطع فيديو عن أنشطة البعثة؛ ورصد إعلامي أسبوعي وتحليل لاتجاهات وسائل الإعلام والمخاطر والفرص المتصلة بها وإدارة الاتصالات عند الأزمات؛ واستطلاع للرأي للحصول على فكرة دقيقة عن التصور العام، مقترنا بدراسات استقصائية لاحقة طوال مدة البعثة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المنصات الرقمية (على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي)؛ ومحتوى لمختلف المنتجات والحملات المتعددة الوسائط التي تعزز الشفافية والمساءلة وتشرك الجهات الفاعلة الرئيسية في أولويات البعثة؛ وتنظيم حملات وإصدار منتجات لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي لإظهار أثر عمل البعثة بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات وفريق الأمم المتحدة القطري ومقر الأمم المتحدة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 63

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023		2022	2021	
الزيادة/(النقصان) عام 2022 مقابل عام 2023	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	فئة الإنفاق
134,6	–	2 035,1	1 900,5	627,6	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
10 789,9	–	38 391,3	27 601,4	15 621,9	تكاليف الموظفين المدنيين
(682,0)	750,0	26 135,7	26 817,7	14 113,1	التكاليف التشغيلية
10 242,5	750,0	66 562,1	56 319,6	30 362,6	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الحدول 64

الوظائف

وَأَعْلَم	أَعْلَم	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	المجموع	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون					
									الخدمة فئة	مجموع	الموظفون الفنيون	الرتبة	متطوعو الأمم المتحدة			
														الخدمات الأمنية العامة ^(١)	الوظائف الدولية	الوظائف الوطنية
المعتمد لعام 2022	1	1 ^(ب)	2	5	20	40 ^(ج)	37	2	108	68	1	177	57	109	12	355
المقترح لعام 2023	1	1 ^(ب)	2	5	21	40 ^(ج)	37	2	109	68	1	178	57	109	12	356
التغير	-	-	-	-	1	-	-	1	-	-	1	-	-	-	-	1

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) وظيفة ممولة بنسبة 50 في المائة ويجري تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

(ج) تشمل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

320 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ما قدره 66 562 100 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف نشر 28 مراقبا عسكريا (626 200 دولار)؛ و 42 فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة (1 408 900 دولار)؛ والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (38 391 300 دولار) لـ 178 وظيفة دولية (1 و أ ع، 1 أ ع م، 2 مد-2، 5 مد-1، 21 ف-5، 40 ف-4، 37 ف-3، 2 ف-2، 68 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة)، بما في ذلك إنشاء وظيفة واحدة (ف-5)؛ و 166 وظيفة وطنية (57 موظفا فنيا وطنيا و 109 وظائف من الرتبة المحلية)؛ و 12 من متطوعي الأمم المتحدة؛ والتكاليف التشغيلية (26 135 700 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (900 210 دولار)، والسفر في مهام رسمية (922 400 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (3 279 500 دولار)، والنقل البري (1 327 200 دولار)، والعمليات الجوية (10 320 000 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (3 520 200 دولار)، والخدمات الطبية (868 100 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (5 687 400 دولار).

321 - وطبق معدل شواغر قدره 25 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية المستمرة و 30 في المائة بالنسبة لوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين والرتبة المحلية. وطبق معدل شواغر قدره 50 في المائة على الوظيفة الدولية الجديدة المقترحة. وطُبق معدل شواغر قدره 5 في المائة على التقديرات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة. ومع مراعاة الوتيرة المتوقعة للجدول الزمني للنشر لعام 2023، طبقت قيمة عامل تأخير النشر قدرها 40 في المائة و 10 في المائة على تقديرات تكاليف المراقبين العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة، على التوالي.

322 - وفي عام 2023، واستناداً إلى الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة، يقترح إجراء عدد من عمليات إعادة التشكيل والتكيف في هيكل البعثة وملاك موظفيها، نتيجة للجهود التي تركز على تحقيق الاستفادة المثلى من موارد الموظفين لكفالة تكييف ملاك موظفي البعثة مع تنفيذ ولايتها بفعالية، على النحو المبين أدناه.

323 - ولتحسين تيسير النهج المشتركة والشراكات من أجل التحديد الفعال لأولويات جهود بناء السلام، تحتاج البعثة إلى تعزيز مهام التنسيق فيها لدعم مبادرات النكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الانتقالية للتمكين من تنفيذ الولاية، لا سيما في سياق وضع وتنفيذ إطار استراتيجي متكامل. ولتحقيق هذه الغاية، يقترح ما يلي:

المكتب المتكامل لنائبة الممثل الخاص للأمين العام، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية

(أ) إنشاء وظيفة واحدة لكبير المنسقين (ف-5) في المكتب المتكامل لنائبة الممثل الخاص للأمين العام، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية. وستدعم الوظيفة المقترحة الإشراف والتنسيق على ركائز البعثة المتصلة بحماية المدنيين والانتخابات وبناء السلام، وتنفيذ الرؤية المشتركة والإشراف على الشراكات الاستراتيجية والعمل مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الدولية والحكومة، تمثيلاً مع إعطاء الأولوية للإدماج كما طلب مجلس الأمن في قراره 2579 (2021)؛

مكتب دعم حماية المدنيين

(ب) إنشاء وجود في نبالا والجنينة وبورتسودان من خلال نقل الوظائف القائمة في مجالي حقوق الإنسان وحماية المدنيين إلى هذه المواقع، لضمان وجود قدرات في مجال حقوق الإنسان في المناطق الساخنة التي تستدعي المتطلبات المتصلة بحقوق الإنسان والحماية التواجد فيها. وسيستلزم ذلك نقل وظيفة واحدة لموظف لشؤون حقوق الإنسان (موظف فني وطني) من الخرطوم إلى مكتب الفاشر الإقليمي، ونقل وظيفة واحدة لمستشار معاون لشؤون حماية المرأة (موظف فني وطني) من كادقلي ووظيفة واحدة لموظف لشؤون حقوق الإنسان (من متطوعي الأمم المتحدة) من مكتب الفاشر الإقليمي إلى مكتب كسلا الإقليمي؛

وحدة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام

(ج) إعادة تنظيم وحدة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام من مكتب رئيس الموظفين لتصبح في إطار مكتب الممثل الخاص للأمين العام لتلبية الحاجة إلى التفاعل اليومي بين رئيس البعثة والفرق المسؤول عن الرسائل الموجهة للعامة، في ضوء التركيز المتزايد على دور البعثة في الحوار السياسي.

دعم البعثة

324 - تعترم البعثة في عام 2023 تبسيط هيكل دعم البعثة بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات التمكينية من خلال الاستجابة للسياسات المتغيرة على الأرض، مع مراعاة إنشاء لجنة وقف إطلاق النار الدائم، وإغلاق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبدء الوجود الإقليمي للبعثة، والحقائق السياسية والأمنية على الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى ضمان حد أدنى من مهام الدعم التشغيلي، بما في ذلك اللوجستيات وتنظيم المرافق والمهام الإدارية، في كل موقع ميداني ينتشر فيه الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون الفنيون.

325 - وسيتم تحقيق ما ورد أعلاه من خلال الموارد الحالية من الموظفين. والغرض من مقترح إنشاء وحدات وظيفية جديدة، وإعادة ندب الوظائف ونقلها، هو الاستجابة للثغرات والاحتياجات الهيكلية في هيكل دعم البعثة وجعله في وضع يسمح له بالتنفيذ الفعال لولاية البعثة.

مكتب رئيس دعم البعثة

(أ) نقل موظف للسلامة الجوية (ف-3) من وحدة مراقبة الطيران والحركة إلى مكتب رئيس دعم البعثة، لتوفير المستوى المطلوب من الخبرة لإدارة برنامج الوقاية من الحوادث من أجل التخفيف من المخاطر الكامنة في العمليات الجوية على نحو أفضل؛

قسم إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات

- (ب) إغلاق مركز دعم البعثة وإعادة تنظيم جميع وحداته في إطار قسم إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات؛
- (ج) إنشاء وحدة التخزين المركزي المتكامل التابعة لقسم إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات لتوضيح كونها متخصصة في تخطيط التخزين المركزي المتكامل وتنظيمه وإدارته ولكفالة وضوح جميع الموجودات والمخزونات داخل البعثة وعلى نطاق مختلف مواقع المكاتب الميدانية. وستزود الوحدة بالموارد اللازمة للوظائف الثلاث الحالية (1 ف-3، 2 من الرتبة المحلية)، علاوة على وظيفة إضافية واحدة من خلال إعادة ندب ونقل مساعد لشؤون اللوجستيات (من فئة الخدمة الميدانية) من مركز دعم البعثة كمساعد للتصرف في الممتلكات؛
- (د) إنشاء وحدة لإدارة المشتريات والتخطيط تكون مسؤولة عن تخطيط وتطوير وإدارة عملية شراء السلع والخدمات، على أن تشكل من خلال نقلوظيفتين الحاليين (1 من فئة الخدمة الميدانية، 1 من الرتبة المحلية) من مكتب رئيس قسم إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات، ومن خلال إعادة ندب موظف واحد لإدارة العقود (من فئة الخدمة الميدانية) كموظف لتخطيط الشراء (من فئة الخدمة الميدانية) من مكتب رئيس قسم إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات؛
- (هـ) إنشاء وحدة للدعم المعيشي تكون مسؤولة عن إدارة وتوفير النفط والزيوت ومواد التشحيم وحصى الإعاشة والقرطاسية واللوازم المكتبية وغيرها من سلع اللوازم العامة. وستشكل الوحدة من خلال الوظائف الثلاث القائمة (1 ف-4، 1 من فئة الخدمة الميدانية، 1 من الرتبة المحلية) من مكتب رئيس قسم سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات، ومن خلال نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من مركز دعم البعثة وإعادة ندب وظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (الرتبة المحلية) في مكتب الفاشر الإقليمي كمساعد لشؤون الإمدادات؛

وحدة الخدمات الطبية

- (و) نقل وحدة الخدمات الطبية، بما في ذلك طبيب واحد (ف-3)، من مكتب الفاشر الإقليمي إلى الخرطوم، لوضع وتنفيذ الخدمات المتصلة بالصحة لموظفي البعثة في كل من الخرطوم والمواقع الميدانية، وتقديم التوجيه بشأن المسائل المتصلة بالصحة، وتنسيق عمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين في البعثة حسب الاقتضاء، وتمثيل البعثة في الأفرقة العاملة المتصلة بالصحة. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح أيضاً، لتعزيز المهام التي تؤديها الوحدة في الخرطوم، إعادة ندب موظف لشؤون سلامة الطيران (موظف فني وطني) من مكتب رئيس دعم البعثة كطبيب (موظف فني وطني) في الوحدة؛

وحدة النقل السطحي

- (ز) إعادة ندب ونقل ممرضة واحدة (من الرتبة المحلية) كمساعدة لشؤون النقل من وحدة الخدمات الطبية في مكتب الفاشر الإقليمي إلى الخرطوم، لزيادة القدرة على إدارة أسطول المركبات للبعثة، بما في ذلك تحليل بيانات سجل السيارات في الخرطوم؛

وحدة مراقبة الطيران والحركة

- (ح) نقل مساعد لمراقبة الحركة (من فئة الخدمة الميدانية) من مكتب الفاشر الإقليمي إلى الخرطوم للإشراف على المكتب المركزي لحجز الركاب؛

(ط) إعادة ندب ونقل ممرضة واحدة (من الرتبة المحلية) كمساعدة للعمليات الجوية من مكتب الفاشر الإقليمي إلى الخرطوم للمساعدة في جميع الأنشطة المتعلقة بتصاريح الطيران مع الحكومة المضيفة وسلطات الطيران في الخرطوم؛

قسم إدارة العمليات والموارد

- (ي) إعادة تنظيم وحدة المشتريات من قسم إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات لتصبح في إطار قسم إدارة العمليات والموارد؛
- (ك) إعادة تنظيم وحدة إدارة الممتلكات من قسم إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات لتصبح في إطار قسم إدارة العمليات والموارد لتحقيق التوازن في عبء العمل بين قسمي دعم البعثة الرئيسيين. وستتألف الوحدة من الوظائف الثلاث القائمة (1 من فئة الخدمة الميدانية، 2 من الرتبة المحلية)، ووظيفة إضافية واحدة من خلال إعادة ندب مسعف واحد (من فئة الخدمة الميدانية) من وحدة الخدمات الطبية كمساعد لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال في سلسلة الإمداد لتعزيز تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال وتحليل الأداء.

المكاتب الإقليمية

326 - بالنظر إلى توسيع نطاق وجود البعثة ليشمل 10 مكاتب ميدانية ومكاتب اتصال تشمل الأفراد النظاميين التابعين للجنة وقف إطلاق النار الدائم في الضعيفين وكاودا وبورتسودان ونيالا وزالنجي والدمازين، هناك حاجة إلى وجود أفراد لدعم البعثة في هذه المواقع لتقديم طائفة واسعة من خدمات الدعم. وفي هذا الصدد، يقترح ما يلي:

- (أ) نقل مساعد واحد لشؤون اللوجستيات (من الرتبة المحلية) من الخرطوم إلى مكتب الفاشر الإقليمي (الضعيفين) ومساعد واحد لشؤون اللوجستيات (من الرتبة المحلية) من مكتب الفاشر الإقليمي إلى مكتب كسلا الإقليمي (بورتسودان)؛
- (ب) إعادة ندب مساعد لمراقبة الحركة (من الرتبة المحلية) كمساعد لشؤون اللوجستيات في مكتب الفاشر الإقليمي (نيالا)؛
- (ج) إعادة ندب ونقل مساعد للموارد البشرية (من الرتبة المحلية) كمساعد لشؤون اللوجستيات من وحدة الموارد البشرية في الخرطوم إلى مكتب الفاشر الإقليمي (زالنجي)؛
- (د) إعادة ندب ممرضة واحدة (من الرتبة المحلية) كمساعدة لشؤون اللوجستيات (من الرتبة المحلية) من مكتب كسلا الإقليمي إلى مكتب كادقلي الإقليمي (الدمازين)؛
- (هـ) إعادة ندب مساعد واحد لشؤون الاستلام والفحص (من الرتبة المحلية) كمساعد لشؤون إدارة المرافق (من الرتبة المحلية) في مكتب الفاشر الإقليمي لتغطية مجموعة واسعة من الخدمات المتصلة بالمرافق.

327 - ويقترح في عام 2023 استمرار وظيفة واحدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لموظف إدارة البرامج (ف-4) في وحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لمكتب نائبة الممثل الخاص للأمين العام، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية لتقديم المساعدة التقنية بشأن المسائل المتعلقة بالألغام، وإزالة الذخائر المتفجرة في المناطق ذات الأولوية في منطقة مسؤولية البعثة مع التركيز على المنطقتين، والدعوة إلى مبادرات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة.

328 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات المتصلة بأفراد الشرطة والموظفين المدنيين بسبب تطبيق معدلي شواغر أقل مقارنة بعام 2022، حيث تواصل البعثة تكثيف عملياتها بعد فترة بدء العمل الأولية؛ (ب) الاحتياجات الإضافية لتكاليف الموظفين المدنيين بسبب الأثر المتأخر لـ 85 وظيفة تمت الموافقة عليها في عام 2022 لتوسيع نطاق ولاية البعثة، يقابلها جزئياً انخفاض في تكاليف الأفراد العسكريين بسبب

تطبيق المعدل الحالي لبذل الإقامة المقرر للبعثة؛ (ج) زيادة الاحتياجات المتصلة بفرادى الخبراء الاستشاريين لتعزيز الخبرة في مجال توطيد السلام وحماية المدنيين؛ (د) زيادة الاحتياجات المتصلة بالسفر الرسمي، مما يعكس اتساع نطاق المشاركة، والحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة السفر الأساسية داخل البعثة وخارجها، ومتطلبات التدريب الإلزامية التي تأجلت في عام 2022؛ (هـ) زيادة الاحتياجات المتصلة بالنقل البري فيما يتعلق بالاستبدال المقرر للمركبات المتقدمة المنقولة من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ (و) زيادة الاحتياجات تحت بند خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ويعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع عدد الأفراد المقرر نشرهم في عام 2023 مقارنة بعام 2022؛ (ز) زيادة الاحتياجات تحت بند الخدمات الطبية لتلبية الزيادة في الطلب على خدمات الإجلاء الطبي الجوي خارج منطقة البعثة؛ (ح) زيادة الاحتياجات من اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى المتصلة بالأنشطة البرنامجية وتيسير الاجتماعات. ويندرج الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات المتصلة بالتكاليف التشغيلية أساساً في إطار العمليات الجوية نتيجة لتطبيق أحدث الأسعار التعاقدية لاستئجار وتشغيل الطائرات، وتحت بند المرافق والبنية التحتية بسبب عدم وجود احتياجات في عام 2023 من خدمات التشييد والتجديد والصيانة الرئيسية، ويقابل ذلك جزئياً زيادة في الاحتياجات لاقتناء المركبات ومعدات الاتصالات والخدمات الطبية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- 329 - بالنسبة لعام 2022، من المتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ 4,1 ملايين دولار لدعم المساعي الحميدة والمهام السياسية التي تقوم بها البعثة. ويشمل ذلك تقديم الدعم لتوسيع نطاق دعم البعثة لعمليات السلام الجارية، والمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، والعمليات المحلية لنشر الأفراد لنزع فتيل التوترات.
- 330 - وبالنسبة لعام 2023، من المتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ 3,1 ملايين دولار لمواصلة دعم أنشطة المساعي الحميدة.
- 331 - ويعزى الانخفاض في الموارد المقدرة الخارجة عن الميزانية في عام 2023 مقارنة بعام 2022 إلى الانخفاضات المتوقعة في الحاجة إلى أنشطة المساعي الحميدة ودعم تنشيط العملية الانتقالية، حيث ستعطى الأولوية لذلك في عام 2022. ويؤمل أن يؤدي ذلك إلى إحراز تقدم نحو اتفاق سلام أكثر شمولاً وأن يمكن من إحداث تحول نحو تنفيذ السلام وتحقيق التنمية.

المرفق الأول

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبه الجمعية العامة، بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/76/7/Add.4)

يساور اللجنة الاستشارية القلق من عدد الوظائف الشاغرة لمدة طويلة في البعثات السياسية الخاصة المذكورة أعلاه، ولا سيما الوظائف من الرتب الوطنية، وتأمل إتمام عمليات الاستقدام لملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، كما تأمل تقديم معلومات مستكملة عن ذلك إلى الجمعية العامة في مشروع الميزانية المقبل. وتوصي اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء تقييم لملء الموظفين لتبرير الموارد المقترحة من الموظفين (الفقرة 33).

الوظائف إلى وظائف وطنية.

وأجرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تقييما لملأها الوظيفي وهي ملتزمة بتخفيض معدل الشواغر بدرجة كبيرة، على الرغم من التحديات التي تواجه اجتذاب مجموعة جيدة من المرشحين من ذوي المؤهلات المناسبة، وقد تقاوم ذلك بسبب الوتيرة البطيئة عموما في إجراء التقييمات وإكمال عمليات الاستقدام خلال الجائحة.

وتتبع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عملية تخطيط استراتيجي للقوى العاملة لتحديد احتياجات البعثة من الموظفين وضمان الوصول المناسب إلى الموارد من الموظفين وتوافرها وامتلاكها للمجموعة المناسبة من المهارات المطلوبة لتحقيق الأهداف والغايات التنظيمية. ومنذ استئناف التوظيف على نطاق الأمانة العامة في أيار/مايو 2021، أنجزت البعثة أكثر من 30 عملية استقدام. وقد أدى ذلك إلى تحسين قدرة البعثة على الوفاء بولايتها. وتقوم البعثة بنشاط بإجراءات الاستقدام لملء وظائفها الشاغرة، والوظائف الجديدة المعتمدة للأنشطة الجديدة الصادر بها تكليف (انظر A/76/6 (Sect.3)/Add.8).

وأجرت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا استعراضا لملأ الموظفين، واسترشد بالنتائج في التغييرات المقترحة في ملأ الموظفين للميزانية المقترحة لعام 2023. وعقب رفع تعليق التوظيف في أيار/مايو 2021، أجرت البعثة عملية استقدام مكثفة للوظائف الشاغرة، وكذلك للوظائف

الجديدة المعتمدة للولاية الموسعة (انظر A/76/6 (Sect.3)/Add.7). وحددت البعثة أولويات الوظائف وفقا لأهميتها الحاسمة لتنفيذ الولاية، وهناك 50 عملية استقدام يجري تنفيذها حتى وقت كتابة هذا التقرير.

وتبذل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة كل الجهود للإسراع في عمليات الاستقدام لملء الوظائف الشاغرة على الرغم من أن التحاق الموظفين الدوليين الفعلي بالعمل قد يعتمد أيضا على تجهيز تأشيرات الدخول وتصاريح السفر في الوقت المناسب.

ويستعرض مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي باستمرار احتياجاته من الموظفين لتنفيذ ولايته، وقد شغل بعض الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة.

وأجرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان استعراضا هيكليا لتحسين إعادة تنظيم هيكل الدعم فيها، وكان الهدف منه معالجة الثغرات والقدرات الهيكلية ومواءمة هيكل الدعم لتقديم الدعم الفعال لتنفيذ ولاية البعثة. وتتبع نتائج ذلك الاستعراض في الميزانية المقترحة الحالية. وتقوم البعثة بنشاط بإجراءات الاستقدام لملء وظائفها الشاغرة، بما في ذلك الوظائف المعتمدة للأنشطة الجديدة (انظر A/76/6 (Sect.3)/Add.7).

ومع أن اللجنة الاستشارية تدرك أن معدلات الشواغر المقترحة تُعدّل لمراعاة الظروف الخاصة بكل بعثة، فهي ترى أنه ينبغي تطبيق معدل شواغر بنسبة 50 في المائة باستمرار على الوظائف المقترح إعادة ندبها (الفقرة 34). نفذت الأمانة العامة التوصية. فابتداء من الميزانية المقترحة لعام 2023، سيطبق معدل شواغر قدره 50 في المائة باستمرار على جميع الوظائف المقترح إعادة ندبها التي تدرج ضمن الفئة الفنية والفئات العليا، وفئة الخدمة الميدانية، وفئة الموظفين الفنيين الوطنيين، وسيطبق معدل شواغر قدره 35 في المائة بالنسبة للوظائف المقترح إعادة ندبها التي تدرج ضمن فئة الخدمات العامة والرتبة المحلية.

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان قد أضيفت كبعثة جديدة متلقية للخدمات التي يقدمها مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي، وهي تأمل أن يتضمن استعراض مفهوم دعم البعثة الدعم الذي سيقدمه مركز الخدمات الإقليمية للبعثة وتأمل أن يُدرج في مقترحات الميزانية المقبلة (الفقرة 48).

تتوقع اللجنة الاستشارية بذل مزيد من الجهود لتحسين صياغة افتراضات التخطيط لضمان مزيد من الاتساق مراعاةً للبيئة التشغيلية، وأعدت افتراضات التخطيط للبعثات السياسية الخاصة من خلال عملية فعالة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للبيئة المحلية السياسية والأمنية والتشغيلية التي تنفذ فيها ولايات البعثات.

وعُمِّت البعثات الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتصلة بتعديل وتكييف برامجها نتيجة للبيانات التشغيلية المتغيرة، وانعكس ذلك في إطار الأقسام المعنونة "الدروس المستفادة والتغيرات المقررة" من خططها البرنامجية.

بما في ذلك بإدماج الدروس المستفادة، وإجراء تحليلات وتقييمات أعمق للعوامل المطبقة (الفقرة 49).

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/76/7/Add.19)

تتناسب افتراضات التخطيط ومقترحات الموارد المتصلة ببعثة التحقق في ميزانيتها المقترحة لعام 2023 مع نطاق العمل، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتقدم المتوقع وتنفيذ الأحكام.

وتعكس الميزانية البرنامجية المقترحة للبعثة الأولويات التي حددها مجلس الأمن في قراره (2579/2021)، وتركز على المجالات الستة التي حددها المجلس من حيث احتياجات كل من أنشطة العمليات ودعم البعثة.

تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في حالة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وسّع قرار مجلس الأمن 2574 (2021) ولاية البعثة، بينما قرر المجلس، في قراره (2579/2021)، أن تعطي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان الأولوية لدعم بعض المجالات في تنفيذ ولايتها. وفي المستقبل، ترى اللجنة أن افتراضات التخطيط والاحتياجات من الموارد ينبغي أن تتناسب مع طبيعة ولايات البعثات. وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات إضافية عن افتراضات التخطيط في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة 6).

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/76/7/Add.38)

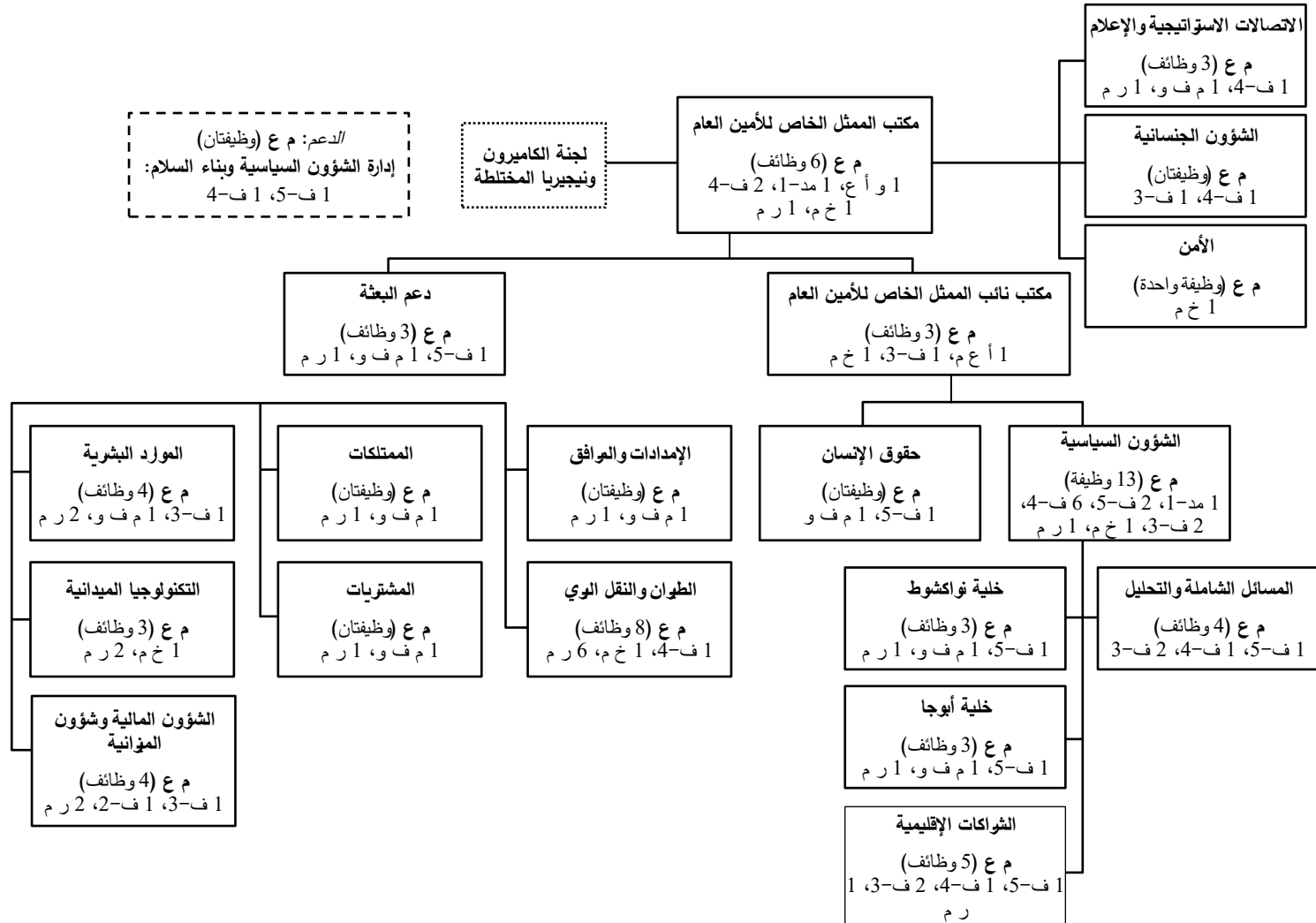
أجرت الأمانة العامة تحليلاً شاملاً لجميع الوظائف داخل منطقة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فيما يتعلق بالأدوار والمهام المتصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف الجنساني وحماية الطفل، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإمكانية تحويل الوظائف القائمة إلى وظائف وطنية. وقد أجري هذا الاستعراض الشامل في سياق إعداد احتياجات البعثة المالية واحتياجاتها من الموظفين في إطار الميزانية المقترحة لعام 2023.

وخلص الاستعراض إلى أن الوظائف على النحو المقترح في الميزانية المقترحة لعام 2023 تتوافق مع ولاية البعثة. ولهذه الوظائف مهام وأدوار متميزة لتمكين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من الوفاء بولايتها الصادرة عن مجلس الأمن. ولا توجد حالياً عمليات أخرى لتحويل الوظائف المقترحة إلى وظائف وطنية، لأن هذا التحويل لا يعتبر حالياً مستصوباً لضمان تنفيذ ولاية البعثة بأكثر الطرق الممكنة فعالية وكفاءة ونزاهة.

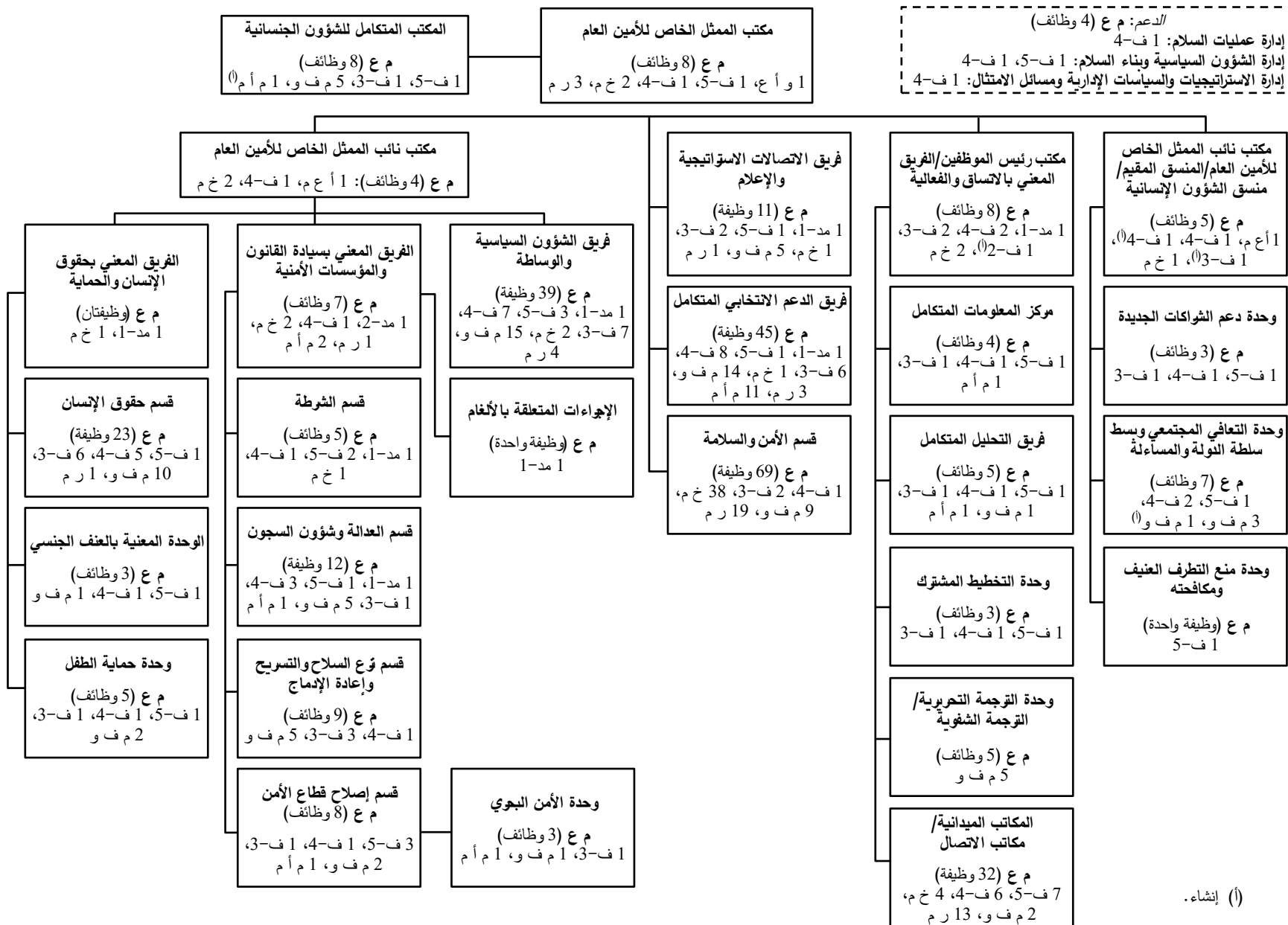
في حين تسلم اللجنة الاستشارية بأهمية الوظائف المقترحة في إطار دائرة حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية (1 ف-5 كبير المستشارين لشؤون حماية المرأة و 1 ف-4 موظف لشؤون حماية الطفل) وتوصي بالموافقة عليها، فإنها ترى أنه يمكن أن يكون هناك تداخل مع مهام القدرات القائمة بالفعل على الصعيد القطري. ولذلك، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري تحليلاً شاملاً لجميع الوظائف داخل منطقة البعثة، بما يشمل الأدوار والمهام المتصلة بحقوق الإنسان، والعنف الجنساني وحماية الطفل، وإيلاء الاعتبار الواجب لتأميم الوظائف القائمة، وأن يقدم معلومات مستكملة في عرض الميزانية المقبل (الفقرة 26).

المخططات التنظيمية

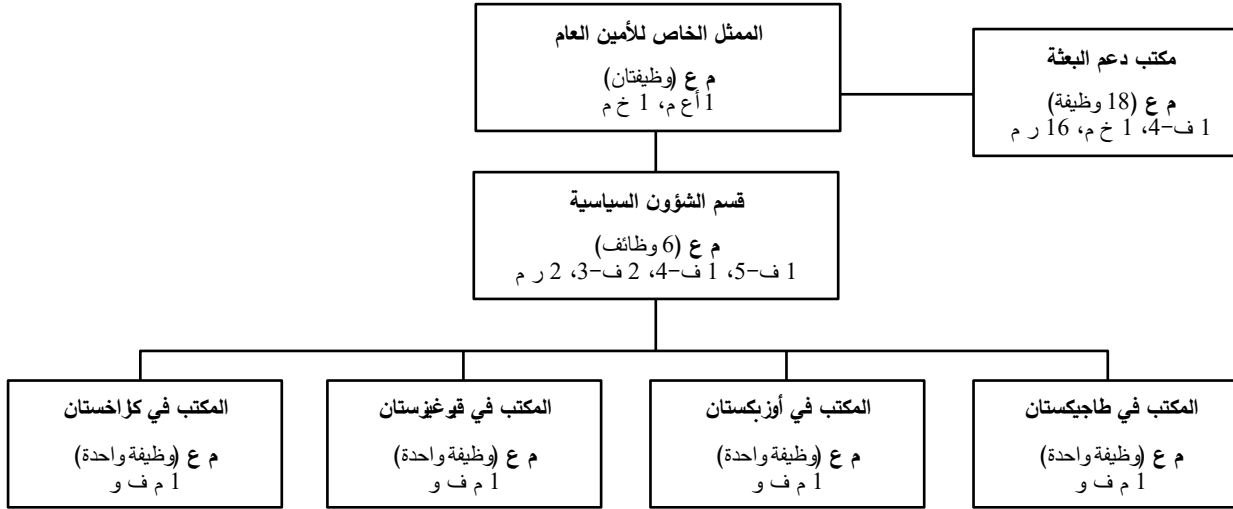
1 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل



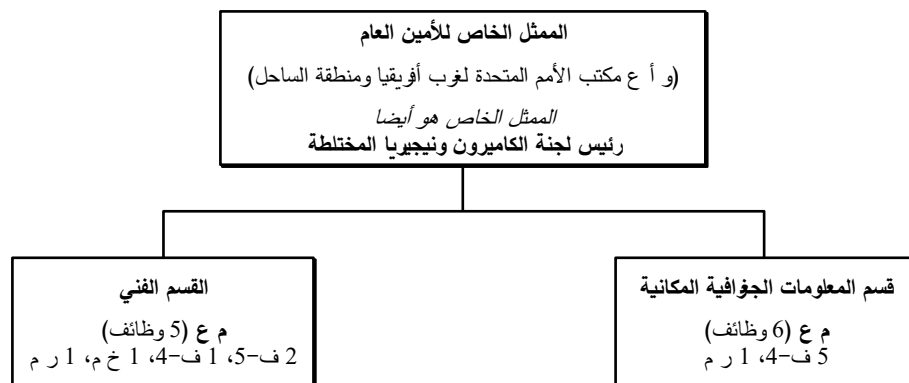
2 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال



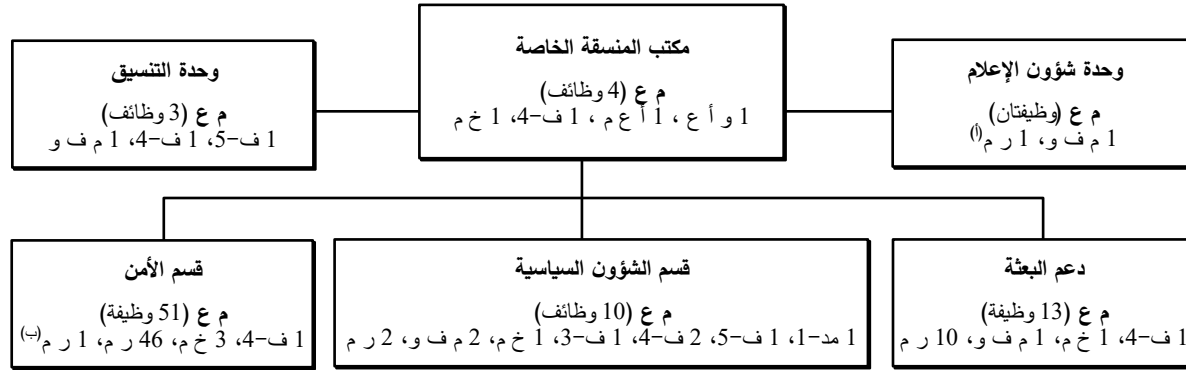
3 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا



4 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة



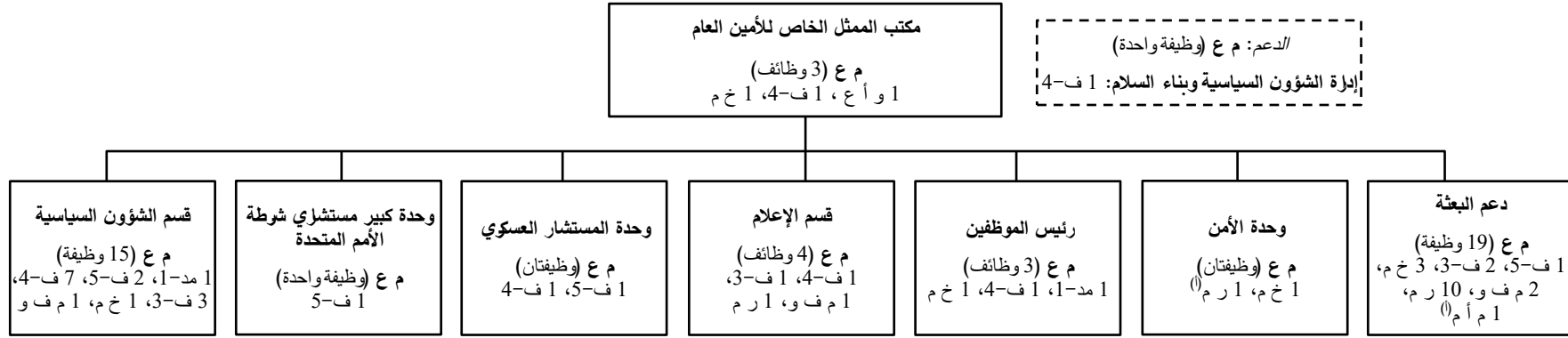
5 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان



(أ) إنشاء .

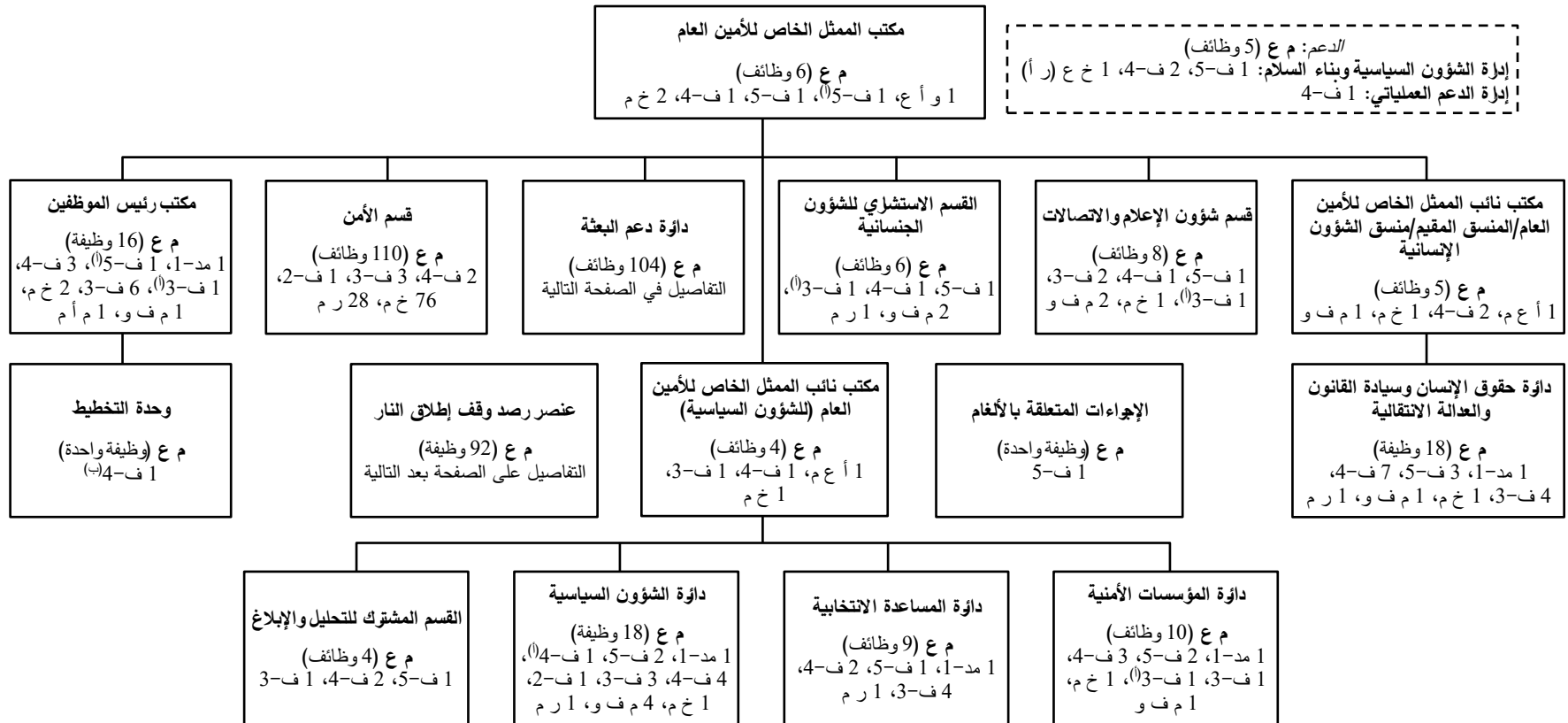
(ب) تحويل .

6 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا



(1) إنشاء.

7 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا



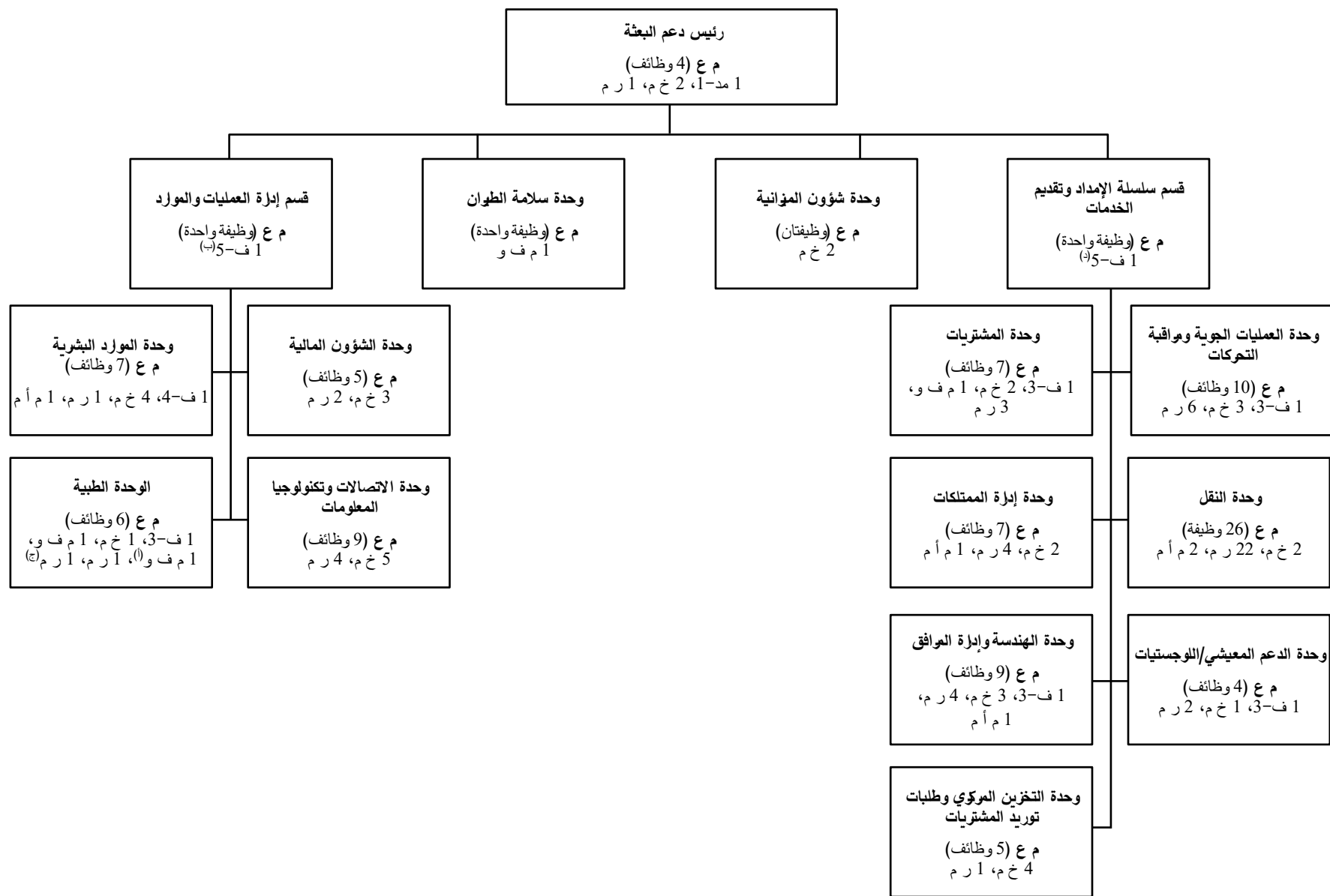
(أ) إنشاء.

(ب) نقل.

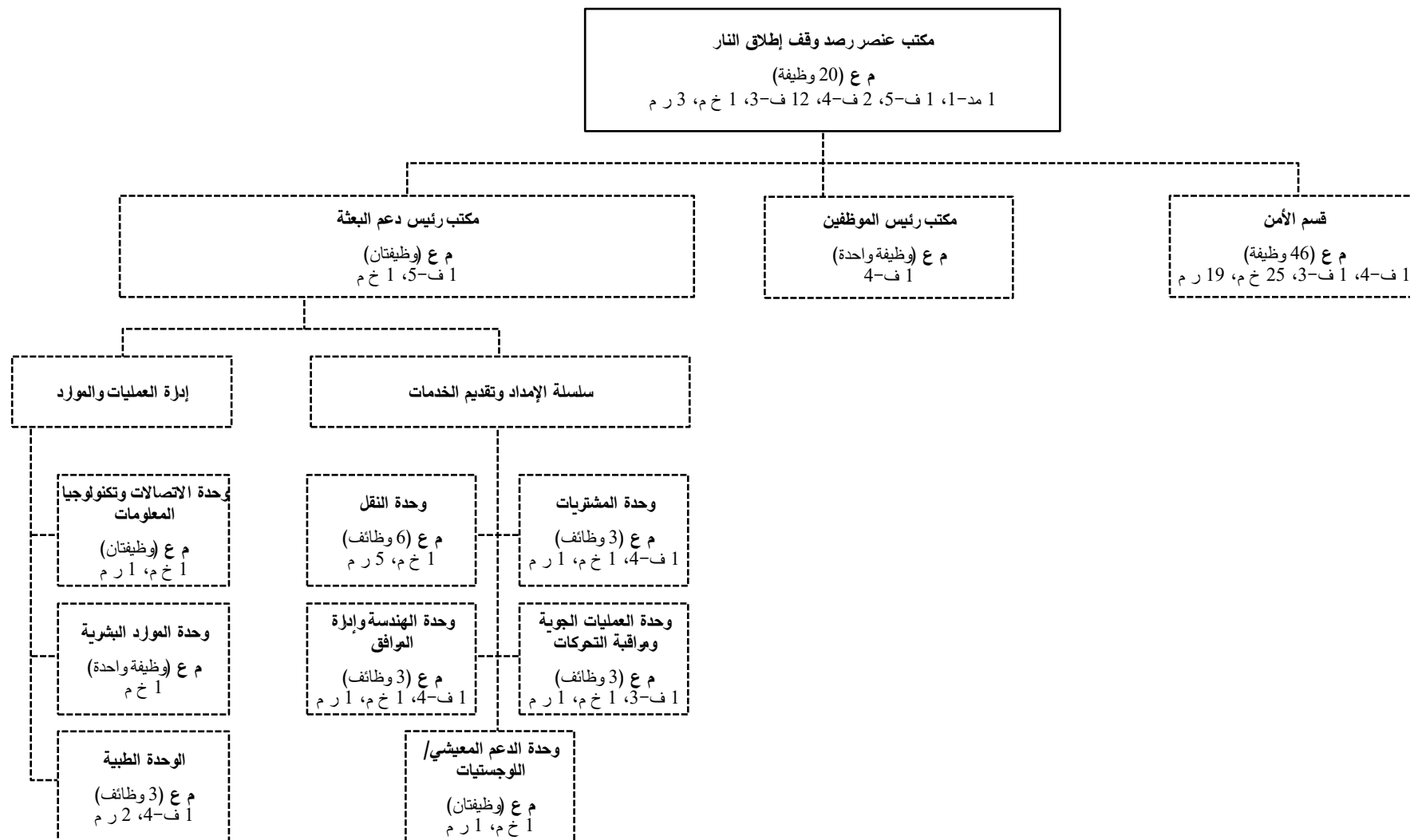
(ج) إعادة تدب.

(د) إعادة تصنيف.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (تابع): دائرة دعم البعثة

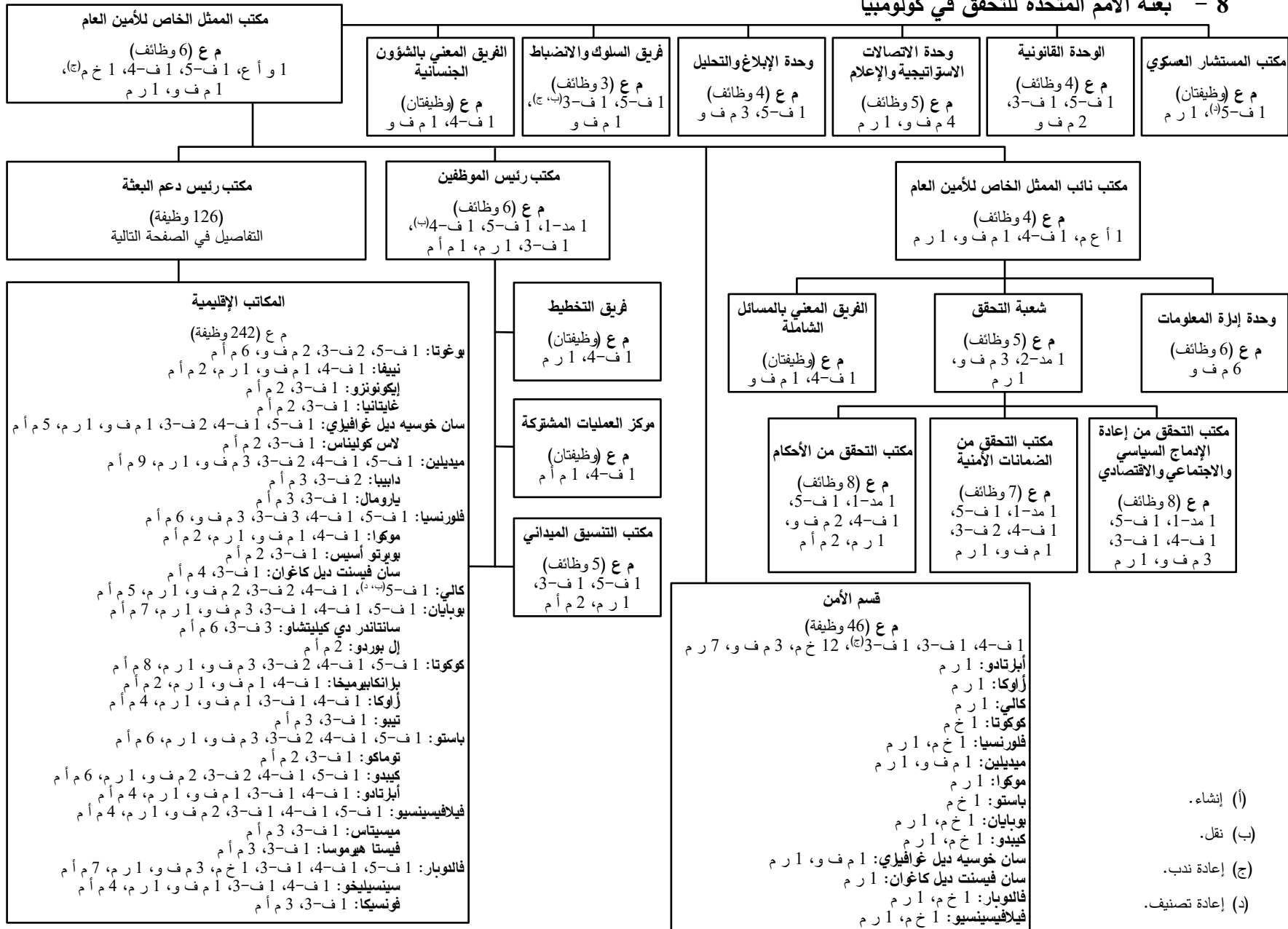


بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (تابع): عنصر رصد وقف إطلاق النار

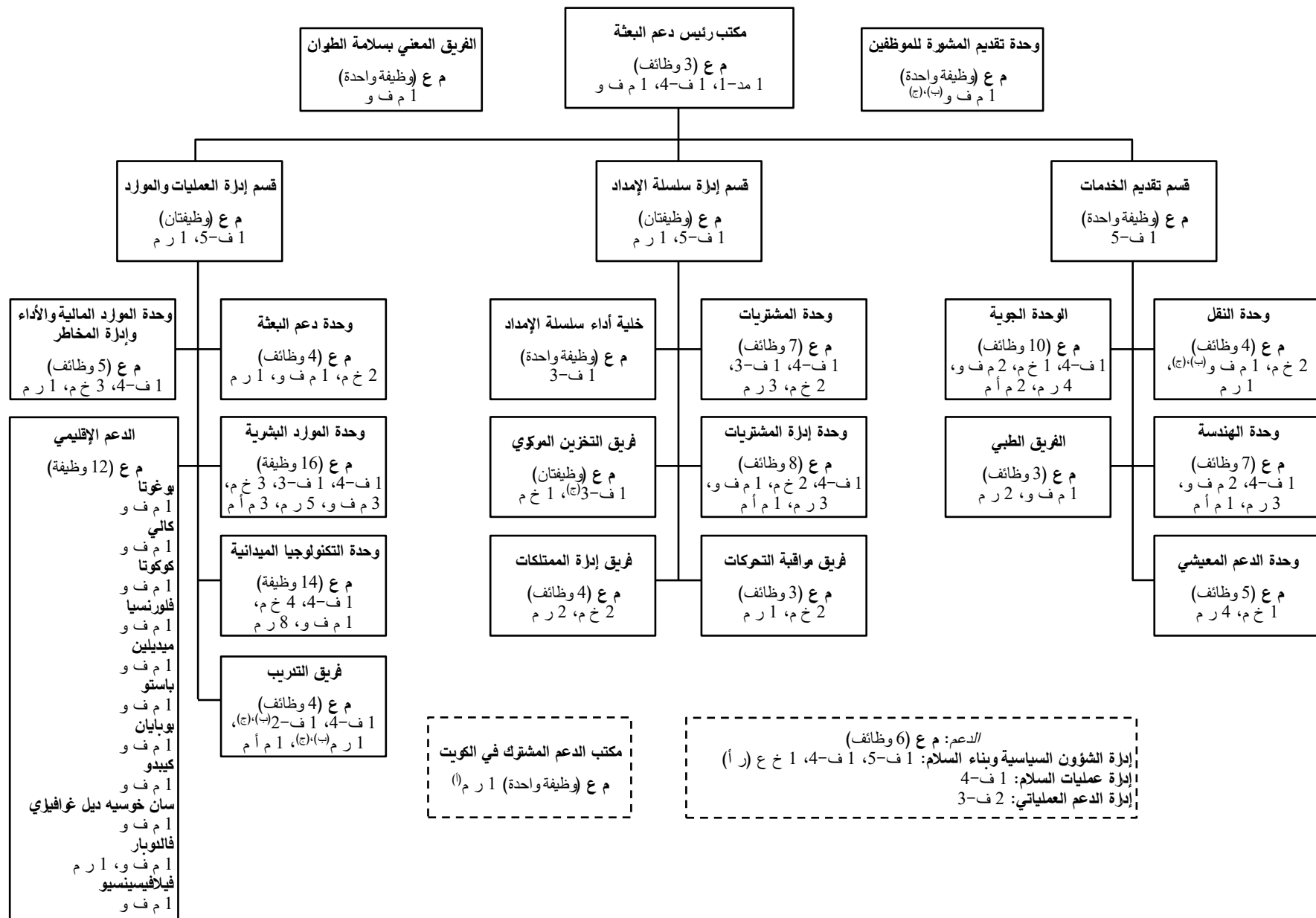


ملاحظة: يتألف عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من موظفين فنيين وموظفين متوغبين في مجالي الأمن والدعم. ويقدم هؤلاء الموظفون الدعم من خلال الأقسام/الوحدات التي يتبعون لها في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويتمتع رئيس دائرة عنصر رصد وقف إطلاق النار بسلطة التكليف، ويطبق على فؤادى الموظفين تسلسل إدارى مزوج لراء الرئيس ومكتبهم الفني الأصلي في البعثة.

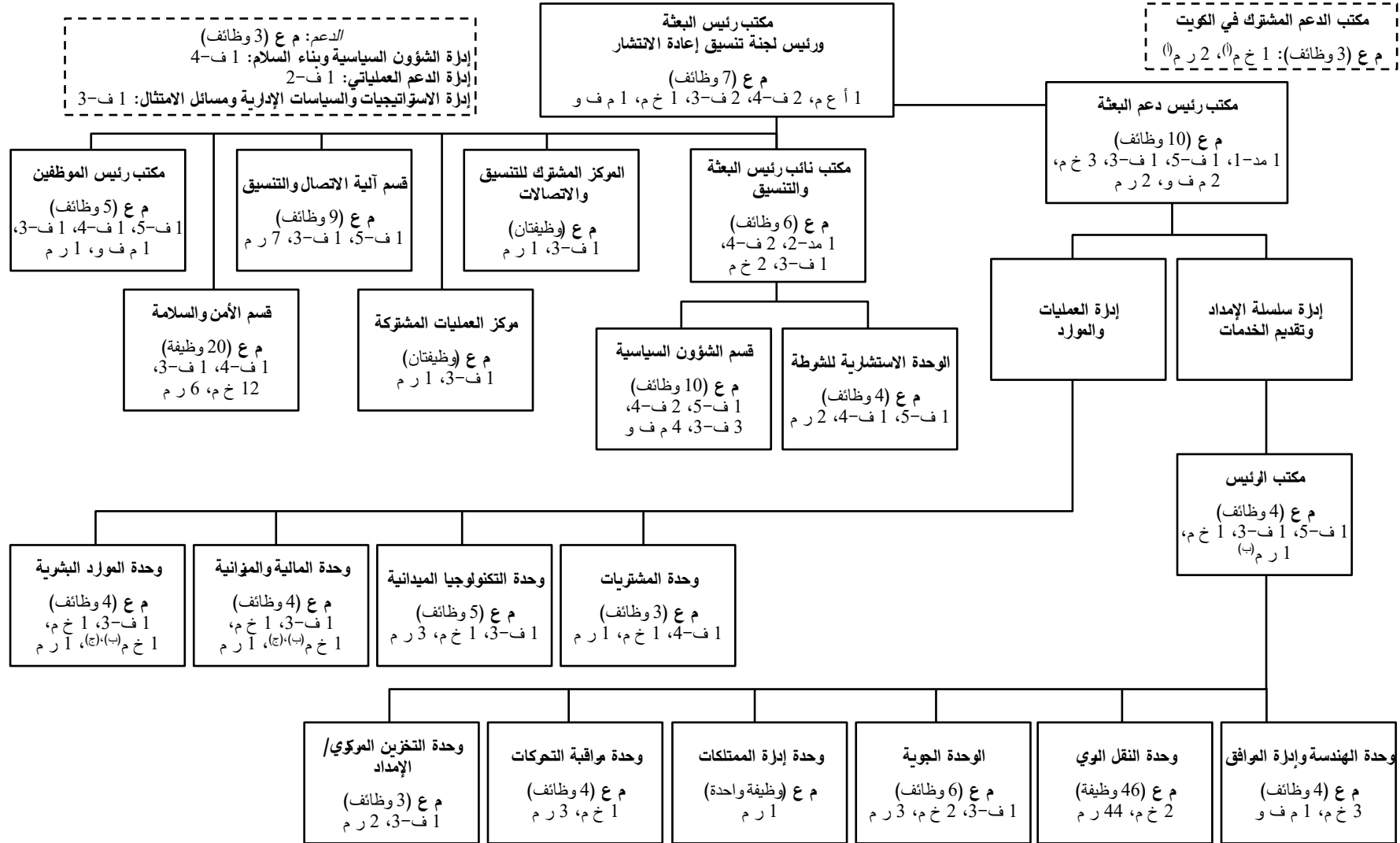
8 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا



بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (تابع): دعم البعثة



9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

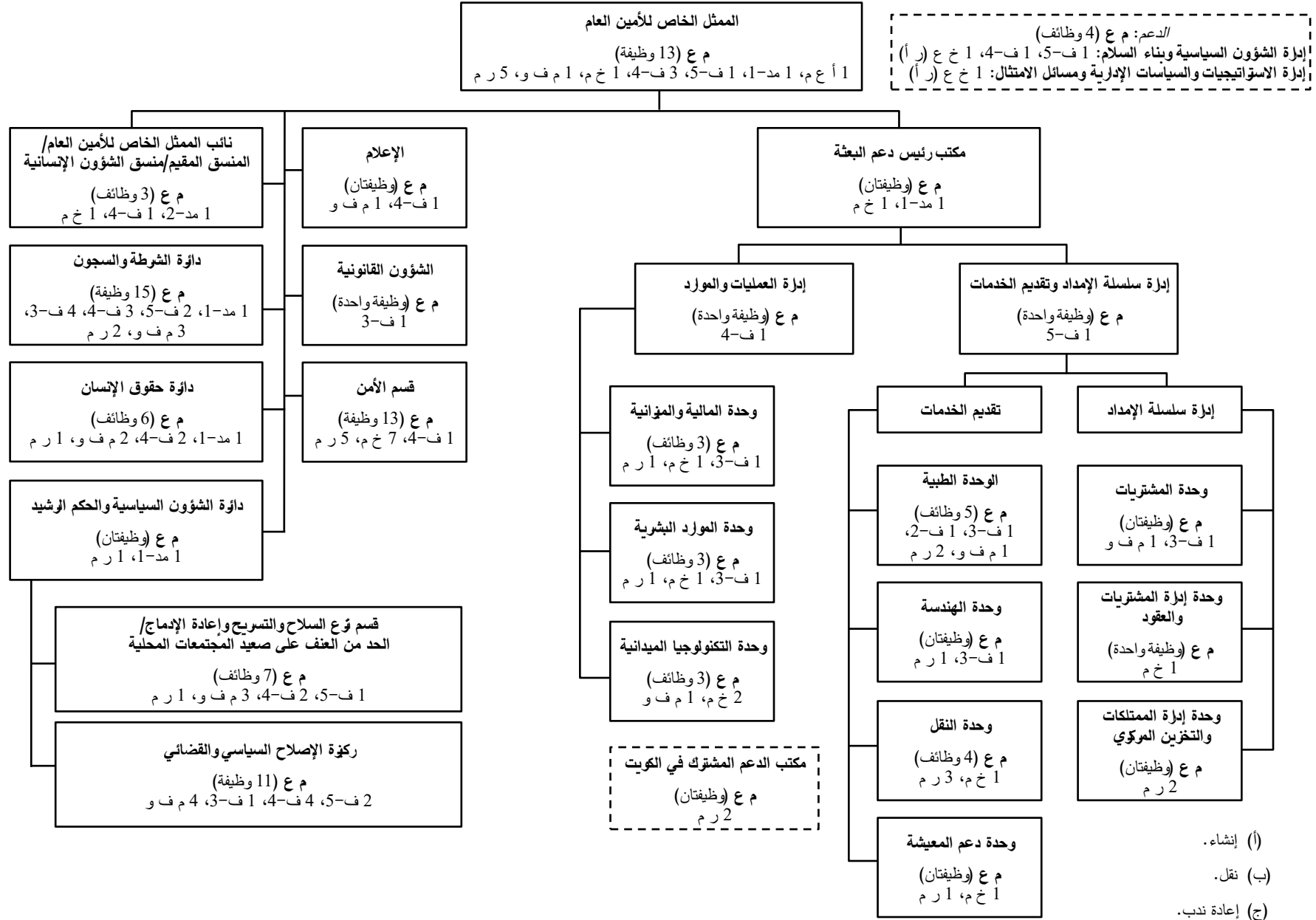


(أ) إنشاء.

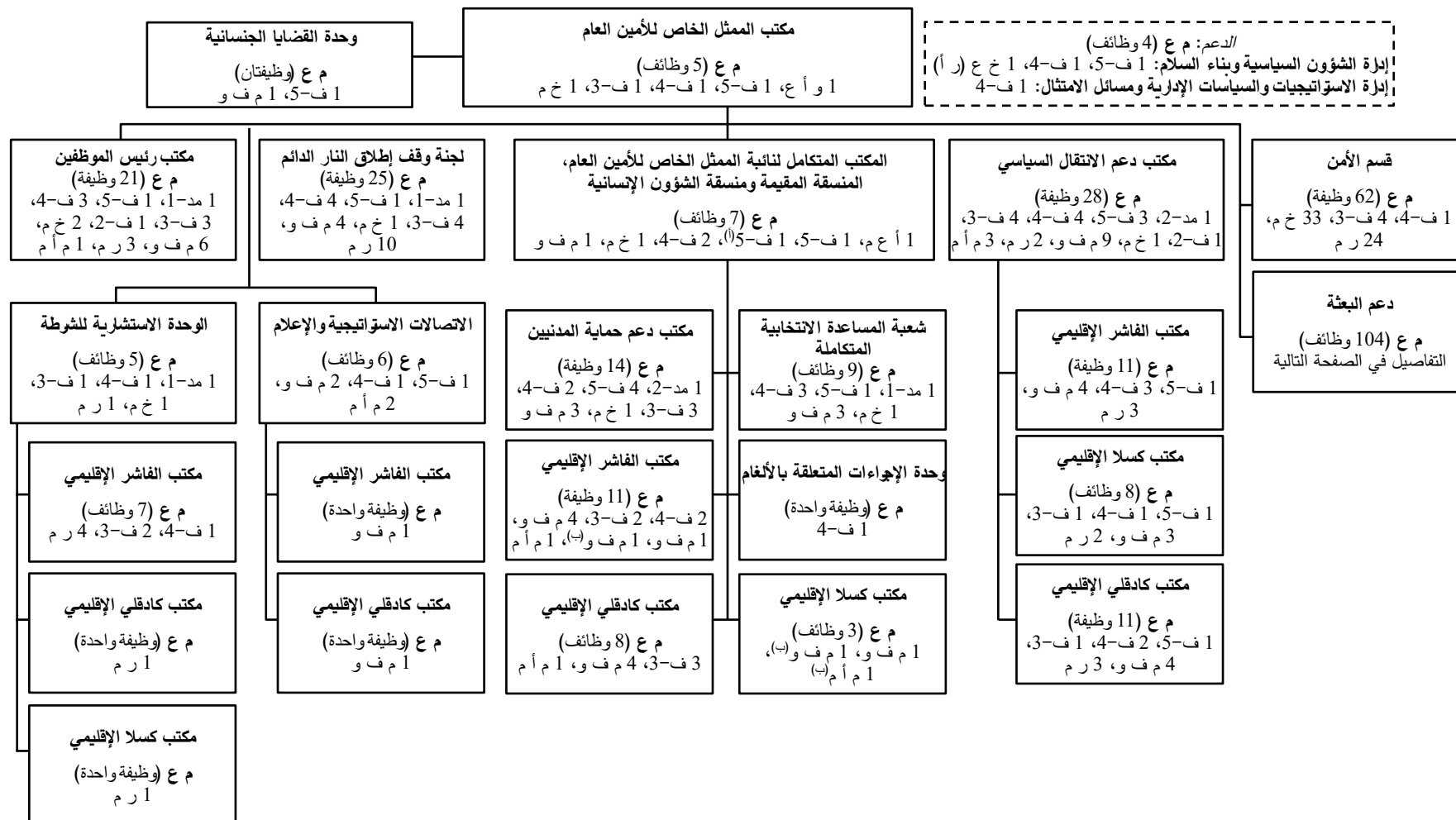
(ب) نقل.

(ج) إعادة ندب.

10 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي



11 - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

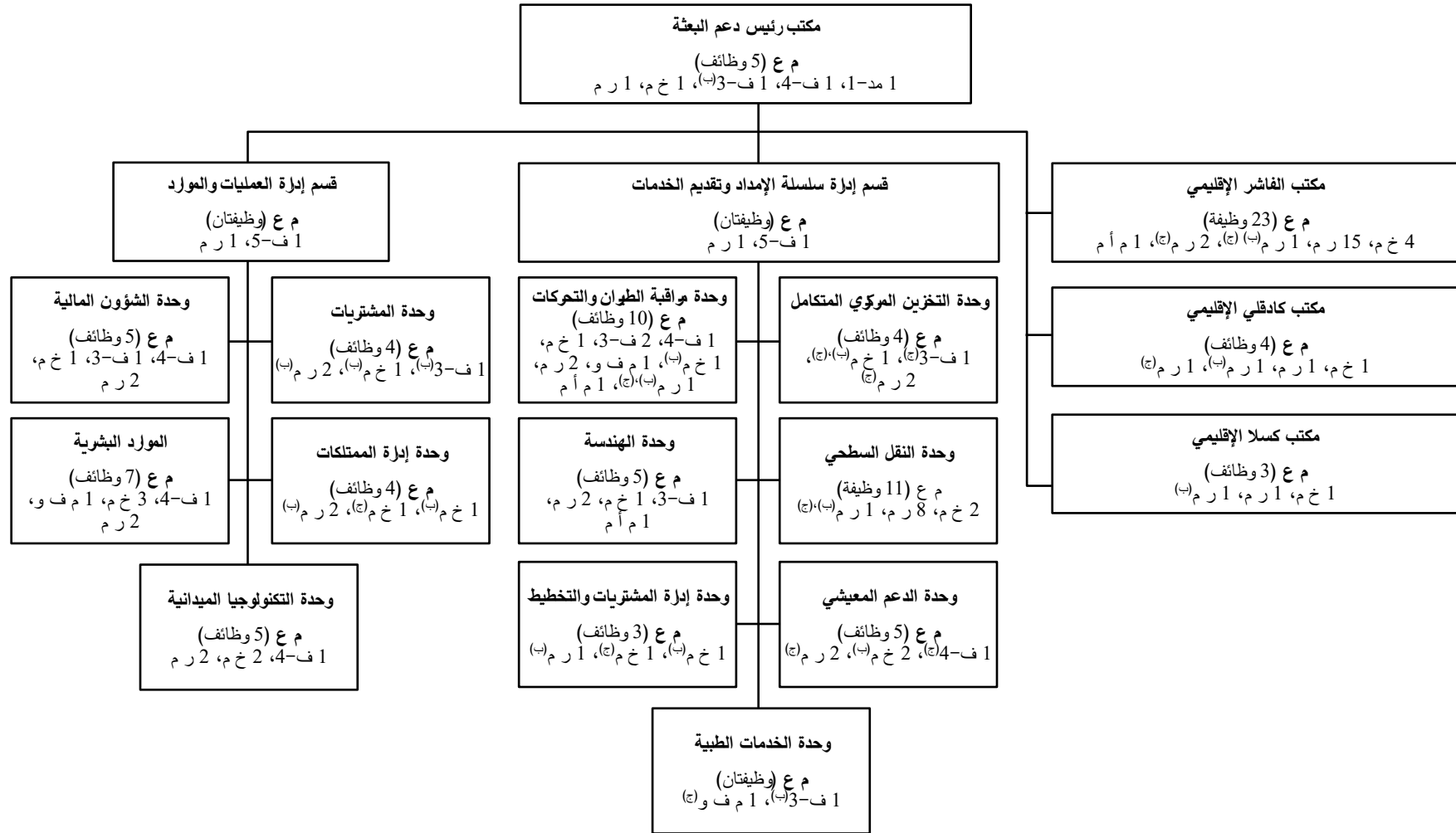


(أ) إنشاء .

(ب) نقل.

(ج) إعادة ندب.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (تابع): دعم البعثة



المختصرات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ ع، فئة الخدمات العامة؛ خ م، الخدمة الميدانية؛ ر أ، الرتب الأخرى؛ ر م، الرتبة المحلية؛ م ع، الميزانية العادية؛ م أ م، متطوعو الأمم المتحدة؛ م ف و، موظف فني وطني؛ و أ ع، وكيل الأمين العام.